الفصل الثاني

طبيعة النظام السياسي في مصر الحديثة

تحليل سوسيوتاريخي

تمهـــــــيد

أولاً : النظام السياسي المصري الحديث .. النشأة والتكوين

ثانياً : النظـــام السياسي في عهد محمـــد عـــلي

ثالثاً : النظام السياسي فيما بعد عهد محمد علـــي

رابعاً : النظام السياسي لثـــورة يوليـــو ١٩٥٢

خامساً : النظام السياسي في عهد السادات

تعقيب الباحث

obeikandl.com

تمهيد :

يؤكد عدد من الباحثين على أهمية التحليل التاريخي ، باعتباره مدخلاً لأية دراسة علمية جادة وعميقة للواقع السياسي والاستراتيجي المعاصر لأي مجتمع ، لأنه بغير هذا التحليل قد لا تصل الدراسة إلى درجة عميقة من التفسير ، وتخرج الدراسة كلها ولها سطح ولكن ليس لها عمق ، إضافة إلى أن التاريخ في أغلب الأحيان يترك آثاره وتداعياته على الحاضر ، بطريقة ما ، حتى لو كان ذلك غير واضح وضوحاً تاماً . من هنا فإنه من الأهمية لأية دراسة في إطار علم الاجتماع بصفة عامة وعلم الاجتماع السياسي بصفة خاصة ، تقديم قراءة لتاريخ الظاهرة أو المشكلة – موضوع الدراسة – وذلك من خلال وجهة النظر السوسيولوجية . (١)

من هذا المنطلق ، يأتي هذا الفصل ، كمحاولة جادة لرصد تاريخ النظام السياسي المصري وتحليله منذ نشأة مصر الحديثة ، والمراحل المختلفة لتطور هذا النظام ، وصولاً إلى النظام السياسي الراهن ، وذلك لأن الدولة المصرية مرت بمراحل تاريخية مختلفة وتشكلت بنيتها علي ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل مرحلة .

ويهدف هذا الفصل أيضاً ، إلى محاولة الكشف عن دور العوامل الخارجية – والتي أهمها دول المركز الرأسمالي – في تشكيل بنية المجتمع المصري اقتصادياً وسياسياً ، وذلك في إطار التاريخ العام لتطور النظام الرأسمالي ، وهذا الأخير ترتبط به معظم دول العالم الثالث – ومنها مصر – بعلاقات تبعية ، تلقي تداعياتها على مختلف التكوينات الاقتصادية والاجتماعية لهذه المجتمعات .

ويتم دراسة تاريخ النظام السياسي المصري في إطار هذا الفصل من خلال دراسة قضايا تطور التكوين الاقتصادي – الاجتماعي المصري ، في إطار علاقته بالتطور العام للنظام الرأسمالي .

١- انظر فى ذلك :

– جمال حمدان ، استراتيجية الاستعمار والتحرير ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٩ .

– أحمد زايد ، الدولة في العالم الثالث .. رؤية سوسيولوجية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ص ٢٦٣ – ٢٧١ .

– ديرك لايدر ، قضايا التنظير في البحث الاجتماعي ، ترجمة عدلي السمري ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١٤٤ .

أولاً : النظام السياسي المصري الحديث .. النشأة والتكوين

دخلت مصر عام ١٥١٧م ، في حوزة الحكم العثماني وذلك باستيلاء " السلطان سليم" على البلاد ، وزوال سلطنة المماليك الشراكسة منها ، واستتبع الفتح العثماني تبلور تكوين اقتصادي – اجتماعي معين ، ومن ثم تكوين سياسي مماثل ، وهو الذي استمر نحو ثلاثة قرون متعاقبة من عام ١٥١٧م ، إلى عام ١٧٩٨م . (١)

ولأن التكوين الاقتصادي – الاجتماعي في ظل الحكم العثماني ، قد اتسم بالعديد من السمات ، والتي انعكست بطبيعة الحال على شكل النظام السياسي ، فإن الدراسة سوف تتعرض لأهم ملامح التكوين الاقتصادي – الاجتماعي المصري في ظل الحكم العثماني ، وعلى أن يلحق بهذا العرض ، عرض لملامح النظام السياسي المصري في ظل هذه الحقبة التاريخية من تطور المجتمع المصري .

بالنسبة للتكوين الاقتصادي ، يلاحظ أن الولاة العثمانيين والبكوات المماليك أهملوا أمر الري وتوزيع المياه ، وإقامة القناطر والجسور . وحفظ الأمن ، فجفت الترع ، وأتلفت الأرض وتعطلت الزراعة ، وفقد الأمن ، وذهبت ثروة البلاد ، وهاجر كثير من السكان إلى البلاد المجاورة ، واضمحلت الصناعات والفنون . وبدت كل مظاهر التدهور هذه في أسلوب الإنتاج المصري ، عقب الفتح العثماني مباشرة . وذلك بسبب اضطراب الأحوال وكثرة الفتن وإسراف الجنود العثمانيين في السلب والنهب ، يضاف لذلك أن " السلطان سليم " بعد أن استقر له الأمر في القاهرة ، جمع رؤساء الصناعات المتخصصين في الفن والصناعة ، ونقلهم إلى الآستانة ، لينشروا فيها صناعاتهم وفنونهم ، فكان ذلك سبباً في نضوب واضمحلال الصناعة والزراعة والفنون في المجتمع المصري . (٢)

وارتبط بهذا التكوين الاقتصادي للمجتمع المصري ، صياغة نظام الالتزام الذي هو عبارة عن التنظيم الاجتماعي لاستنزاف فائض الإنتاج الزراعي ، وذلك من خلال أشكال متنوعة من الضرائب ، لا ضابط لها ، بالإضافة إلى كونه الشكل الاجتماعي الذي يتم من خلاله استنزاف فائض العمل واستهلاكه . (٣)

١- عبد الرحمن الرافعي ، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ١٤ .

٢- المرجع السابق ، ص ٤٥ .

٣- محمود عودة ، الفلاحون والدولة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ١٢٨ .

أما بالنسبة للتكوين الطبقي المصري ، والذي ارتبط بالتكوين الاقتصادي ، يلاحظ أنه كان يتكون من حكام ومحكومين ، والحكام هم فئة المماليك الذين استبدوا بالحكم ، أما المحكومون وهم الشعب المصري فكانوا ينقسمون إلى عدة طبقات اجتماعية هي : [١]

أولاً : العلماء ورجال الشرع ، وكان لهم في ذلك العهد تأثير عظيم في نفوس الأمة وقيادة أفكارها وتشكيلها ، ولهم الزعامة الأدبية والسياسية بين الجماهير .

ثانياً : الملاك والتجار ، وتشمل الحضريين من سكان المدن والأقاليم ، ذوي الثروات المتوسطة ، وفيهم عدد قليل من أغنياء الملاك والتجار ، ويلحق بهم عدد من ضباط الفرق وكتاب الدواوين وغيرهم .

ثالثاً : طبقة المزارعين " الفلاحين " ، ومنهم يتكون الشطر الأكبر من المجتمع المصري ، وكانوا في حالة يرثي لها من الجهل والفقر ، وكانت الزراعة في تقهقر وتأخر – كما أشارت الدراسة من قبل – وانعكس هذا التدهور علي وضعية الفلاحين ، التي كانت تزداد سوءاً يوماً بعد يوم .

رابعاً : الصناع ، وهم أصحاب الصناعات الصغرى ، حيث لم تعرف البلاد بعد الصناعات الكبرى وكان الصناع العمال ، ينتظمون في طوائف تشبه النقابات ، ولكل حرفة طائفة يرأسها شيخ ، وإليه النظر في شئونها ، وكان من هذه الصناعات ما يرتبط بالمواد الغذائية ، كطحن القمح والذرة ، والصناعات الخاصة بالملبس وغير ذلك .

حدد التكوين الاقتصادي الاجتماعي المصري ، الذي ساد طوال هذه الحقبة التاريخية طبيعة النظام السياسي إلى حد بعيد ، حيث تحددت الوظيفة الأساسية للدولة في الاستيلاء علي فائض الإنتاج وفائض العمل بشتى الطرق والصور . [٢]

واتسم النظام السياسي الذي أقامه " السلطان سليم " بتجزئة السلطة بين ثلاث قوي متصارعة ومتنازعة ، حتى يضمن عدم انفراد إحداها بالسلطة ، واستمرار تبعيتها للباب العالي . أولي هذه القوي " الوالي " ، الذي اعتبر بمثابة السلطان ولقب " بالباشا " وخوفاً من طمع الولاة في الاستقلال بمصر ، كانت مدة الوالي سنة واحدة ، تنتهى ولايته بعدها ، ما لم يصدر فرمان بتجديدها لسنة أخري . أما ثاني هذه القوي : فهم رؤساء الفرق العسكرية الست ، الذين تركهم " السلطان سليم " في مصر ، وكانوا يشكلون ما يسمي بـ " الديوان " ، علي أساس أن الوالي لا يقضي أمراً إلا بمشورة الديوان ومصادقته ، وتمثلت ثالث هذه القوى وآخرها : في المماليك والذين كانوا يتألفون من بقايا دولتي المماليك

١- عبد الرحمن الرافعي ، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم ، مرجع سابق ، ص ص ٥٠ – ٥٩ .

٢- محمود عودة ، الفلاحون والدولة ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ .

البحرية (١٢٥٠ – ١٣٩٠م) والمماليك البرجية (١٣٩٠م – ١٥١٧م) الذين عملوا كحكام للمديريات ، كما شغل أحدهم منصب شيخ البلد . (١)

وقد انعكس كل هذا علي طبيعة العلاقة فيما بين الحكام والمحكومين ، حيث اتسمت هذه العلاقة بأنها كانت علاقة استغلالية استعبادية ، يلعب فيها الفلاح دور المنتج المغترب عن وسيلة الإنتاج ، وأن ما يهم الحكومة هو الحصول علي أعلي فائض للإنتاج . (٢)

وبنهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر ، ونتيجة لما آلت إليه السلطنة العثمانية من ضعف وفساد ، واختلال مالي ، كانت دفة الميزان قد مالت لصالح المماليك ، الذي انتهزوا فرصة استفحال الخلاف بين الباشا والديوان وعملوا علي تأكيد سلطانهم ، حتى استطاع أحدهم وهو " علي بك الكبير " أن يستقل بمصر في عام ١٧٦٨م ، وأن يخرج علي طاعة السلطان ، ويعزل الوالي العثماني ، ويمتنع عن دفع الجزية ، ويضرب النقود باسمه ، ولكن بمساعدة أحد قواده وهو " محمد بك أبو الدهب " عادت مصر تحت النفوذ العثماني ، وبعد وفاة " أبو الدهب تنازع السلطة كل من " إبراهيم بك " و " مراد بك " من أفراد المماليك ، حتى دق جنود الحملة الفرنسية أبواب مصر في يوليو ١٧٩٨م . (٣)

وعلي الرغم من الاختلاف الواضح بين الباحثين حول تداعيات الحملة الفرنسية وآثارها علي المجتمع المصري اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ، فإن المعطيات والأحداث التاريخية ، تؤكد علي أن الحملة الفرنسية – وهي مشروع استعماري أساساً – لم تزحف إلى مصر عام ١٧٩٨م بجيش واحد ، بل بجيشين اثنين أحدهما مدجج بالسلاح ، والآخر مدجج بالكتب والأقلام والأجهزة والآلات ، وهو الجيش العلمي الذي حشدته الحملة في المدينة ، وتحقق عن طريقه أول احتكاك ثقافي حقيقي بين المجتمع المصري والحضارة الأوروبية ، ومن هنا كانت الحملة الفرنسية هي الصدمة الكبرى التي خصب مصر بدروسها العاجلة . (٤)

١- علي الدين هلال ، السياسة والحكم في مصر ، نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٤٠ .

٢- محمد علي سلامة ، البناء الطبقي في الريف المصري . دار الوفاء ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص ١٦٤

٣- انظر في ذلك :

- عبد الرحمن الرافعي ، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم ، مرجع سابق ، ص ص ٢١ – ٢٥ .

- علي الدين هلال ، السياسة والحكم في مصر ، مرجع سابق ، ص ص ١٠ – ١٢ .

٤- السيد عبد الحليم الزيات،في سوسيولوجيا بناء السلطة،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،١٩٩٠،ص ٢٧٨.

ولمزيد من التفاصيل حول الجدل الدائر بين المثقفين حول تداعيات الحملة الفرنسية ، انظر :

- مصطفى عبد الغني ، حقيقة الغرب بين الحملة الفرنسية والحملة الأمريكية ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ص ٢٨ – ٣٤ . =

ويري " عاصم الدسوقي " ، أن الحملة الفرنسية ، لم تكن مجرد غزوة عسكرية صاحبتها أعمال من العنف والتدمير والحصار والملاحقة والمطاردة وارتكاب الأعمال المنافية للآداب ، وإنما كانت غزوة صاحبتها استثارة العقل المصري ، وهي الاستثارة التي بدأت بالمنشور الذي أعده " نابليون " يوم ٢٧ يونيه ١٧٩٨ وهو في عرض البحر ، وقبل ثلاثة أيام من نزول قواته إلى الشواطئ المصرية في أول يوليو ، عندما قال فيه : " إن الشيء الذي يميز الناس بعضهم عن بعض هو العقل والفضائل والعلوم فقط ، وإن الأرض المصرية إذا كانت التزاماً للحكام المماليك ، فإن عليهم أن يظهروا الحجة التي كتبها الله لهم " . وعندما فكر " نابليون " في تكوين مجالس استشارية " الدواوين " في القاهرة ، وفي عواصم الأقاليم من صفوة المجتمع من العلماء والمشايخ والوجهاء ، لم يكن الهدف هو إقامة حكومة نيابية ديمقراطية ، لأن فرنسا نفسها ، كانت لا تزال في مرحلة الثورة بكل إجراءاتها الاستثنائية ، ولم تكن قد توصلت بعد إلى صيغة مستقرة للحكم ، ولكن الجديد هنا أن تتعرف صفوة المجتمع المصري علي أنها يمكن أن تشارك في الحكم بدرجة أو بأخرى وأنها ليست هامشية . (١)

ويحدد " لويس عوض " ، خطورة البيان الذي أصدره نابليون ، ووجهه إلى الشعب المصري في : (٢)

أولاً : بعث القومية المصرية القائم علي تمجيد مصر وحضارتها الأولي ، وتفسير انهيار هذه الحضارة بأنها نتيجة لحكم المماليك .

ثانياً : الدعوة للحرية والمساواة بوصفهما دعامتين أساسيتين للنظام السياسي والاجتماعي ، وتفسير هذه المساواة بأنها المساواة أمام الله وأمام القانون ، وأنكر البيان أية فوارق بين البشر لا تنبع من الفوارق في العقل والفضائل والعلوم .

ثالثاً : مهاجمة نظام الالتزام ، وما اقترن به من حق الملوك الإلهي .

= - إسماعيل علي سعد ، قضايا المجتمع والسياسة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٣٧٤ - ٣٧٦ .

١- عاصم الدسوقي ، الفرنسيون في مصر واستثارة العقل ، مجلة إبداع ، العددان العاشر والحادي عشر ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٦ ، ص ص ١٢ - ١٤ .

ولقراءة النص الحرفي لمنشور نابليون ، انظر :

- عبد الرحمن الرافعي ، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم ، مرجع سابق ، ص ٨٤ .

٢- لويس عوض ، تاريخ الفكر المصري الحديث ... الخلفية التاريخية ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٩٧ .

ويبدو أن مجمل التنظيمات السياسية والإدارية التي أقامتها الحملة الفرنسية في المجتمع المصري ، لم تترك تأثيراً واضحاً على مسار تطور المؤسسات الدستورية والسياسية في مصر ، حيث يلاحظ أن السلطة قد تركزت في يد قائد الحملة ، وأن ما أنشأته الحملة من مؤسسات سياسية كان بهدف استرضاء المصريين ، وإعطاء النخبة السياسية والاجتماعية المصرية الفرصة للمشاركة وإبداء الرأي ، بما يحقق إمكانية استيعاب بعضهم في إطار المصالح الفرنسية – علي حد قول "علي الدين هلال" – وفي هذا الصدد تم إنشاء ديوان القاهرة من تسعة أعضاء من مشايخ البلاد وأعيانهم ورؤساء الفرق لتدبير الأمور والنظر في راحة الرعية وإجراء الشريعة ، يعاونهم في ذلك بعض الفرنسيين ، وفي ٢٧ يوليو ١٧٩٨ ، تم تعميم نظام الدواوين في جميع مديريات المجتمع المصري ، بحيث يكون في كل مديرية ديوان من سبعة أعضاء يسهرون علي مصالح المديرية ، ثم أقام " نابليون " جمعية عامة للمشورة . سميت بالديوان العام ، ويتكون من (١٨٠) عضواً ، وذلك بهدف تعويد الأعيان المصريين على نظم الحكم والمجالس الشورية ، إلا أن المؤكد أن جميعها كانت ذات صفة استشارية وأن سلطة اتخاذ القرار السياسي كانت تركز في يد قائد الحملة . [١]

وعلي عكس ما يذهب إليه " علي الدين هلال " ، يؤكد " محمد حسنين هيكل " علي أن الموجة الديمقراطية التي طغت علي أوروبا منذ أواخر القرن الثامن عشر ، لم تكن بعيدة عن مصر ، وأن هذا التيار الذي فاض علي القارة الأوروبية ، معلناً مبادئ الحرية والإخاء والمساواة ، قد انتقل إلى ضفاف النيل مع جيوش " نابليون " أثناء حملته علي مصر . ورغم قصر مدة مكوث الحملة في مصر ، إلا أن شيئاً من هذه الأفكار الديمقراطية قد تسرب إلى نفوس طوائف كانت قد سئمت حكم المماليك القائم علي الاستبداد ، وتبلور ذلك في مجيء " محمد علي " حاكماً علي مصر . [٢]

١- انظر في ذلك :

- علي الدين هلال ، السياسة والحكم في مصر . مرجع سابق ، ص ص ١١ – ١٢ .

- عبد الرحمن الرافعي ، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم ، مرجع سابق ، ص ص ٩٣ – ١٥١

٢- محمد حسنين هيكل ، الديمقراطية في مصر ، مجلة الديمقراطية ، العدد الثالث ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، صيف ٢٠٠١ ، ص ١٨٢ .

" ونفس رأي " هيكل " يؤكده " سعد الدين إبراهيم " بقوله : " إن أهم نتائج الالتقاء الأوروبي المصري ، هو تبلور الوعي الشعبي بأهمية الديمقراطية ، ويدلل علي ذلك الحركة الشعبية التي اختارت " محمد على " حاكماً علي مصر " . انظر في ذلك : =

ومن خلال قراءة المعطيات السابقة ، يمكن الإشارة إلى حقيقتين مهمتين :

الأولي : أن الحملة الفرنسية تمثل أولي محاولات إدماج مصر في النظام العالمي ، ذلك أنه حتى ذلك الوقت ، كانت مصر جزءاً من الدولة العثمانية ، يرتبط نظامها الاقتصادي مع غيره من النظم الاجتماعية الأخرى ، بنظام الدولة العثمانية ، دون أن تربطه أي علاقة بالنظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي ، والغربي النشأة . (١)

الثانية : أن التقاء المجتمع المصري مع الحضارة الأوروبية من خلال الحملة الفرنسية ، قد ألقي بتداعياته علي تبلور الحركة الشعبية التي أفضت إلى تولي " محمد علي " الحكم ، وهذه الحركة الشعبية تمثل حلقة مهمة في الكفاح السياسي للمجتمع المصري ، إضافة إلى أنه من الممكن النظر إلى حركة تولي " محمد علي " الحكم علي أنها شكل من أشكال " العقد الاجتماعي " الذي يرتب حقوقاً والتزامات لكل من الحاكم والمحكوم تجاه الآخر .

ثانياً : النظام السياسي في عهد محمد علي (١٨٠٥ – ١٨٤٧) :

(١) التكوين الاقتصادي – الاجتماعي للمجتمع المصري :

حاول " محمد علي " الدخول بمصر في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي ، من موقع الشريك المستقل المتكافئ ، لا من موقع التابع لمركزه ، الذي كان يتكون في ذلك الوقت – أي النظام الرأسمالي العالمي – من الدول الأوروبية الصناعية القوية (إنجلترا – فرنسا) ، ومن هنا أدرك " محمد علي " أن قوة الدولة واستقلاليتها لا يمكن أن تتحقق إلا بإقامة جيش قوي حديث ، قادر علي حماية البلاد من الغزو الأجنبي من جهة ، وبالاتجاه نحو التصنيع للحاق بالثورة الصناعية بالغرب ، وتزويد الجيش بالمعدات اللازمة من جهة أخري ، ولأجل ذلك صاغ " محمد علي " نظاماً اقتصادياً لمصر ، ركيزته الأساسية بناء اقتصادي مصري متنوع ومستقل ، أو مشابه لاقتصاد الغرب . ومضاد للدور الذي ترغب الدول الإمبريالية أن تلعبه مصر ، وهو أن تصبح مورداً للمواد الأولية وسوقاً للسلع الصناعية ، وبذلك تدمج فى النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي من موقع التبعية . (٢)

= – سعد الدين إبراهيم وآخرون ، المجتمع والدولة فى الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ١٢٤ .

١– سمير نعيم ، المصريون .... المجتمع ، الثقافه ، الشخصية ، الجزء الثاني ، بدون دار نشر ، ١٩٩٣ ، ص ٢٣ .

٢– المرجع السابق ، ص ٢٤ .

ولكي يحقق " محمد علي " مشروعه الطموح ، أدرك ككل حكام مصر العظام ، أهمية الأرض والنيل فسرعان ما أولي اهتماماً كبيراً إلى الري الذي تتطلب قدراً هائلاً من المركزية ، في سبيل تجديد النظام الذي أهمله المماليك طويلاً ، وترميمه ، وإدخال ترع الري الصيفي العميقة ، والتوسع في الري الدائم في الدلتا ، وإنشاء القناطر الخيرية ، وغير ذلك من أعمال اقتضت جهداً تنظيمياً كبيراً في توظيف عمال السخرة وتشغيلهم . (١)

وقد اهتم " محمد علي " أيضاً بالصناعة ، فأنشأ صناعات الغزل والنسيج ومعامل الحديد والنحاس وغير ذلك من الصناعات الكبيرة ، والصغيرة علي السواء ، ولذلك شيد العديد من المصانع التي تدار بالآلات (٢) ، من هنا فإن دخول الآلات إلى المجتمع المصري ، كان بداية من عصر " محمد علي " ، وهذه العملية لها خصوصيتها في إطار المجتمع المصري ، من ناحية أن هذه الآلات لم تدخل إلى مصر مع الإمبريالية ، وإنما جرى دخولها في المصانع التي لم تستند إلى العمل المأجور ، وهذا يخالف رؤية كل من " ماركس Marx " ، " ولينين Lenin " ، حيث إنهما ربطا بين دخول الآلات في المجتمعات الشرقية والإمبريالية ، وهذا يمنح المجتمع المصري خصوصية تاريخية في بعض جوانبه التطورية . (٣)

وكانت عملية التصنيع في عصر " محمد علي " تستهدف خلق دولة مستقلة ، حديثة ، تملك جيشاً قوياً فعالاً ، لذلك تصاحبت مع محاولات جادة لإصلاح التعليم والاهتمام به وعلمنة الثقافة وإرسال البعثات إلى دول أوروبا ، وذلك بهدف تزويد الوالي بالكادرات اللازمة ليس للجيش فحسب ، وإنما للدولة أيضاً ، وذلك في إطار عملية أشمل لتحديث النظام الاقتصادي . (٤)

١- سعد الدين إبراهيم وآخرين ، المجتمع والدولة في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ .

ولمزيد من التفاصيل حول جهود محمد علي للنهوض بالزراعة ، انظر :

- عبد الرحمن الرافعي ، عصر محمد على ، الجزء الثالث ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ص ص ٤٩١ - ٥٠٢ .

٢ - المرجع السابق ، ص ص ٥٠٣ - ٥١٦ .

٣- طه عبد العليم ، تطور البنية الاجتماعية للبلدان النامية فى ضوء الاستشراق السوفيتي والمادية التاريخية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ص ٦٥- ٦٨ . ١

٤- أنور عبد الملك ، نهضة مصر .... تكون الفكر والأيديولوجية في نهضة مصر الوطنية (١٨٠٥ - ١٨٩٢) ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٢٩ .

وتمثل فترة حكم " محمد علي " – وهي بداية تاريخ مصر الحديثة – تجسيداً لشيوع النمط الخراجي[*] Tributary الذي تقوم فيه الدولة بالهيمنة علي مصادر الثروة ، وتتلقي ما يفرض علي الأرض من ضرائب مباشرة من خلال موظفين محليين ، هذا وقد أدخلت فترة " محمد علي " علي هذا النمط شكلاً من أشكال إعادة التوزيع ، أدت فيه الدولة دور الوسيط في عملية تداول السلع في الداخل ، وهو أمر يضمن لها مزيداً من العائد النقدي .

وهذا التنظيم الخراجي ، الذي اتسم به التكوين الاقتصادي الاجتماعي المصري في عصر " محمد علي " ، قد أحدث تغيرين جوهريين علي علاقة المجتمع المصري بالسلطة المركزية ، وهما : [١]

أولاً : خلق علاقة مباشرة بين السلطة المركزية والمجتمع ، وارتبط ذلك بالقضاء علي الفئات الوسطي التي كانت تستقبل جزءاً كبيراً من فائض الإنتاج الزراعي ، وقد ارتبط ذلك بالقضاء علي نظام الالتزام ، وفي هذه الحالة أصبح جمع الضرائب ينظم مباشرة من خلال " الروزنامة " – وزارة المالية – عن طريق موظفين محليين ، وبمساعدة نظار الأقسام وعمد القرى .

ثانياً : خضوع المجتمع للتنظيم الإداري ، وقد قسم " محمد علي " مصر إلى حكومات محلية أو مديريات اثنتين منها واحدة في الوجه البحري ، وواحدة بمصر الوسطي . وأربع في الوجه القبلي ، جعل علي رأس كل مديرية مديراً ، وتنقسم كل مديرية إلى عدة مراكز ، يرأس كل مركز منها مأمور ، وينقسم كل مركز إلى عدد من الأخطاط أو الأقسام تحت رئاسة النظار ، ويضم كل خط مجموعة من القرى ، يرأس كل منهما شيخ ، وقد حكم " محمد علي " بذلك الرقابة علي المجتمع ، وخاصة الريفي ، بحيث لا تستطيع جماعة من الجماعات أن تهيمن وتسيطر علي موارده ، كالملتزمين أو المماليك .

ومن الطبيعي أن تترك هذه التغيرات في التكوين الاقتصادي للمجتمع المصري ، تأثيراتها على البناء الطبقي ، فالمحقق أن " محمد علي " نجح في زعزعة الأسس التي تقوم عليها الطبقة العليا ، فالطبقة الأرستقراطية القومية ، والتي تألفت من المماليك والأتراك ، استبدلت بها طبقة أرستقراطية أخرى من عائلة " محمد علي " ، واستبدلت بفئة الملتزمين فئة من النظار وحكام الأخطاط ومشايخ القرى . وعلى الرغم من أنه من المفترض أن تؤدي

---

*– " ليس معني هذا أن النمط الخراجي ، هو نمط الإنتاج الوحيد الموجود فى المجتمع المصري فى التكوين قبل الرأسمالي ، ولكن تجب الإشارة إلى أن التكوين الاجتماعي المصري قبل الرأسمالي كان يتضمن تداخلاً بين أكثر من نمط إنتاجي " .

١– أحمد زايد ، البناء السياسي في الريف المصري ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٢٥٢ .

هذه التغيرات إلى اختفاء الفئات الوسطى ، إلا أن ما حدث عكس ذلك ، لأن هذه الفئة هي التي أعفيت بعض أراضيها من الضرائب نظير الخدمات التي يقدمها مشايخ القرى ، إضافة الى أن الإصلاحات الإدارية التي أحدثها " محمد علي " قد وسعت من حجم هذه الفئة الوسطى حيث انضم لها النظار وحكام الأخطاط ، وفي مقابل ذلك ظل الفلاحون كما هم ، ويكاد يكون التغيير الوحيد الذي تعرضوا له أنهم تحولوا من موقف التابع للملتزم إلى موقف التابع الباشا أو السلطة المركزية . (١)

وعلى ضوء سوء أوضاع الفلاح المصري ، يصدر " سيد عويس " حكماً متميزاً على فترة " محمد علي " مؤداه : " أنه على الرغم من الإيجابيات التي شهدها المجتمع المصري في عهد " محمد علي " ، على مستوى البنية الاقتصادية ، إلا أن ذلك كان عائداً على الطبقة الحاكمة فقط ، وما فعله " محمد علي " كان على حساب تخريب المواطن المصري " .(٢)

والباحث في هذا الصدد يشير إلى أنه من غير الموضوعية إرجاع تخريب المواطن المصري لفترة تاريخية بعينها ، وذلك من منطلق أن هذا الإنسان ، هو صنعية بنية اقتصادية واجتماعية وثقافية ، تشكلت عبر مراحل تاريخية طويلة ، وتداخلت مجموعة من العوامل الخارجية والداخلية في تشكيل هذه البنى ، بشكل عمل على تجذير التخلف داخلها ، وهذا الأخير بدوره انعكس على بنية الفرد داخل المجتمع المصري . (٣)

(٢) طبيعة النظام السياسي :

تناولت الدراسة فيما سبق ، أهم التغيرات التي أحدثتها فترة " محمد علي " في التكوين الاقتصادي الاجتماعي المصري ، ومن الطبيعي أن يأتي النظام السياسي متلائماً مع هذه التغيرات من ناحية ، ومتلائماً مع أهداف " محمد علي " من ناحية أخرى ، وهذا ما سيتم إيضاحه من خلال النقاط التالية :

١- المرجع السابق ، ص ٢٥٤ . انظر أيضا :

- عبد الرحمن الرافعي ، عصر محمد علي ، مرجع سابق ، ص ٥٤٧ .

٢- سيد عويس ، قراءات في موسوعة المجتمع المصري ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠١،ص ٢٣.

٣- لمزيد من التفاصيل حول العلاقة بين البنية الاجتماعية المتخلفة وبنية الإنسان ، انظر :

- مصطفي حجازي ، التخلف الاجتماعي .. مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ص ١٢ - ٣٢ .

(أ) أن " محمد علي " أقام نظاماً سياسياً يساعده على استخلاص الفائض الخراجي ، [١] وكان هذا النظام يتم بالسيطرة الكاملة " لمحمد علي " على الحكومة ، مستعيناً ببعض مجالس المداولات برئاسة النظار ، وبعدد من الدواوين ، ولم يكن لهذه المجالس أية سلطة عمل بدون رضا الباشا ، الذي كانت موافقته على توصيات هذه المجالس ضرورية لاعتمادها وقد كان عدد الدواوين الرئيسية ستة دواوين هي : الداخلية ، والخزانة ، والحربية ، والبحرية ، والتعليم العام ، والأشغال العمومية ، والشئون الخارجية والتجارة ، وفي سبيل تشديد قبضته على الحكم ، أنشأ " محمد علي " ديواناً رقابياً عاماً باسم " ديوان عام التفتيش " له فروع محلية في القاهرة ومصر السفلى والوسطى والعليا ، على أن زيارات " محمد علي " التفتيشية ظلت من الناحية العملية هي أهم وسائل الرقابة والاضبط [٢] . وكانت بنية النظام السياسي لدولة " محمد علي " تعكس في كثير من وجوهها صور القهر والقمع ، وذلك بهدف تحقيق الخضوع .[٣]

(ب) أن " محمد علي " لم ينشيء أية تنظيمات نيابية أو تشريعية بالمعنى الحقيقي ، ولا يمكن أن يلاحظ في نظام حكمه تنظيماً يسمح بشكل حقيقي للمشاركة السياسية ، وأقرب ما يوجد في هذا المجال هو مجلس المشورة الذي أنشئ عام ١٨٢٩م ، وكان الغرض من إنشائه أن يضفي على حكم " محمد علي " مسحة ديمقراطية ، وهو لم يكن سوى شكل أراد به " محمد علي " أن يكمل بناء الدولة ، ولم يكن هذا المجلس في الواقع إلا مجلساً استشارياً ذا آراء غير ملزمة [٤] .

١- أحمد زايد ، البناء السياسي في الريف المصري ، مرجع سابق ، ص ٢٥٥ .

ولمزيد من التفاصيل حول البنية السياسية للدولة الخراجية في مصر ، انظر :

- علي فرغلي ، الدولة والطبقات في مصر ، دار ميرين للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٢٨٥- ٣٢٠ .

٢- سعد الدين إبراهيم وآخرون ، المجتمع والدولة في الوطن لعربي ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ .

٣- علي فرغلي ، الدولة والطبقات في مصر ، مرجع سابق ، ص ٣٢١ .

٤- مدحت محمد عبد النعيم ، مصر بين دستورين ١٩٢٣ - ١٩٧١ ، قضايا تاريخية ، العدد السادس ، كلية التربية ببورسعيد ، جامعة قناة السويس ، أبريل ١٩٩٥ ، ص ٦٤ . انظر أيضا :

- عبد الرحمن الرافعي ، عصر محمد علي ، مرجع سابق ، ص ٥٢٩ .

(ج) أن العديد من الباحثين يصفون حكم " محمد علي " بأنه حكم مطلق ، ولكن " محمد علي " سار في حكمه على سنة المستبد العادل ، وعلى الرغم من أنه سلطته كانت مطلقة ، إلا أنه أحكم التدابير من خلال ابتعاده عن الحكم الاستبدادي . (١)

(د) أن محمد علي لم يهتم بالصحافة وحريتها ، ولم يسمح بظهورها إلا في وقت متأخر من ولايته عندما فرضت عليه التغييرات التي أحدثها في النظام الاقتصادي والإداري للمجتمع المصري ، ضرورة وجود وسيلة اتصال بينه وبين مديريات مصر وموظفيه ، وذلك سمح بصدور جريدة حكومية ، وهي التي عرفت باسم الوقائع المصرية ، وأنشأ ديواناً خاصاً لهذه الجريدة ، أطلق عليه " ديوان انجرنال " وصدر العدد الأول منها في ٣ ديسمبر ١٨٢٨ ، وصدرت باللغتين التركية والعربية ، ولكن أهم سمة لهذه الصحافة هي أنها صحافة خاصة بالسلطة . (٢)

وبعد هذا التحليل السوسيوتاريخي لحقبة " محمد علي " ، يمكن للباحث استخلاص عدد من القضايا المهمة التي يجب التأكيد عليها ، وتتمثل فيما يلي :

أولاً : أن الدولة الحديثة التي أقامها " محمد علي " في مصر ، بنظامها الاقتصادي والاجتماعي تخالف النمط النظري الذي صاغه أصحاب نظرية التبعية للدولة التابعة ، والتي تتمثل في تقسيمهم لأشكال الدولة في العالم الثالث ، إلى نمط الدولة فيما قبل الاستعمار والدولة فيما بعد الاستعمار ، وهذا يعطي خصوصية تاريخية لتطور الدولة في المجتمع المصري إضافة إلى أنه يعبر عن الحاجة في العالم الثالث إلى إجراء تنميط للأشكال التاريخية للدولة يتوافق مع طبيعة التكوين الاقتصادي الاجتماعي والتاريخي لدول العالم الثالث ، ويكون أكثر اتساعاً من هذا التنميط الثنائي . (٣)

١- انظر في ذلك :

- عبد الهادي الجوهري وآخرون ، دراسات في علم الاجتماع السياسي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٧ ، ص ٢١٠ .

- محمد صبري ، تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٣٩ .

٢- محمود متولي ، دراسات في تاريخ مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، دار الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٤٦٤ .

٣- لمزيد من التفاصيل حول رؤية أصحاب نظرية التبعة للدولة في العالم الثالث ، انظر :

- أحمد زايد ، الدولة في العالم الثالث ، مرجع سابق .

ثانياً : أن محاولة " محمد علي " في مصر ، من المحاولات الأولى التي تمت خارج العالم الأوربي بهدف التحديث ، وفشلها – كما يقول " سمير أمين " – يعود إلى مجموعتين من الأسباب . [١]

١- قرب أوروبا الذي لم يترك "لمحمد علي" الفرصة حتى ينجز إصلاح الدولة ويصنع البلد.

٢- النقص في نضج الظروف الاجتماعية ، حيث إن التشكيلات الاجتماعية للمجتمع المصري لا تقدم الفرصة لتفريغ الرأسمالية من داخلها

ثالثا: إن النظام الاقتصادي الذي أقامه "محمد على" في مصر، لم يعبر عن المصالح الطبقية المتنوعة بقدر ما عبر عن مصالح الطبقة الحاكمة فقط، الأمر الذي جعل النظام السياسي لهذا المجتمع يتسم بطابع القهر والتسلط، ويبتعد عن التعددية والديمقراطية .

رابعا: أن "محمد على" بتجربته هذه ، حاول الدخول بالدولة المصرية ضمن النظام الاقتصادي العالمي وفي وضع مستقل ومتكافئ ، وقد استطاع "محمد على" تحقيق ذلك إلى درجة كبيرة، أزعجت دول المركز الرأسمالي، إلى الحد الذي جعل هذه الدول تصمم على القضاء على نظامه هذا، وقد نجحت في ذلك فعلا عام ١٨٤٠م ، حيث فرضت بريطانيا وروسيا والنمسا وتركيا شروطا على "محمد على" في معاهدة لندن التي وقعتها هذه الدول في يوليو ١٨٤٠م ، والتي تضمنت العديد من الإجراءات أهمها : تخفيض عدد الجيش المصري ، وبالتالي تقويض الصناعات التي أنشئت لتزويد الجيش المصري باحتياجاته ، وإلغاء الاحتكارات الرسمية لمحمد علي ، والسماح للأجانب بالتصدير والاستيراد والتجارة الداخلية والخارجية وإلغاء الحماية الجمركية للصناعات الوطنية ، وغير ذلك من الإجراءات التي كانت لها دلالاتها على التكوين الاقتصادي الاجتماعي المصري في الحقب اللاحقة ، وخاصة ظهور نمط الإنتاج الرأسمالي وبروزه . وبهذه المعاهدة تم إدماج مصر في النظام الاقتصادي العالمي الرأسمالي كبلد تابع ، وتحولت فيما بعد ، وبفعل القوى الرأسمالية ، إلى مجتمع المحصول الزراعي الواحد ، المتكيف مع التصدير – كما سيتضح لاحقاً – ومن ذلك الوقت بدأ النظام الرأسمالي العالمي يسخر نظم الإنتاج في مصر لإنتاج فائض يتم نقله باستمرار

١- سمير أمين ، التطور اللامتكافئ .. دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة ، ترجمة برهان غليون ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ٢٣٤ .

إلى مركز العالم الرأسمالي ، مما ترتب عليه اضمحلال محاولة إقامة الديمقراطية في البلاد . [١]

ثالثاً : النظام السياسي فيما بعد عهد محمد علي

تتناول الدراسة في هذا الجزء ، الحقبة التاريخية الممتدة من وفاة " محمد علي " إلى ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ونظراً لطول هذه الحقبة ، فإن من الضروري تقسيم هذه الحقبة إلى حقب أخرى ، وذلك على النحو التالي :

١- عصر عباس باشا وسعيد

٢- عصر الخديوي إسماعيل

٣- من الاحتلال الإنجليزي إلى ما قبل ثورة يوليو

(١) عهد عباس باشا وسعيد

بعد أن اعتلت صحة " محمد علي " ، وأصيب بضعف في قواه العقلية ، تولى ابنه " إبراهيم باشا " الحكم في أبريل ١٨٤٧م ، ولكن المنية عاجلت ابنه في نوفمبر ١٨٤٨م ، فتولى الحكم " عباس باشا الأول " (١٨٤٨ - ١٨٥٤م) وبشكل عام ، لم يشهد المجتمع المصري في عصر " عباس باشا " ، أية محاولات إصلاحية ، أو تقدمية أو تكملة ما بدأه " محمد علي " ، ويؤكد "الرافعي " ذلك عندما أشار إلى " أن هذا العصر يمثل عهد الرجعية ، ففي هذا العصر ، وقفت حركة التقدم ، والنهضة التي ظهرت في عهد " محمد علي " [٢]

ومن بعد " عباس باشا " ، تولى الحكم " سعيد باشا " (١٨٥٤ - ١٨٦٣) والذي حاول أن يعمل على إحياء النهضة مرة أخرى في المجتمع المصري .[٣]

وعلى مستوى التكوين الاقتصادي الاجتماعي المصري خلال هذه الحقبة ، يلاحظ أن هذه الحقبة شهدت العديد من الإجراءات التي أدت إلى ظهور نمط الإنتاج الرأسمالي وبروزه

١- انظر في ذلك :

- سمير نعيم ، المصريون .. المجتمع والثقافة الشخصية ، مرجع سابق ، ص ٣١ وما بعدها .
- أحمد رايد ، الدولة في العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ٤٦ .-
- محمد علي سلامة ، البناء الطبقي في الريف المصري ، مرجع سابق ، ص ١٦٥ .

٢- عبد الرحمن الرافعي،عصر إسماعيل،الجزء الأول ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١٥ .

٣- لمزيد من التفاصيل حول عصر " عباس باشا الأول " ، وعهد " سعيد باشا ، انظر :

- المرجع السابق ، ص ص ١٥ - ٧١ .

وبداية تمفصلة عن أسلوب الإنتاج الخراجي ، إضافة إلى أن نمط الإنتاج الرأسمالي الذي بدأ في الظهور والتبلور لم يكن نمطاً رأسمالياً نقياً ، وإنما تحول إلى نمط رأسمالي تابع . (١)

ورغم أن الإجراءات التي دعمت بروز النمط الرأسمالي في المجتمع المصري . قد بدأت منذ أواخر عصر " محمد علي " ، إلا أن هناك إجراءات أكثر عمقاً ظهرت في عهد " سعيد " عملت هذه الإجراءات على تدعيم الملكية الفردية في المجتمع المصري ، ومن أهم هذه الإجراءات ، " إصدار " اللائحة السعيدية في عام ١٨٥٨ . (٢)

وقد ترتب علي هذه الإجراءات ، حالة من الفوضى الشاملة ، في ظل القضاء عني سيطرة الدولة علي مجريات الأمور بها ، حيث دعمت بعض الإجراءات توافد المهاجرين الأوربيين إلى مصر من كل صوب ، وأقبلت عليها رءوس الأموال الأجنبية من كل حدب ، وانقلب القناصل إلى سماسرة ينالون الامتيازات لأصدقائهم أو شركائهم ويقترضون القروض ويتممون الصفقات ، وتحولوا إلى أدوات للغزو المالي للاقتصاد المصري ، وتورط الوالي " سعيد باشا " في مشروعات لم تكن مصر بحاجة لها ، كمشروع قناة السويس نفسه ، وسخائه مع مقترضيه الأجانب وإعطائه تعويضات كثيرة للمغامرين منهم الذين كانوا يستثمرون أموالهم في مصر علي أن يعوضهم هو عن خسارتهم ، إن أصابتهم خسارة ، وأسرف " سعيد " في معيشته الشخصية وفي إنفاقه علي الجيش ، في غير استعداد للحرب ، وإنما للمظهر وحسن الهيئة ، ويذكر أن " سعيد " صرف علي تجميل قاعة الاستقبال لقصر عابدين مالا يقل عن ٤٥٠ ألف جنيه وقام بهذا العمل فنانون أجانب استدعاهم لهذا الغرض ، وعندما توفي " سعيد باشا " في ١٨ يناير سنة ١٨٦٣م ، ترك علي مصر ديناً عاماً مقداره (١١ مليون جنيه) وهو مبلغ يساوي تقريباً خمسة أضعاف متوسط إيرادات الحكومة المصرية في عهد"سعيد" .(٣)

١- أنور عبد الملك ، نهضة مصر ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .

ولمزيد من التفاصيل حول نمط الإنتاج الرأسمالي الاستعماري عند " حمزة علوي " ، والنمط الرأسمالي التابع عند " سمير أمين " ، انظر في ذلك :

- أحمد زايد ، الدولة في العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ٨٣ .
- محمود عودة " الفلاحون والدولة ، مرجع سابق ، ص ٧٦ وما بعدها .

٢- لمزيد من التفاصيل حول اللائحة السعيدية ، انظر :

- عبد الرحمن الرافعي ، عصر إسماعيل ، مرجع سابق ، ص ٣٠ - ٣١ .

٣- المرجع السابق ، ص ص ٦٩ - ٧١ .

من هنا وفي أقل من ربع قرن من الزمان بعد معاهدة ١٨٤٠م ، توقفت كل المشروعات الإنمائية الكبرى ، وقضي علي اقتصاد مصر القومي المكتفي ذاتياً والقادر علي جعل مصر تتمتع بقدر من استقلاليتها ومكانتها ، وأغرقت مصر بالديون التي أنفقت في استهلاك بذخي سفيه ، والتي ستصبح الأداة الأساسية للضغط علي مصر لهيكلة اقتصادها كاملاً ، وفقاً لمتطلبات النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي ، وضد مصالح شعبها وتقدمه ورقيه .[١]

ويؤكد عدد من الباحثين على ما تخلص إليه الدراسة الراهنة ، من أن نظام الحكم في عهد " عباس باشا " و " سعيد باشا " ، كان امتداداً لحكم " محمد علي " حيث إنه حكم حكماً مطلقاً يتولاه ولي الأمر إذ كان يجمع في يده السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وهو المرجع في كليات الأمور وجزئياتها ، ومن هنا فلا تعكس هذه الحقبة البينية أية ملامح لاديمقراطية السياسية أو الاجتماعية .[٢]

(٢) عهد الخديوي إسماعيل

جاء " إسماعيل " حاكماً إلى مصر في ١٨ يناير ١٨٦٣ ، في وقت كانت مصر مهيئة للدخول إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي ، من موقع التبعية المطلقة ، وظهرت في هذه الحقبة مجموعة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية ، التي كان جزء منها بفعل العوامل الخارجية التي تتمثل في دول المركز الرأسمالي ، والجزء الآخر بفعل العديد من العوامل الداخلية ، والتي أثرت علي مختلف البني الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع المصري ، وسوف يحاول الباحث عرض ذلك وتحليله ، من خلال العناصر التالية:-

(أ) التكوين الاقتصادي الاجتماعي

مع بداية عهد " إسماعيل " ، بدأ التكوين الاقتصادي الاجتماعي يشهد سيطرة النمط الرأسمالي ، وتراجع انتكوين قبل الرأسمالي ، وذلك لأن مختلف الإجراءات الخاصة بالملكية الفردية للأرضي الزراعية ، والتي بدأت منذ أواخر عهد " محمد على " تتجسد على ارض الواقع الاجتماعي المصري ، وذلك كما سيتضح في الفقرات التالية .

استمر " الخديوي إسماعيل " في توسيع الملكية الخاصة للأراضي الزراعية ، إضافة إلي أنه أدخل تغييرات في الصناعة ، حيث استحدث صناعة السكر ، والورق ، وأنشأ

١- سمير نعيم ، المصريون .... المجتمع والثقافة الشخصية ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

٢- انظر في ذلك :

- عبد الرحمن الرافعي ، عصر إسماعيل ، مرجع سابق ، ص ٤٩
- عبد الهادي الجوهري وآخرون ، دراسات في علم الاجتماع السياسي ، مرجع سابق ، ص ٢١٠ .
- على الدين هلال ، السياسة والحكم في مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

مصانع للغزل والنسيج ، ولكنه لم يوجه اهتمامه إلي إحياء الصناعات الكبرى التي ظهرت في عهد " محمد علي " ، ولم يفكر في إنشاء المعامل التي تنتج من المصنوعات ما ينمي ثروة البلاد ويحقق لها استقلاليتها عن التبعية لدول المركز الرأسمالي . (١)

وهنا يلاحظ أن التصنيع في المجتمع المصري – بعكس عصر محمد علي – خضع لعوامل خارجية أفقدته القدرة علي الانطلاق واكتساب طابعه الخاص ، وهو بهذا يعبر عن نمط التصنيع التابع . (٢)

ورغم أن العوامل الخارجية ، متمثلة في الحرب الأهلية الأمريكية ، كانت قد أدت دوراً مهماً في ازدهار الحياة الاقتصادية في بداية حكم " إسماعيل " ، بسبب نقص محصول القطن الأمريكي وصادراته ، وزيادة الإقبال علي القطن المصري وارتفاع أسعاره ، فإن تعامل المجتمع المصري شعباً وحكومة ، جاء بنتائج عكسية ، إذ أدي ذلك إلى زيادة حالات الترف والإسراف لدي الحكومة ، وانتقال هذه الحالة إلى الأهالي ، فاستدانت الحكومة ، واستدان الأهالي من المرابين بفاحش الفوائد ، بأمل استمرار الصعود في أسعار القطن ، ولكن ساءت الحالة بين الأهالي والمرابين ، وتدخلت الحكومة فيما بينهم ، وعالجت هذه الأزمة ، بتعهدها بسداد ديون الأهالي ، علي أن ترجع بها عليهم . (٣)

يضاف إلى ما سبق ، تدخل القوى الرأسمالية العالمية غير المباشر ، من خلال تشجيع الخديوي والأمراء والأميرات وطبقة البشوات ، والكبراء والأعيان ، والمتعلمين ، وسيدات الطبقات العليا علي اقتباس عادات الأوروبيين ، واقتناء لوازمها وكمالياتها من المصنوعات الأوروبية ، كالملابس ، والمنسوجات ، وأدوات الزينة وغير ذلك ، كل هذا أصاب الصناعة الوطنية التي حاول " إسماعيل " إحياءها بضربة شديدة ، لأنها لم تستطع أن تؤاتي مطالب المعيشة الأوروبية وكمالياتها ، كما أنها دخلت بذلك في منافسة غير متكافئة مع الواردات الأجنبية. (٤)

١– لمزيد من التفاصيل حول التصنيع فى عهد " الخديوي إسماعيل " ، انظر :

– عبد الرحمن الرافعي ، عصر إسماعيل ، الجزء الثانى ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ص ٢٨٩ – ٢٩١ .

٢– لمزيد من التفاصيل عن التصنيع التابع والتصنيع المستقبل ، انظر :

– السيد الحسيني ، التنمية والتخلف ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ص ١٩٠ – ١٩٣ .

٣– عبد الرحمن الرافعي ، عصر إسماعيل ، مرجع سابق ، ص ص ٢٧٣ – ٢٧٤ .

٤– المرجع السابق ، ص ٢٨٩ .

ومن خلال المعطيات التاريخية السابقة ، يمكن الإشارة إلى أن دول المركز الرأسمالي استطاعت النجاح في أن تخلق من المجتمع المصري ، تكويناً شبه رأسمالي استهلاكياً تابعاً ، والذي حدد " مجدي حجازي " أهم سماته فيما يلي : [١]

(١) تكوين لا يسمح بالتراكم الرأسمالي .

(٢) تكوين تابع يقوم علي استهلاك السلع الرأسمالية .

(٣) تكوين يخضع لمتطلبات السوق العالمية ويكون في خدمة الاقتصاد العالمي .

وهذا ما يوكده أيضاً " عبد الرحمن الرافعي " قائلاً : " كان للعناصر الأجنبية دور مباشر في سوء حالة المجتمع المصري ، اقتصاديا في عهد " إسماعيل " ، حيث إن اصطفاءه للأوربيين وركونه إليهم ، كل ذلك مكنهم من السيطرة علي مرافق البلاد ، فجاءوا برءوس أموال لهم واستثمروها في إنشاء المتاجر والبنوك ، والبيوت المالية ، والشركات ، والمشارب والملاهي ، ومحال الدعارة ، وكل لك مهد الطريق لخروج ثروات الأهالي إلى أيدي الأجانب ، وامتدت أيدي الأعيان والكبراء والفلاحين إلى الاستدانة من البيوت الأجنبية ، وكل هذا أدي إلى تبعية الثروة القومية للأجانب دولاً ، وشركات ، وجماعات ، وأفراداً " . [٢]

ومن ناحية أخري ، قد أولي الخديوي " إسماعيل " اهتماماً بالتعليم وخاصة التعليم الابتدائي وظهر ذلك في المبادئ والقرارات التي وضعها مجلس شوري النواب سنة ١٨٦٧ وهي :[٣]

أولاً : التعليم الابتدائي واجب قومي ويجب علي الحكومة والأمة العمل علي سبيل نشره .

ثانياً : ضرورة تدبير موارد للصرف علي التعليم خارج نطاق ميزانية الدولة .

ثالثاً : الاعتراف بالمكاتب والكتاتيب الأهلية ، وهي معاهد التعليم الأولي الشعبي .

وتجسد هذا الاهتمام أيضاً في إنشاء أول مدرسة للبنات وهي مدرسة السيوفية في ١٨٧٣م ، وكان ذلك مظهراً ايجابياً من مظاهر التأثير الأوروبي ، والذي جسده في مجال

١- أحمد مجدي حجازي ، نحو تفسير السلوك السياسي لدلاحي العالم الثالث في ضوء النظرية التبعية ، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع ، العدد السابع ، دار المعارف ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٨٤ ، ص ص ٨١ - ٨٣.

٢- عبد الرحمن الرافعي ، عصر إسماعيل ، مرجع سابق ، ص ٢٨٤ .

٣- انظر في ذلك :

- جاد طه ، معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ص ١٣٧ - ١٤٠ .

- سعيد اسماعيل علي،التعليم في مصر ، كتاب الهلال ، العدد ٥٣٩ ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٩٥ ، ص ٨٤.

التعليم كل من " علي مبارك " و" رفاعة الطهطاوي " ، والأخير هو الذي دعا إلى تعليم البنات في كتابه " المرشد الأمين للبنات والبنيين " . وسوف يتضح في موضع لاحق نتائج تعليم البنات في المجتمع المصري ، علي تجسيد الوعي الوطني السياسي لدي المرأة ، وخاصة في ثورة ١٩١٩م .

ورغم أن " الخديوي إسماعيل " قد حاول أن يحسن من شروط تقسيم العمل مع المركز الرأسمالي الأوروبي ، وذلك من خلال إقامة قاعدة اقتصادية حديثة لمصر وزيادة الإنتاج الزراعي ، وخاصة القطن ، في ظل وهم أن تكون مصر قطعة من أوروبا . لكن الإمبريالية الأوروبية ، وخاصة بريطانيا ، كانت مصممة علي أن يبقي دور مصر تابعاً تبعية كاملة للاقتصاد الأوروبي ، فكانت تهدف إلى أن تكون مصر مجرد مزرعة للقطن ، وغزوها مالياً لتدعيم مشروعات تدور حول وصل مراكز الإنتاج الغربية بمنابع تمويلها وأسواق استهلاكها في أسيا وأفريقيا ، كإنشاء سكة حديد السويس ، والقناة ، وسلسلة السكك الحديدية والتلغرافية والموانئ والفنارات التي تم إنشاؤها في عصر " إسماعيل " فلم تكن كل هذه المشروعات إلا خدمة لأهداف المركز الرأسمالي الأوروبي .[١]

ومن خلال تحليل المعطيات التاريخية لهذه الحقبة من تطور المجتمع المصري ، يمكن رصد أهم الآليات التي استخدمها المركز الرأسمالي ، لتحقيق دمج النظام الاقتصادي المصري في الاقتصاد العالمي من موقع التبعية ، وذلك علي النحو التالي :[٢]

(١) في البداية تحالفت القوي الصناعية الرأسمالية من أجل إضعاف محاولة " محمد علي " للدخول بمصر إلى النظام العالمي من منطلق التكافيء ، مع القوى المسيطرة علي هذا النظام وكسر هذه المحاولة ، واستخدمت في ذلك مختلف أساليب القهر ، بدءاً بالضغوط الاقتصادية حتى استخدام القوة العسكرية .

١- سمير نعيم ، المصريون ... المجتمع والثقافة الشخصية ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

٢- " اعتمد الباحث فى رصد آليات التبعية فى المجتمع المصري على إسهام العديد من الباحثين ، منهم على سبيل المثال :

- عبد الخالق عبد الله ، في قضايا التخلف والتبعية في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، العدد ٩٤ ، مركز دراسات الوحدة ، بيروت ، ديسمبر ١٩٨٦ ، ص ١٢٤ وبعدها .

- إسماعيل صبري عبد الله ، التنمية المستقلة . المستقبل العربي ، العدد ٩٠ ، مركز دراسات الوحدة ، بيروت ، أغسطس ١٩٨٦ ، ص ص ٦٢ - ٧٠ .

- إبراهيم سعد الدين ، النظام الدولي وآليات التبعية ، المستقبل العربي ، العدد ٩٠ ، مرجع سابق ، ص ص ٨٤ - ١١٦ .

(٢) فرضت علي مصر العديد من الإجراءات التي تدعم توافد الأوربيين علي مصر واشتغالهم بالتجارة الداخلية والخارجية ، وإجراءات تدعيم الملكية الفردية الخاصة بالأرض الزراعية وغير ذلك من الإجراءات ، والتي أدت إلى تبلور نمط الإنتاج الرأسمالي – وإن كان مشوهاً – وتمفصله عن أنماط الإنتاج قبل الرأسمالية الموجودة في المجتمع المصري .

(٣) عملت القوي الرأسمالية بعد ذلك علي غزو مصر بالرأسمال الأجنبي الذي توجه أساساً لتحقيق الربح الخاطف والهائل ، عن طريق إقامة المرافق والخدمات التي تربط مصر ببلدان المركز الرأسمالي اقتصادياً وسياسياً وثقافياً ، وبمعني آخر تحقيق الترابط والتمفصل بين قطاعات المجتمع المصري ذات الأهمية بالنسبة للمركز ، والقطاعات المستفيدة بالمركز . كالموانئ وخطوط السكك الحديدية والتلغراف وغير ذلك ، لتصدير المواد الخام كالقطن إلى بلدان المركز الرأسمالي وفي الوقت نفسه تفكيك الترابط بين القطاعات المحلية في المجتمع المصري ، وكان ذلك كله علي حساب المجتمع المصري ، الذي تكلف التكاليف الباهظة لذلك في شكل قروض .

(٤) استخدام رأس المال الأجنبي والتبعية الثقافية أيضاً في إشاعة مناخ استهلاكي بذخي عالي التكلفة للسلع المنتجة في مصانع المركز الرأسمالي ، لدي شرائح وفئات معينة داخل المجتمع المصري ترتبط اقتصادياً وثقافياً بقوة ، بدول المركز الرأسمالي .

(٥) إثقال كاهل الحكومة المصرية بالديون ، إلى الحد الذي أصبحت فيه مصر مدينة إلى حد الإفلاس ، وللتفكير في سداد الديون ، دارت الحكومة في حلقة مفرغة ، خرجت منها مصر أكثر تبعية ، حتى وصل الأمر إلى أن فقدت مصر كل استقلالية في تحديد نظامها الاقتصادي ومع اكتمال التبعية الاقتصادية تتبلور وتكتمل التبعية الثقافية والسياسية .

ومن الطبيعي أن يفرز هذا التحول الرأسمالي تركيباً طبقياً تزداد فيه الفجوة بين صغار الفلاحين والبروليتاريا الزراعية من ناحية ، وكبار الملاك والتجار والمرابين من ناحية أخري ، ولقد شكلت الفئة الثانية طبقة برجوازية – زراعية وتجارية – ناشئة – استطاعت أن تسيطر علي مساحات واسعة من الأرض ، ولقد انخرطت فئة غير قليلة من هذه الطبقة في النشاط التجاري ، خاصة المضاربة علي الأرض وإنشاء بنوك الرهن العقاري ، وضمت هذه الطبقة جماعتين هما : [١]

١– لمزيد من التفاصيل حول تطور ووضيعة الجاليات الأجنبية في مصر ، انظر :

– أنور عبد الملك ، نهضة مصر ، مرجع سابق ، ص ص ٨٠ – ٩١ .

(أ) الأجانب من الأتراك والشراكسة والأوربيين ، الذين تم منحهم حق تملك الأرض داخل الإمبراطورية العثمانية [*] . وكان من أثر ذلك أن أقبل الكثيرون علي ابتياع الأراضي العقارية في مصر بأسعار بخسة ، كما تكونت الشركات العقارية بأموال أجنبية للإصلاح الزراعي والرهن العقاري ، وامتدت ملكيات الأجانب ، من الأرض إلى المباني والبيوت .

ومن هنا اكتسبت الجاليات الأجنبية في المجتمع المصري قوة داخلة ، إضافة إلى ما احتله الأجانب من مراكز في الإدارة والجيش خاصة الأتراك والشراكسة ، واشتغال جاليات أجنبية أخري بالتجارة والمضاربة ، ومن هنا سيطر الأجانب علي شئون التجارة ، واستطاع هذا الجناح من البرجوازية أن يفرز صفوة تسيطر علي الإدارة والجيش وتوجه الاقتصاد المصري بما يخدم مصالحها ، واستطاعت هذه الجاليات أن تؤثر علي سياسة الحكومة وقراراتها .[١]

(ب) المصريون من أعيان الريف والعربان وعلماء الأزهر والموظفين ورجال الجيش ، ولقد كانت العناصر الغالبة من الأعيان ورجال الجيش والإدارة ، وعناصر تختلط فيها الأصول التركية والألبانية والشركسية بالأصول المصرية ، وإن كانت قد اشتملت أيضاً علي عناصر مصرية خالصة ، أما العناصر المصرية فقد ضمت أعيان الريف من رؤساء العائلات والعمد والمشايخ ، ومشايخ البدو اللذين حصلوا علي أبعاديات وعهد ، وضمت هذه الفئة أيضاً جانباً من علماء الأزهر .[٢]

ويعلق " أحمد زايد " علي هذه الطبقة البرجوازية الناشئة ، بأنها لم تكن متجانسة ، بل كانت تكشف عن قدر كبير من التباين الداخلي ، وفقاً للفرصة المتاحة لعناصرها لتملك الأرض ويؤكد " زايد " هذا الرأي من خلال ربطه بين هذه الطبقة البرجوازية والثقافة التي بدأت تصاحب نشأة هذه الطبقة – وهذه الثقافة في حد ذاتها كان لها دلالتها السياسية داخل المجتمع المصري – والمرتبطة بالرتب والنياشين ، فالذي يحصل علي رتبة الباشا غير الذي يحصل علي رتبة البك ، غير الذي يحصل علي رتبة الأفندي وهكذا ، ويضيف " زايد " أن

---

[*]- " أبيح للأجانب تملك الأطيان والعقارات في مصر عام ١٨٤٢ ، علي يد " محمد علي " ، علي الرغم من أن الباب العالي كان يحرم تملك الأجانب شبراً واحداً من الأرض في كافة الولايات العثمانية ، وقد قبلت تركيا إباحة تملك الأجانب للعقارات في فبراير ١٨٥٦ ، تحت ضغط فرنسا وبريطانيا ، انظر في ذلك :

– عبد العظيم رمضان ، تاريخ مصر الاجتماعي في العصر الحديث ، بدون دار نشر ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٣٥ وما بعدها .

١– أنور عبد الملك ، نهضة مصر ، مرجع سابق ، ص ٨٧ .

٢– عبد العظيم رمضان ، تاريخ مصر الاجتماعي في العصر الحديث ، مرجع سابق ، ص ٦٦ .

هذه الرتب والنياشين يمكن النظر إليها في هذا السياق علي أنها مجموعة من الرموز الثقافية التي تغلف النظام الاقتصادي وتكسبه الشرعية ، وتؤدي دور مهماً في إعادة إنتاجه . (١)

والدراسة الراهنة هنا تذهب على ضوء رؤية " زايد " إلى أن هذه الرتب والنياشين قد منحت أصحابها القوة اللازمة لهم في تحديد شكل العمليات السياسية التي تحكم نظام الحكم ، وذلك بما يخدم مصالحها ، إضافة إلى أنها تمنحهم القدرة علي قهر المصريين اقتصاديا واجتماعياً وثقافياً .

يضاف لما سبق أيضاً طبقة الفلاحين المعدمين والعمال الزراعيين ، ظل أفراد هذه الطبقة يعانون من التفاوت الاجتماعي ، الذي نشأ بعد استقرار أوضاع الملكية الخاصة للأراضي الزراعية ، وأصبح استنزاف الفائض يتم من خلال سيطرة كبار الملاك . ولعل ظاهرة التهميش ، وظاهرة الخروج الريفي ، والتحول في الوضع الاجتماعي للفلاح حتى وصول شرائح منهم إلى شبه بروليتاري ، تؤكد علي ظاهرة التفاوت الاجتماعي والاستغلال المكثف والمتعاظم الذي عانى منه الفلاح في هذه الفترة بسبب غياب الحكومة من ناحية ، وبسبب التغلغل الرأسمالي في الزراعة والتحول نحو التبعية للخارج من ناحية أخرى . (٢)

(ب) طبيعة النظام السياسي

فرض التحول في أسلوب الإنتاج خلال هذه الحقبة – سيطرة الأسلوب الرأسمالي – بداية ظهور نظام نيابي محدود ، وتمثل ذلك في إنشاء مجلس شوري النواب عام ١٨٦٦ ، والذي تحدد نظامه بموجب لائحتين : اللائحة الأساسية ، واللائحة النظامية ، ويبدو أن هدف إسماعيل من إنشاء هذا المجلس كان تحسين صورة عهده أمام المحافل الأوروبية التي كان يقترض منها ، وتحقيق مزيد من السيطرة علي كبار الأعيان الذي تكون منهم المجلس وكسب تأييدهم ودعمهم المالي .(٣)

وفي إطار هذا الرأي السابق ، تتفق الدراسة مع " أحمد زايد " في تأكيده علي أن مثل هذا الرأي ، يجب ألا يدفع نحو إغفال تأثير قوة الطبقة الصاعدة وسعيها نحو اكتساب مزيد

١- أحمد زايد ، البناء السياسي في الريف المصري ، مرجع سابق ، ص ٢٧١ .

٢- محمد علي سلامة ، البناء الطبقي في الريف المصري ، مرجع سابق ، ص ١٧١ .

٣- انظر في ذلك:

- ألكسندر شولش ، مصر للمصريين ... أزمة مصر الاجتماعية والسياسية ١٨٧٨ – ١٨٨٢ ، ترجمة رءوف عباس ، عين للدراسات الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٢٠ .

- عبد الرحمن الرافعي ، عصر إسماعيل ، مرجع سابق ، ص ص ٨٥ – ٨٨ .

من القوة والسلطة وتطلعاتها نحو المشاركة بصورة ما في الحكم.[١] وتجب الإشارة أيضاً إلى أن هذا المجلس كان مجلساً شكلياً ، ولم تكن له قرارات ملزمة أو ذات شأن ، ومن هنا تؤكد الدراسة علي أن هذا التحول نحو قيام بعض المؤسسات النيابية لم يكن من أجل الديمقراطية الحقيقية ، التي تستطيع فيها الجماعات المختلفة أن تمارس القوة ولكنها كانت ديمقراطية شكلية بقدر يسمح باستمرار علاقات التبعية والتخلف .

ومع كل هذا ، فإن الطبقة البرجوازية ، حاولت أن تجسد – أحياناً - الوعى الوطنى الذي بدأ ينمو خلال هذه الحقبة ، وظهر ذلك في صور متباينة منه الصراع من أجل تدعيم اختصاصات مجلس شوري النواب ، وتوسيع نطاق الصلاحيات المخولة له .[٢] وكانت بعض جلسات مجلس شوري النواب تعكس بوضوح الحرارة الوطنية والتحرر ، ولقد تأثر الفكر النيابي لأعضاء المجلس بالمذاهب الديمقراطية ، إضافة إلى تبلور ملامح الوعي السياسي لدي أفراده .[٣] وهذا يحمل في طياته أيضاً تأثير الصحافة المعارضة التي أدت دوراً مهماً في نقد المجتمع المصري ، ولقد اشتغلت الصحف بقضيتين أساسيتين في عهد إسماعيل كانتا :[٤]

- قضية استقلال مصر عن تركيا .
- قضية الديمقراطية .

والصحافة المصرية خلال عصر " إسماعيل " ومن بعده " توفيق " ، كانت تقدم صوراً متعددة للنقد الاجتماعي والسياسي ، ومن أعلام النقد السياسي والاجتماعي خلال هذه الحقبة كل من " يعقوب صنوع "[*] ، و" عبد الله النديم " ، وكلاهما يتمتع بالموهبة الصحفية

١- أحمد زايد ، البناء السياسي في الريف المصري ، مرجع سابق ، ص ٣٣٣ .

٢- مدحت محمد عبد العليم ، مصريين دستوريين ١٩٢٣ – ١٩٧١ ، مرجع سابق ، ص ٦٦ .

٣- جاكوب لاندو ، الحياة النيابية والأحزاب في مصر من ١٨٦٦ إلى ١٩٥٢ ، ترجمة سامي الليثي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، دون سنة نشر ، ص ٣٣ .

٤- لويس عوض ، تاريخ الفكر المصري الحديث ... من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩ ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ص ٢٢٣ – ٢٢٦ .

* " كان يعقوب صنوع من خلال صحيفة " أبو نظارة زرقاء " أول من أرسي قواعد الصحافة الساخرة في مصر ، والتي سخرها لمناهضة أساليب الحكم السائدة ومعارضة المنهج الأوتوقراطي في الحكم " .
انظر في ذلك :
- أنور عبد الملك ، نهضة مصر ، مرجع سابق ، ص ١٩٤ .

الساخرة اللاذعة في نقد أحوال المجتمع سياسياً واجتماعياً . كان الصراع أحد المعالم المهمة التي رسمت علاقة " صنوع " و " النديم " بالسلطات الحاكمة آنذاك . [١]

وكانت الديون التي علي الحكومة المصرية لصالح دول المركز الرأسمالي ، هي الآلية الفعالة في زيادة تدخل دول المركز في النظام السياسي المصري ، لدرجة أن ضمت الوزارة المصرية برئاسة " نوبار باشا " في أواخر عهد " إسماعيل " وزيرين أحدهما بريطاني والأخر فرنسي ، وكان لهما حق الفيتو في مجلس النظار ، وأصبحت مصر بهذا ضيعة بعيدة للملاك الأوروبيين ، ويقبضون ريعها من صندوق الدين،ويتقرر مصيرها في لندن وباريس . [٢]

وتم التعبير عن رفض المجتمع المصري لهذا التدخل من قبل قوي المركز الرأسمالي ، عملياً في لائحة وطنية في أبريل عام ١٨٧٩م ، وقع عليها ممثلون من كل القوى السياسية ، كالضباط وبعض أعضاء مجلس شوري النواب ، وكبار الملاك ، والأعيان من العلماء ، وتحددت فيها المطالب الشعبية فيما يلي : [٣]

١ – الوصول إلى تسوية مالية تكفل للبلاد الوفاء بديونها علي أساس أن إيرادات الحكومة تكفي المصروفات بما في ذلك أقساط الديون .

٢ – تأليف نظارة مصرية خالصة .

٣ – إقامة نظام دستوري يقوم علي مسئولية النظارة أمام مجلس شوري النواب .

ولكن هذا التطور تم إيقافه من خلال التدخل الأوروبي ، والذي تجسد في إصدار فرمان بخلع " الخديوي إسماعيل " ، وتنصيب " الأمير توفيق " بدلاً منه في يونيو ١٨٧٩م ، وقام الخديوي الجديد بفض مجلس شوري النواب ، وعطل الحياة النيابية ما يزيد عن عامين من يوليو ١٨٧٩ إلى ديسمبر ١٨٨١ . [٤]

ومن المعطيات التاريخية التي تدلل علي تبلور الأفكار الوطنية المطالبة بالاستقلال داخل المجتمع المصري في تلك الحقبة ، رد الفعل الذي ظهر تجاه الأحداث السابقة ، والذي تجسد

١- انظر في ذلك :

– عاطف أحمد فؤاد ، الحرية والفكر السياسي المصري ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ص ٥٤ – ٥٥ .

٢- سمير نعيم ، المصريون .... المجتمع والثقافة والشخصية ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .

٣- علي الدين هلال ، تطور النظام السياسي المصري (١٨٠٣ – ١٩٩٧) ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٣٦ .

٤- المرجع السابق ، ص ٣٧ .

في حركة " أحمد عرابي " ، والتي تمثل حلقة أخيرة من حلقات متعددة تمثلت في معارضة دينية واجتماعية صاخبة ، قادها زعماء الحركة الثقافية في هذه الفترة ، وإضافة إلى أن هذه الحركة قامت نتيجة للتدخل الأوروبي ، وإنشاء صندوق الدين ، فإن هذه الحركة قد أخذت بالتناقضات التي طرأت علي المجتمع المصري ، وكان من أهمها : بداية الفرز الطبقي الذي حول قطاعات عريضة من الشعب المصري إلى بروليتاريا ، وحول فئات من الأجانب والمصريين إلى طبقة برجوازية مع وجود طبقة وسطي في طريقها للتخلق ، انحدر منها معظم هؤلاء المثقفين الذين قادوا هذه الحركة . (١)

وقد أدى المثقفون دوراً مهماً في هذه الحركة ، من خلال خلق جو من الاستياء العام ، أو علي الأقل الرغبة في التغيير عند العامة ، وتبلور هذا الاتجاه من خلال الاعتماد علي ثلاثة محاور أساسية تتمثل فيما يلي : (٢)

(١) محور " جمال الدين الأفغاني " ، الذي أيقظت خطبه وتعاليمه نهضة وطنية ، تجلت في العديد من المظاهر الحياتية لدي العامة ، تمثلت في إقبال الناس علي الصحف السياسية وتحدثهم في الشئون العامة للبلاد .

(٢) محور " عبد الله النديم " (*) ، الذي استطاع أن يكون محوراً نقدياً هاماً ، وكانت نافذته مجلة " التنكيت والتبكيت " ، التي بدأ في إصدارها عام ١٨٨١م ، واستطاع من خلال مقالاته الساخرة أن يثير الحماس ، ويلفت النظر إلى مختلف الظواهر التي يراها سبباً في تدهور المجتمع .

(٣) الصحافة – وكما ذكر سابقاً – مثلت أداة مهمة في سبيل تشكيل الوعي العام بالقضايا السياسية والاجتماعية لتلك الحقبة .

وعلي هذا ، مثلت " حركة عرابي " ، وتحرك الجيش نيابة عن المثقفين وجماهير الشعب علي أساس أن الضباط هم القادرون علي التحدث باسم الشعب ، وذلك لأنهم من

١- أحمد زايد ، البناء السياسي في الريف المصري ، مرجع سابق ، ص ٣٧١ . ولمزيد من التفاصيل عن أسباب حركة عرابي ، انظر:

– جاد طه ، معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٢ – ١٧٤ .

٢- أحمد زايد ، البناء السياسي في الريف المصري ، مرجع سابق ، ص ص ٣٧٢ – ٣٧٧ .

*- " لمزيد من التفاصيل حول " عبد الله النديم " وفكره الثوري ودوره الإصلاحي في مصر ومحاربته للتدخل الأجنبي " ، انظر :

– عبد المنعم إبراهيم الدسوقي ، عبد الله النديم ودوره في الحركة السياسية والاجتماعية ، المركز المصري للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، صفحات ١٠٣ ، ٢٨٦ – ٢٩٥ .

ناحية أقوي فئاته الاجتماعية ، من حيث إمكانية استخدام القوة ، وهم من ناحية أخري أبناؤه الذين خرجوا من الحقول ومن وراء المحراث والساقية ، ومن مصانع السكر ومزارع القطن . [١] ولعل هذا يقدم تفسيراً سوسيولوجياً لدور الجيش المحوري داخل المجتمع المصري . [٢]

ولقد كان موقف المركز الرأسمالي الأوروبي من هذه الحركة ، أن سقطت مصر تحت الاحتلال البريطاني في عام ١٨٨٢م ، كمحاولة للقضاء علي كل هذه التحولات التي تحدث في البنية الفكرية والأيديولوجية المصرية ، والتى تمثل خطراً علي مصالح المركز الرأسمالي وخاصة بريطانيا .

مما سبق ، يمكن للدراسة الراهنة ، التأكيد علي عدد من الاستخلاصات الخاصة بالمجتمع المصري اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً . فيما يتصل بهذه الحقبة التاريخية ، وذلك على النحو التالي :

أولاً : تنامي فاعلية الدور الذي أداه الأجانب في المجتمع المصري ، سواء علي مستوي البنية الاقتصادية باستخدام رأس المال الأجنبي ، الذي أدى دوراً كبيراً في الاقتصاد المصري أو علي مستوي البنية الاجتماعية والثقافية ، حيث شكل الأجانب مصدراً لمحاكاة المصريين للحضارة الأوروبية من ناحية ، وشكلا أحد جناحي الطبقة البرجوازية الناشئة في المجتمع المصري من ناحية أخري .

ثانياً : استخدام دول المركز الرأسمالي الأوروبي الموسع لآليات ووسائل متباينة من أجل فرض نمط الإنتاج الرأسمالي ، وتأكيد إدماج مصر في النظام الاقتصادي العالمي من موقع التبعية ، إضافة إلى تبلور مجموعة من السمات الاستهلاكية التي عملت علي تبلور مظاهر الاستهلاك والبذخ داخل المجتمع المصري ، وهذا يشير إلى مظهر من مظاهر التبعية الثقافية التي تحققت من خلال تحقق التبعية الاقتصادية .

ثالثاً : بداية ظهور ثمار النهضة التعليمية التي أحدثها " محمد علي " ، وبدأ ذلك في الجناح المصري المكون للطبقة البرجوازية الناشئة ، والذي تمثل في عدد من المثقفين وضباط الجيش

١- أحمد زايد ، البناء السياسي فى الريف المصري ، مرجع سابق ، ص ٣٧٧ .

٢- لمزيد من التفاصيل حول دور الزعامة العسكرية والجيس في المجمع المصري ، انظر :

- عاطف أحمد فؤاد ، الزعامة السياسية في مصر ... عرض تاريخي وتحليل سوسيولوجي ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ص ٨٧ - ١٠١ .

رابعاً : بروز دور الصحافة المصرية ، كأحد الوسائل المهمة في التعبير عن واقع المجتمع المصري اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ، برؤية نقدية تكشف حقائق الأوضاع ، وكان من محاور هذا الاتجاه النقدي العديد من الشخصيات المهمة في تاريخ مصر .

خامساً : تبلور ملامح الوعي الوطني ، وتمثل ذلك في العديد من مظاهر الاحتجاج وبعض الحركات الرافضة ، التي كانت تطالب بالحرية والعدالة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ، وإن كان هذا الوعي غير ناضج ، لأن هذه الحركات كانت نيابية – علي حد قول " أحمد زايد " – حيث تخرج طائفة من أبناء الفلاحين أو الطبقة الوسطي إلى المدن ، وتنخرط في صفوف الجيش أو صفوف المثقفين ، ثم تثور نيابة عن جماعات الفلاحين أو سكان الحضر التي أفرزتهم أو دفاعاً عن مصالحهم ، أو كليهما معاً ، وبعد ذلك تهب جماهير الشعب التي تري في هذه الحركة أو الثورة مصلحة لها ، إلى تأييد الثورة ، ويهب بعض أفراد الطبقات التي تري في ذلك تهديداً لمصالحها لمعارضة ما يحدث . [١]

سادساً : يؤكد العديد من الباحثين[٢]، ما تخلص إليه الدراسة الراهنة ، وهو أنه علي الرغم من بداية ظهور الحياة النيابية في المجتمع المصري ، والمتمثلة في إنشاء العديد من المؤسسات النيابية – مجلس شوري النواب ومجلس النظار – إلا أن هذه المؤسسات كانت شكلية ولم تكن لها سلطة حقيقية ، ولم تتجسد على أرض الواقع – إلا في أحيان قليلة جداً – من خلال المواقف المتباعدة لأعضائها ، ويمكن القول إن المجتمع المصري قد عايش خلال هذه الحقبة صنوفاً من القهر السياسي والاجتماعي ، نظراً لغياب الحكومة المستقلة وغياب الأبعاد السياسية والاجتماعية للديمقراطية .

(٣) من الاحتلال الإنجليزي إلى ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢

لم يكن تواجد الاحتلال الإنجليزي في المجتمع المصري ، يتم بطريقة عشوائية ، ولكن كانت تحكمه استراتيجية معينة ، ويحدد " جمال حمدان " هذه الاستراتيجية في أنها تضمنت أولاً : تحطيم القوة الاقتصادية والعسكرية والبشرية للمجتمع المصري – قبل الاحتلال

١- انظر في ذلك :

- أحمد زايد ، البناء السياسي في الريف المصري ، مرجع سابق ، ص ٣٧٢ .

٢- من هؤلاء الباحثين علي سبيل المثال :

- أحمد فارس عبد المنعم – السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية (١٨٠٥ – ١٩٨٧) ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ص ٣٣ – ٣٧ .

- عبد الرحمن الرافعي ، عصر إسماعيل ، مرجع سابق ، ص ٤٩ .

- عبد الهادي الجوهري وآخرون ، دراسات في علم الاجتماع السياسي ، مرجع سابق ، ص ٢١١ .

العسكري – ثم الاستيلاء العسكري علي مصر ، ومن المنطلق الأول ، كانت خطط إنجلترا لتحطيم مصر ومحمد علي وتدمير محاولته البناءة ، وما تبعها من محاولات ، وإخضاع مصر كولاية عثمانية و إدماجها في النظام الرأسمالي العالمي كتابع ، ومن المنطلق الثاني : ناورت إنجلترا لتشارك في شركة قناة السويس . بعد أن حاربتها طويلاً ، ثم تقدمت منها وبعدها لتضع يدها علي مصر ذاتها اقتصادياً وعسكرياً . (١)

(أ) التكوين الاقتصادي – الاجتماعي

بالاحتلال الإنجليزي لمصر ، بدأ التحول الرأسمالي في التزايد واتجه نحو السيطرة الكاملة حيث أصبحت مصر تابعة من الناحية الرسمية للعالم الرأسمالي ، وتتضمن كلمة " السيطرة " هنا أن هذا التحول الرأسمالي التابع ، لم يقضي نهائياً علي بقايا الأشكال قبل الرأسمالية – بقايا نمط الإنتاج الإقطاعي – وإنما أصبحت الرأسمالية نمطاً مسيطراً داخل التكوين الاجتماعي ، إضافة إلى أنها لا تعني أن الشكل الرأسمالي الذي تبلور حول التكوين الاجتماعي ، لقد كان شكلاً رأسمالياً نمطياً ، فالرأسمالية التي تطورت في المجتمع المصري لها خصائص الرأسمالية التابعة . (٢)

ومن هذا المنطلق حدد " اللورد كرومر " الأهداف الاقتصادية والسياسية للاحتلال في مصر كما يلي :

١ – تصدير القطن إلى أوروبا مع إخضاعه لرسم تصدير يبلغ ١ % .

٢ – استيراد المنسوجات المصنوعة من الخارج مع إخضاعها لرسم جمركي يبلغ ٨ % وليس في نية الحكومة عمل أي شيء أخر ، كما أنها لن تقوم بحماية صناعة القطن المصري من الأخطار والأضرار التي تلحق به من جراء هذه التدابير ، وبما أن مصر بلد

١- جمال حمدان ، شخصية مصر ... دراسة في عبقريه المكان ، كتاب الهلال ، العدد ٥٠٩ ، القاهرة ، يونيو ١٩٩٦ ، ص ١٤٥ .

٢- أحمد زايد ، البناء السياسي في الريف المصري ، مرجع سابق ، ص ٢٨٤ .

ولمزيد من التفاصيل حول الرأسمالية التابعة ، انظر :

– السيد الحسيني ، نظرية التبعية : حوار وجدل ، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع ، العدد الثاني ، دار المعارف ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٨١ ، ص ١٩ – ٣٨ .

– إبراهيم سعد الدين عبد الله ، النظام الدولي وآليات التبعيه ، مرجع سابق ، ص ٧١ .

– أحمد رايد ، حول دراسة البناء الاجتماعي لمصر في مرحلة ما قبل الرأسمالية ، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع ، العدد الأول ، دار المعارف ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٨٠ ، ص ١٢١ .

زراعي فمن المنطقي أن التأهيل الصناعي لا يمكن أن يقود إلا إلى إهمال الزراعة وإبعاد المصريين عن الأرض في الوقت نفسه . (١)

هذه السياسة تؤكد الهدف الرئيسي للاحتلال ، وهو الاستقلال الاقتصادي لمصر ، ويدلل علي ذلك مجاهرة المحتل بأن مصر بلد زراعي ، ولا يمكن أن تنهض فيه الصناعة ، ومن أجل ذلك عمل الاحتلال علي غلق المصانع التي كان موجودة بالفعل ، حتى تظل مصر في حاجة دائماً إلى المصنوعات البريطانية ، ونظراً لأهمية القطن أولت الحكومة البريطانية كل اهتمامها به حتى أصبح عمود الاقتصاد المصري ، ثم جعلوه في أيديهم باعتبارهم المستوردين له . (٢)

وفيما يخص الأراضي الزراعية في عهد الاحتلال ، يلاحظ أن هناك إجراءات خاصة بالملكية الزراعية ، وكانت تسير في اتجاهين متوازيين هما : (٣)

أولاً : تدعيم الملكيات الزراعية الكبيرة ورعاية مصالح كبار الملاك .

ثانياً : العمل علي زيادة مساحة الملكيات الصغيرة أو علي الأقل تثبيتها .

وعلى الرغم من أن كانت الدراسة قد أشارت في موضع سابق ، إلى أن بروز ظاهرة الملكية الخاصة قد ظهر منذ الحقبة السابقة ، إلا أن ظروف الاحتلال ، قد هيأت مزيداً من استملاك الأرض ومزيداً من تركيز الملكية في أيدي فئة قليلة من الأفراد ، وأهم هذه الظروف هو التوسع في بيع كل أراضي الدولة تحت وطأة الأزمة المالية . (*) ومن الطبيعي ألا يقبل علي شراء هذه الملكيات الشاسعة إلا كبار الملاك وشركات الأراضي ، خاصة أن بعض الأراضي كانت بحاجة إلى الاستصلاح ، بل إن عملية البيع نفسها كانت تتم في شكل قطع كبيرة ، ذهبت كلها إلى كبار الملاك ، الأمر الذي ساعد علي نمو ملكياتهم بشكل متزايد وصاحب هذه العملية تجميع أراضي كبار الملاك في مساحات كبيرة ، واستلزم ذلك إجبار صغار الفلاحين علي التنازل عن مساحتهم الصغيرة المجاورة ، حتى إن تطلب ذلك نقلهم من

١- أنور عبد الملك ، المجتمع المصري والجيش (١٩٥٢ – ١٩٦٧) ، مركز المحروسة للبحوث والنشر ، القاهرة ١٩٩٨ ، ص ٥١ .

٢- جاد طه ، معالم تاريخ مصر الحديث والعاصر ، مرجع سابق ، ص ٢١٢ .

٣- رءوف عباس حامد ، الملكيات الزراعية ودورها فى المجتمع المصري ١٨٣٧ – ١٩١٤ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص ١٣٢ .

*- لمزيد من التفاصيل حول حركة بيع الأراضي الزراعية المملوكة للدولة في عهد الاحتلال ، انظر :

– إسماعيل محمد زين الدين ، الزراعة في عهد الاحتلال البريطاني ، الهيئة العامة للكتاب،القاهرة ١٩٩٥ ، ص ص ٢٩ – ٣٣ .

قراهم ، وأهم ما نتج عن هذه العملية رفع نصيب كبار الملاك من الأراضي الزراعية ، وتحول جماهير غفيرة من الفلاحين إلى مجرد بروليتاريا زراعية . [١]

وكان استغلال كبار الملاك للأراضي الزراعية – التي هي أساس الإنتاج – استغلالا رأسمالياً علي نطاق واسع ، وكان هذا الاستغلال يتم إما عن طريق تأجير الأرض إلى صغار الفلاحين أو عن طريق زراعتها بأنفسهم ، ولا تزرع لكي تصنع محلياً ، وإنما لتصنع في مصانع دول المركز الرأسمالي . وفي هذه الحالة فإن الزراعة الرأسمالية خلقت ضربا من النشاط التجاري ، بل أن زراعة الأرض بمحصول واحد دون غيره ، يعد ضرباً من ضروب التجارة ، فالقطن أكثر ربحاً من القمح ، وغيره من المحاصيل المعيشية . [٢]

بل إن استغلال هذه الطبقة – كبار الملاك – للأرض استند إلى اعتبار الأرض الزراعية نفسها سلعة تباع وتشتري بأسلوب رأسمالي بحت ، هدفه الربح والحصول علي الفوائد الناتجة من انخفاض أسعار الأرض وارتفاعها بين آونة وأخري طبقاً للظروف الاقتصادية الموضوعية .

ولقد ظلت هذه الطبقة بعيدة عن مجال النشاط التجاري والصناعي فترة غير قصيرة ربما لأن الأجانب كانوا متفوقين في هذه المجالات وكان من الصعب منافستهم ، وربما لأن الدخول في هذه المجالات يتطلب قدراً من المغامرة وهو ما يفتقدونه ، غير أنهم بدأوا يستثمرون جزءاً من أموالهم في تأسيس الشركات الاقتصادية التجارية والصناعية وكان إنشاء بنك مصر عام ١٩٢٠ يمثل منعطفاً رئيسياً في هذا الاتجاه الذي أخذ يتدعم وينمو بعد ذلك . [٣] وترتب علي تأسيس الشركات الصناعية [*] والمصانع وزيادة الطلب علي الأيدي العاملة ، بجانب تركز الملكية الزراعية في أيدي فئة قليلة من الأفراد ، أن تحول عدد كبير من الفلاحين إلى بروليتاريا .

وعلى الرغم من أن هذا التحول قد ظهر في إطار التغيرات التي أدخلها " محمد علي " ، إلا أن سوق العمل لم تصبح حقيقة ملموسة إلا بعد الاحتلال البريطاني ، ومن ناحية أخري زاد

١- احمد زايد ، البناء السياسي في الريف المصري ، مرجع سابق ، ص ٢٨٥ .

وانظر أيضاً :

– أحمد مجدي حجازي ، نحو تفسير السلوك السياسي لفلاحي العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ٨٥ .

٢- أحمد زايد ، البناء السياسي في الريف المصري ، مرجع سابق ، ص ٢٨٧ .

٣- محمد على سلامة ، البناء الطبقي في الريف المصري ، مرجع سابق ، ص ١٩٨ .

*- لمزيد من التفاصيل حول دور الشركات العقارية والصناعية في عهد الاحتلال ، انظر :

– إسماعيل محمد ، الزراعة في عهد الاحتلال ، مرجع سابق ، ص ص ١٦٢ – ١٨٠ .

عدد الفلاحين المعدمين الذين تركوا قراهم وهاجروا إلى المدن ، حيث كونوا خميرة الطبقة العاملة في المدن ، غير أن هذه الطبقة ضمت فئتين أخريين هما :

(أ)أصحاب الحرف الذين طوروا خبراتهم مع تقدم أساليب الصناعة وضعف نظام الطوائف.

(ب)العمال الفنيين الأجانب ، ومن الطبيعي أن يظل جانب من العمال في الريف للعمل في مزارع كبار الملاك . وقد أدي ذلك إلى ظهور العمل المأجور في الريف بجانب أشكال العمل الأخرى . [١]

مما سبق يلاحظ أن مجمل التغيرات التي حدثت في مجال الزراعة ، تعمل علي تحقيق الاستراتيجية البريطانية ، التي تم عرضها فيما سبق . وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الاستراتيجية تجسدت في النظام التعليمي ، حيث كان هدف التعليم في عهد الاحتلال هو المحافظة علي الأوضاع السياسية التي قامت ، ومعني هذا إقرار الأمن وجعل النظام مستتباً بحيث لا تستشري روح الوطنية في النفوس ، ولذلك كان التعليم في بداية عهد الاحتلال تابعاً لنظارة الداخلية ، ولا شك في أن هذه التبعية توضح ما كان يريده الاحتلال من التعليم ، وهو إبعاده عن دائرة التعليم الوطني الذي يرمي إلى تكوين المواطن الصالح . وهناك هدف ثان للسياسة التعليمية في عهد الاحتلال ، وهو تخريج الموظفين الصغار الذين تحتاجهم وزارات الحكومة ، وقد انعكس هذا الهدف علي السياسة التعليمية ، حيث يلاحظ أن المدارس كانت تفتح أبوابها وتغلقها بطريقة موسمية ، حسب حاجة وزارات الحكومة إلى الموظفين ، أما الهدف الثالث ، فهو تعميق الفوارق الطبقية بين أبناء الوطن الواحد ، واتخاذ تعدد نظم التعليم وسيلة لتحقيق ذلك ، فقد شجع الاحتلال قيام المدارس الأجنبية والخاصة ، أما الهدف الرابع ، فتمثل في نشر الثقافة الإنجليزية علي أوسع نطاق ، وجعلها آلية من آليات السيطرة الاستعمارية . [٢]

مما سبق ، يتضح أن مظاهر التكوين الاجتماعي للمجتمع المصري ، باتت تدلل علي سيطرة النمط الرأسمالي ولا ريب أن هذه السيطرة تعمل علي تشكيل البنية الطبقية وفق أسس جديدة ، ويتأكد ذلك من خلال العرض التالي لأهم التغييرات التي طرأت علي البنية الطبقية للمجتمع المصري في تلك الحقبة ، وذلك بالاستناد إلى العديد من إسهامات الباحثين الذين اهتموا برصد أهم التغييرات وذلك علي النحو التالي :

(أ) زيادة تركز البرجوازية المصرية ، وتعدد أنشطتها ، وتؤكد المعطيات التاريخية كذلك علي زيادة نفوذ البرجوازية المصرية الزراعية في النصف الأول من القرن العشرين ، وذلك

١- أحمد زايد ، البناء السياسي في الريف المصري ، مرجع سابق ، ص ٢٨٩ .

٢- جاد طه ، معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، مرجع سابق ، ص ٢١٤ .

مصاحبة لزيادة سيطرتها علي الأرض ، إضافة إلى امتداد أنشطتها إلى أنشطة غير زراعية ، خاصة في النشاط التجاري والصناعي ، بحيث أدي ذلك إلى ظهور جناح تجاري وصناعي للبرجوازية الزراعية .[١]

(ب) ظهور طبقة من البرجوازية الصغيرة ، ويشير " عبد العظيم رمضان "[٢] إلى أن هذه الطبقة ضمت عناصر مغامرة نشأت من بين الطبقات الدنيا في المجتمع ، واستقرت مع استقرار النمط الرأسمالي ويشير " أحمد زايد " ، إلى أن هذه الطبقة كان لها ثلاثة أجنحة رئيسية هي :[٣]

١ – الجناح الزراعي ، الذي تكون من أصحاب الملكيات المتوسطة والصغيرة ، والتي نمت نمواً متعاظماً في النصف الأول من القرن العشرين ، وعلي الرغم من صغر حجم هذا الجناح من البرجوازية الصغيرة ، إلا أنه أدى دوراً مهماً في الريف ، فقد مثل متوسط الملاك – بحكم إقامتها في الريف – حلقة وسطي تربط بين الفلاحين وكبار الملاك ، كما أنهم خلقوا لأنفسهم امتداداً في المدن ، من خلال أبنائهم . فكانوا بذلك الأساس الاجتماعي الذي انحدرت منه الانتلجنسيا المصرية .

٢ – الجناح التجاري والصناعي ، ويتشابه مع سابقه في الضعف ، بسبب السيطرة التجارية والصناعية من قبل كبار التجار ورجال الصناعة من المصريين والأجانب . وازدهر هذا الجناح نظراً لظروف الازدهار الاقتصادي التي أحدثتها الحرب العالمية الثانية ، فضلاً عن ظروف الاستقلال الوطني التي خلقتها معاهدة ١٩٣٦م ، واستغل هذا الجناح فترة الحرب ليحقق ازدهاراً وارتقاءً في وضعه .

٣ – جناح المثقفين أو الانتلجنسيا ، والذي يعد محصلة السياسة التعليمية التي انتهجتها الحكومات المصرية المتعاقبة ، وتكونت هذه الفئة من أبناء البرجوازية الكبيرة والصغيرة القادرين علي تعليم أبنائهم علي حسابهم الخاص ، خاصة أن الاحتلال قد عطل كثيراً السياسة التي كان " إسماعيل " قد بدأ انتهاجها ، والتي لم تأخذ مجراها الطبيعي إلا بعد

١- انظر في ذلك :

– رءوف عباس حامد ، الملكيات الزراعية المصرية ودورها في المجتمع المصري ، مرجع سابق ، ص ١٧٠ وما بعدها .

– محمد علي سلامة ، البناء الطبقي فى الريف المصري ، مرجع سابق ، ص ١٩٨ .

٢- عبد العظيم رمضان ، الصراع السياسي في مصر منذ قيام ثورة يوليو إلى نهاية أزمة مارس ١٩٥٦ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٢٣ .

٣- أحمد زايد ، البناء السياسي في الريف المصري ، مرجع سابق ، ص ص ٢٩٣ – ٢٩٤ .

عـام ١٨٢٤م [*] ، ولم تضم هذه الفئة أبناء الفلاحين أو الفقـراء فـى المـدن ممـن لا يستطيعون أن يتعلموا علي حسابهم الخاص .

(ج) ظهور الطبقة العاملة ، والذي يعد ظهورها – كما أشارت الدراسة سابقاً – أحد ثمرات السيطرة الرأسمالية في مجال الزراعة والتجارة والصناعة .

وبعد هذا العرض الموجز لأهم التغييرات التي طرأت علي البنيـة الطبقيـة للمجتمـع المصري في مرحلة السيطرة الرأسمالية ، يأتي الآن الكشف عن تداعيات هـذه التغييـرات علي التنظيم السياسي القائم في هذه الحقبة ، وكيف أن التغيرات التي طرأت علي التكـوين الاقتصادي الاجتماعي المصري ، قد أدت دوراً مهماً في تحديد مسار ومصير الديمقراطيـة داخل النظام السياسي المصري لتلك الحقبة التاريخية .

(ب) طبيعة النظام السياسي

وعلى الرغم من أن الإجراءات التي دعمها الاحتلال الإنجليـزي نحـو تـسييد الـنمط الرأسمالي داخل التكوين الاقتصادي الاجتماعي المصري ، إلا أن ذلك لم يؤد إلا إلى مزيـد من التسلط والسيطرة ، وهذا يعكسه نظام الحكم الذي أقامه الاحـتلال ، بموجـب القـانون النظامي الأول في مايو ١٨٨٣م ، وتحددت أهم معالمه فيما يلي : [١]

(١) عدم الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات ومنع الاختصاص التشـريعي عـن المجـالس النيابية وجعلها مجرد هيئات استشارية ، بحيث أصبح الحكم نظاماً مطلقاً ، بمعنـي تركـز السلطة في يد المعتمد البريطاني ، وهذا يتماشى مع هدف الاحتلال وهـو تحقيـق أعلـي استغلال للمجتمع المصري .

(٢) تعدد المجالس وهي مجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية ، ولا يمكن القـول بأن ذلك يعد أخذاً بنظام المجلسين ، فهذا يفترض اختلاف طريقة تكوين كل مجلس ، بينمـا كان الوضع تبعاً للقانون النظامي الأول ، أن مجلس القوانين يدخل بكامل هيئته في تكـوين المجلس الآخر ، كما أن رئيس المجلس الأول ، هو رئيس المجلس الثاني .

(٣) أخذ النظام بطريقة الانتخاب علي درجتين وأحياناً على ثلاث درجات ، كما مزج بـين التعيين والانتخاب . وحسب هذا النظام تكونت الهيئة التشريعية من مجلسين هما : مجلـس

---

*- " استتبع صـدور دستـور ١٩٢٣م ، خطـوات هامة بصدد النظام التعليمي ، أهمها ما نصت عليـه المادة (١٩) منه " أن التعليم الأولي إلزامي للمصريين من البنين والبنات ، وهو مجاني في المكاتب العامـة " وأحدث ذلك انقلاباً فى التعليم المصري ، انظر في ذلك :

- سعيد إسماعيل على ، التعليم فى مصر ، مرجع سابق . ص ١٢٢ .

١- علي الدين هلال ، تطور النظام السياسي المصري ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

شوري القوانين ، وهي هيئة استشارية غير ملزمة للحكومة ، والجمعية العمومية ، وهي أيضاً هيئة استشارية إلا فيم يخص تقرير الضرائب .

ونظام الحكم الذي أقامته سلطات الاحتلال ، بهذه الصورة يجسد عبارة " اللورد دوفرين " الذي قال فيها " يحتاج الشعب المستبد إلى اليد الحديدية وليس إلى نظام دستوري " .[١]

ومع هذا الاستبداد الذي فرضه الاحتلال ، تعرضت الحركة الوطنية إلى حالة من الجمود خاصة بعد تعرض الكوادر والرموز الوطنية للإعدام أو السجن أو النفي ، ولم يبقي في الساحة السياسية ، سوي بعض الأفراد الذين يمارسون النشاط السري ، إلا أن نمو البرجوازية في هذه الحقبة – عني النحو الذي أشارت إليه الدراسة سابقاً – وتطورها ، حتم علي هذه الطبقة حماية مصالحها ، ووضعها الطبقي . ولم يكن من سبيل لذلك إلا من خلال أن تصبو إلى المشاركة – علي الأقل – في السلطة سواء أكانت في يد الحاكم الأوتوقراطي ، أم في يد الغاصب الأجنبي ، وتجسد ذلك في مظاهر من الكفاح نحو هدفين : الاول : الاستقلال ، الثاني : الكفاح من أجل الدستور ، وحول هذين الهدفين دارت حياة مصر السياسية واستيقظت من ثباتها . [٢]

وقد اقتضي هذا الكفاح من البرجوازية المصرية ، أن تنظم صفوفها وكفاحها ، ومن هنا بدأت نشأة الأحزاب السياسية في مصر ، هذه النشأة التي ارتبطت أيضاً بنمو الوعي علي أيدي الانتلجنسيا ، فضلاً عن نمو حركة الإصلاح الديني التي بدأها " جمال الأفغاني " ومن بعده " محمد عبده " و " رشيد رضا " ، نمو الحركة الليبرالية بوصفها أحد آثار الاتصال بالثقافة الأوروبية . [٣]

ويؤكد " زايد " هنا علي أن موافقة كبار الملاك والقصر والإنجليز علي العمل الحزبي ، كان يستهدف استخدامه كوسيلة لاستمرار التكوين الاجتماعي القائم ، إضافة إلى أن كبار الملاك يهدفون إلى حماية مصالحهم التي ازدهرت خلال تلك الحقبة ، وهنا حدث تلاق بين صفوة كبار الملاك والأحزاب من زاويتين : [٤]

١- السيدة هند قنال ، رفيق سكري ، تاريخ المجتمع المصري الحديث والمعاصر ، جروس بيرس ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ٢٩٥ .

٢- عبد العظيم رمضان ، الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ قيام ثورة يوليو إلى نهاية أزمة مارس ١٩٥٦، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

٣- أحمد زايد ، البناء السياسى في الريف المصري ، مرجع سابق ، ص ٣٤٢

٤- المرجع السابق ، ص ٣٤٢ .

الأولي : أن المثقفين وحاملي الأيديولوجية من المصريين ، والذين كانوا يتوقون إلى العمل الحزبي ، كانوا ينحدرون من صلب الطبقة البرجوازية .

الثانية : أن هذه الفئة لم تكن لتستطيع وحدها تمويل العمل الحزبي ، الأمر الذي دفعهم إلى أموال كبار الملاك كمصدر للتمويل .

وقد اقتضي ظهور الأحزاب السياسية ، ظهور المؤسسات الإعلامية اللازمة للدفاع عن وجهة النظر وكان ذلك أساس نشأة الصحافة الحزبية البرجوازية ، وظهور الأقلام البرجوازية ، والفكر البرجوازي ، ومن الصحف المهمة التي ظهرت " صحيفة القاهرة " وعبرت عن الحزب الوطني ، وهناك " صحيفة اللواء " التي أسسها " مصطفي كامل " . وأسس أقطاب حزب الأمة أشهر الصحف التي حملت فكر البرجوازية المصرية وهي " الجريدة " التي كان يحررها " أحمد لطفي السيد " . وقد بلغت فاعلية هذه الصحف في مناوأة الإنجليز وتعبئة الجماهير ضدهم ، أن أطلق علي هذا الطور من أطوار الحركة الوطنية اسم " الطور الصحافي " . (١)

وتجسد ازدهار البرجوازية المصرية بجناحيها الزراعي والصناعي ، وامتداد شريحة الانتلجنسيا ونضوجها في قيام ثورة ١٩١٩م ، ولقد انشغلت الانتلجنسيا بالمسألة المصرية منذ نهاية القرن التاسع عشر وهيأت الحرب العالمية الأولي فرصة لأن تقوم جماعة منها بتشكيل وفد نيابي عن الشعب المصري لعرض قضية مصر علي مؤتمر الصلح ، واستطاعوا أن يكسبوا تضامن الأمة وتأييدها ، من خلال عرائض يوقع الناس عليها ، حيث أصبحوا يظهرون أمام الإنجليز والقصر أنهم يتحدثون باسم الأمة ، وهكذا تشكل حزب الوفد المصري ، الذي قام علي أساس فريد في التاريخ المصري وهو التوكيل الشعبي . (٢)

وبصدد ثورة ١٩١٩م ، تؤكد الدراسة الراهنة ، علي أن هذه الثورة جاءت من شريحة عليا من الانتلجنسيا ، ولذلك أطلق عليها " ثورة الأفندية " (٣) ، والمحقق تاريخياً – علي حد قول " زايد " – أن " سعد زغلول " وأصحابه كانوا يهدفون من تكوينهم للوفد في المقام

١- عبد العظيم رمضان ، الصراع الاجتماعي السياسى فى مصر منذ قيام ثورة يوليو حتى نهاية أزمة مارس ١٩٥٦ ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤ – ٢٥ .

٢- المرجع السابق ، ص ٢٤ . انظر أيضاً :

– أحمد زايد ، البناء السياسي في الريف المصري ، مرجع سابق ، ص ٣٩٠ .

٣- انظر في ذلك :

– أحمد مجدي حجازي ، نحو تفسير السلوك السياسي لفلاحي العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ٩٧ .

الأول إلى تنظيم الدعاية للقضية المصرية بالخارج [١] . ومع حدوث الصدام بين الوفد والقصر ، أعطي ذلك الإنجليز ذريعة للقبض علي " زغلول " ورفاقه ونفيهم ، وهي الحادثة التي كانت بمثابة الشرارة التي أشعلت الثورة التي قامت بها الجماهير العريضة من الشعب . [٢]

ولقد أسفرت ثورة ١٩١٩م ، عن العديد من مظاهر التحول السياسي داخل المجتمع المصري ، ومن هذه التحولات المهمة ، خروج المرأة في المظاهرات ، مما دفع قضية تحرير المرأة دفعة قوية للأمام ، وبدأت تدخل في مجال الحياة العامة ، ويعد هذا التغيير في وضعية المرأة ، من نتائج الاحتكاك مع الثقافة الأوروبية ، وأيضاً تنامي الفكر الليبرالي في مصر . [٣]

وصاحبت الثورة أيضاً ولادة حركة الطبقة العاملة السياسية ، وذلك بإعلان عمال الترام في القاهرة والإسكندرية ، وعمال السكك الحديد ، والمطبعة الأميرية ، وموظفى الموانيء والجمارك ، الإضراب تضامناً مع المتظاهرين . [٤] وأيضاً ظهور الحزب الاشتراكى المصري والحزب الشيوعي ، وإنشاء أول اتحاد للنقابات المصرية . [٥]

والأهم من هذا كله ، أن ثورة ١٩١٩م ، أسفرت عن تحول في نظام الحكم السائد من نظام أوتوقراطي إلى آخر ديمقراطي نيابي – وذلك عملاً بما جاء في تصريح ٢٨ فبراير – وهذا النظام الديمقراطي تجسد في دستور ١٩٢٣ ، والذي مهد – رغم تحفظات عدد من المعلقين – لزوال الحكم المطلق ، ومن ثم كانت الانتخابات ، وكانت أول وزارة شعبية برئاسة " سعد زغلول " . [٦]

وعلي الرغم من أن دستور ١٩٢٣م ، يمثل خطوة نحو نظام سياسي ديمقراطي ، ويجسد الفكر الديمقراطي الغربي [٧] ، إلا أن وجود الاحتلال البريطاني وقف حائلاً دون استمرارية تجذير العمل الديمقراطي في الواقع المصري ، والدليل علي ذلك عدم استمرار

١- أحمد زايد ، البناء السياسى في الريف المصري ، مرجع سابق ، ص ٣٩١ .

٢- جاد طه ، معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، مرجع سابق ، ص ص ٢٧٦ – ٢٨١..

٣- المرجع السابق ، ص ٢٩٤ .

٤- أكرم ألفي ، العمال والسياسة ... حدوتة مصرية ، أحوال مصرية ، العدد ١٤ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، خريف ٢٠٠١ ، ص ٩٨ .

٥- انور عبد الملك ، المجتمع والجيش ، مرجع سابق ، ص ٦١ .

٦- مدحت محمد عبد المنعم ، مصريين دستوريين ١٩٢٣ – ١٩٧١ ، مرجع سابق ، ص ص ٧١ – ٩٨

٧- المرجع السابق ، ص ٩٦ .

وزارة " سعد زغلول" ، يضاف إلى ذلك أيضاً أن المجتمع المصري شهد صراعاً دامياً لسنوات من أجل تطبيق الدستور ، وذلك بين ثلاث قوى : الوفد ، الذي مثل التيار الرئيسي للحركة الوطنية ، واستقطب الجماهير الشعبية ، ودافع عن حرياتها . والقصر ، الذي لم ترضه القيود التي فرضها الدستور علي حكمه ، وظل يترقب الوضع ليغيره ، والإنجليز ، الذين تدخلوا لتحقيق مصالحهم وحمايتها وفرض إرادتهم ، وكان من نتيجة ذلك استخدام الملك لحقه في حل البرلمان بشكل أدي إلى إيجاد درجة عالية من عدم الاستقرار السياسي وتعطيل الحياة النيابية ، مثلما حدث علي يد " أحمد زيور باشا " عام ١٩٢٥م ، ووزارة " محمد محمود باشا " عام ١٩٢٨م ، ثم الانقلاب الدستوري الذي قام به " إسماعيل صدقي باشا " عام ١٩٣٠م ، فصدر الأمر الملكي في أكتوبر ١٩٣٠م الذي نص علي إيقاف العمل بدستور ١٩٢٣م وحل مجلس النواب والشيوخ ، وإعلان دستور جديد، كما صدر قانون جديد للانتخابات ويعد دستور ١٩٣٠م ، بكل المعايير نكسة في التطور الديمقراطي المصري . فقد حد من سلطة البرلمان ودعم من سلطة الملك والحكومة . [١]

واستمر " صدقي " يحكم بهذا الدستور في مواجهة مقاومة شعبية وحزبية عارمة ، حتى استقالت وزارته عام ١٩٣٣م ، وخلفتها وزارة " عبد الفتاح يحيي باشا " ، ثم وزارة " توفيق نسيم " ١٩٣٤م وتكونت جبهة من الأحزاب ، طالبت الملك بإعادة دستور ١٩٢٣م ، وبالفعل أصدر الملك في ١٩٣٥م أمره بعودة العمل بدستور ١٩٢٢م حتى ألغي في ديسمبر ١٩٥٢م .[٢]

ومنذ عودة دستور ١٩٢٣م مرة أخرى ، تم الاستعانة بالأحكام العرفية في حكم مصر ، مرة للحرب العالمية ، ومرة ثانية لحرب فلسطين ، وثالثة لحريق القاهرة . [٣]

مما سبق ، يمكن الإشارة إلى عدد من الحقائق التي تؤيدها المعطيات التاريخية لهذه الحقبة التاريخية من تطور المجتمع المصري :

١- انظر في ذلك :

- على الدين هلال ، تطور النظام السياسى المصري ، مرجع سابق ، ص ص ٩٨ – ١٠٠ .

- عبد الهادي الجوهري وآخرون : دراسات فى علم الاجتماع السياسى ، مرجع سابق ، ص ٢٢١ .

٢- على الدين هلال ، تطور النظام السياسى المصري ، مرجع سابق ، ص ١٠١ .

٣- فتحي رضوان ، نصف قرن بين السياسة والأدب ، كتاب الهلال ، العدد ٥٧٦ ، دار الهلال ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٨ ، ص ١٠٦ .

أولاً : تحددت استراتيجية الاحتلال البريطاني في تعظيم الاستغلال الاقتصادي لمصر ، بما يكون من شأنه زيادة التراكم الرأسمالي في إحدى دول المركز الرأسمالي ، وانعكس ذلك علي مختلف سياسات الاحتلال داخل مختلف النظم الاجتماعية في المجتمع المصري .

ثانياً :عمل الاحتلال علي توسيع الملكية الخاصة وتركيزها ، من خلال العديد من الإجراءات التي اتخذها بخصوص الأرض الزراعية ، وانعكس ذلك علي التكوين الطبقي المصري ، وتجسد ذلك في زيادة قوة طبقة كبار الملاك ونفوذها من الناحية الاقتصادية والسياسية ، وبروز البرجوازية المصرية ونموها وتعدد أنشطتها لتشمل أنشطة أخري غير زراعية . وظهور برجوازية صغيرة تتضمن ثلاثة أجنحة رئيسية هي الجناح الزراعي ، والجناح التجاري الصناعي ، وأخيراً جناح الانتلجنسيا ، وارتبطت كل طبقة من هذه الطبقات بمصالح اقتصادية وسياسية ، وتضافرت معها عوامل أخري مثل نمو الحركة الليبرالية باعتبارها أحد أثار الاتصال بالثقافة الأوروبية ، وأدي كل هذا لظهور الأحزاب السياسية المصرية .

ثالثاً : يضاف إلى هذه الحقبة أيضاً ظهور الطبقة العاملة ونموها وتبلور وعيها السياسي داخل المجتمع المصري ، باعتبار ذلك من تداعيات سيطرة النمط الرأسمالي علي مجمل الأنشطة التي يتضمنها التكوين الاقتصادي المصري ، بما فيها الأرض الزراعية .

رابعاً : كل هذه التحولات ، عملت علي ضرورة توافر الدستور الذي ينظم مصالح مجمل هذه الطبقات ، بالإضافة إلى مصالح القصر والإنجليز . فصدر دستور ١٩٢٣م ، الذي وفر ديمقراطية شكلية فحسب من حيث التعددية الحزبية ، وتواجد البرلمان . ولكن كل هذا كان يخفي وراءه القهر السياسي والاقتصادي الذي عاني منه الشعب المصري .

رابعاً : النظام السياسي لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

تمثل ثورة يوليو ١٩٥٢م نقطة تحول أساسية في تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي حيث إنها تعبر عن نهاية عهد ، وبداية عهد جديد ، فهي مؤشر جديد لتطور المجتمع المصري ، حيث عملت هذه الثورة علي إعادة تشكيل الملامح الأساسية للتكوين الاجتماعي القائم في مصر ، وذلك أن تغيرات شاملة وعميقة حدثت في البنية الأساسية للمجتمع المصري ، لصالح الطبقات الكادحة والمحرومة ، والتي كانت حينئذ تحتل مساحة واسعة علي خريطة البناء الطبقي ، ولاشك في أن مجمل التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها مصر منذ ثورة يوليو ، تشكل في مجموعها آلية مهمة لفهم النظام السياسي المصري المعاصر .

(١) التكوين الاقتصادي الاجتماعي

يثار جدل واسع حول توصيف نمط الإنتاج وعلاقاته ، الذي سيطر علي التكوين الاقتصادي الاجتماعي المصري ، في هذه الحقبة التاريخية ، ولكن من خلال مراجعة الأدبيات التى اهتمت برصد نمط الإنتاج الذي هيمن علي التكوين المصري خلال هذه الحقبة وتحليله ، يمكن التمييز بين عدة اتجاهات :

الأول : ذهب أنصاره [١] ، إلى أن النمط الذي كان مهيمناً – خاصة بعد عام ١٩٦١ – لم يخرج عن كونه نمطاً رأسمالياً حتى وفاة " عبد الناصر " ، فتصفية علاقات الإنتاج الرأسمالية ، لم يكن هدفاً من أهداف النظام ، بدليل أن الرأسمالية بقيت قوة أساسية في التحالف الوطني وأن الذي حدث هو تصفية الرأسمالية الأجنبية ، في الوقت الذي أعادت فيه قوانين الإصلاح الزراعي تشكيل هيكل الملكية الزراعية لصالح صغار الملاك ، ومتوسطي الرأسمالية ، وأغنياء الفلاحين الذين توجه بعضهم إلى الزراعة الرأسمالية الحديثة نسبياً ، وأن علاقات الانتاج في القطاع العام كانت تستقطع فائض قيمة عمل العمال ، ولم تخل من بعض صيغ الاستغلال .

الثاني : ذهب أنصار هذا الاتجاه ، إلى أن النمط الإنتاجي الذي كان مسيطراً هو نوع من رأسمالية الدولة . وتقوم دعاوى هذا الاتجاه علي فكرة أن التكوين المصري ، وإن عايش خلال المرحلة الناصرية عدة أنماط وعلاقات إنتاجية ، وعلاقات إقطاعية آفلة ، ونمط إنتاج سلعياً صغيراً ، إلا أن الهيمنة كانت لنمط رأسمالي ذي طبيعة استثنائية ، تقوده الطبقة الجديدة في القطاع العام ، والمؤسسات السيادية لسلطة الدولة ، والتي كانت هيمنتها امتداداً لهيمنة الدولة خاصة علي رأس المال العيني والنقدي معاً .[٢]

١- انظر في ذلك :

- عبد الباسط عبد المعطي ، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر ، دار ميريت ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٤

- سمير نعيم . المصريون ... المجتمع والثقافة والشخصية ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

- مؤمن الشافعي . التحولات الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية علي أزمة الشباب في مصر ، " ندوة الشباب ومستقبل مصر " ، تحرير محمود الكردي ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ص ص ٢١٦ – ٢١٧ .

٢- انظر في ذلك :

- عبد الباسط عبد المعطي ، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

- محمود جاد ، البناء السياسي في إحدى قري الصعيد – قرية تونس بسوهاج ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٧٤ . =

-عادل غنيم ، النفوذ المصري لرأسمالية الدولة التابعة ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٦ ،ص ١٠٦.

الثالث : يعترف أصحابه بالطبيعة الانتقالية للمرحلة الناصرية ، إلا أنه – هـذا الاتجـاه – عدها مرحلة متوجهة نحو الاشتراكية ، وكان من أهم أسانيده ، أنه وإن وجدت بعض صور استغلال المنتجين المباشرين في القرية والمدينة ، إلا أن توظيف الفائض كان الغرض منـه تطوير قوي الإنتاج ، وتحقيق التنمية المستقلة ، وتقريب الفوارق بين الطبقات .[١]

ومن خلال التدقيق في رؤية كل اتجاه مما سبق ، يلاحظ أن هناك شكلاً ما من أشـكال التحيز الأيديولوجي الذي يؤدي في النهاية إلى مثل هذا الاختلاف في التوصيف ، ومع ذلـك فإن الدراسة الراهنة تذهب مع رؤية " زايد " التي يشير فيها إلى أن الإصلاح الزراعي لـم يلغ نهائياً نمط توزيع الملكية السابقة ، وإنما أدخل عليها تعديلات غيرت من حجم كل طبقة ودرجة انتفاعها ، ولكنها لم تغير المواقع والعلاقات الطبقية ، ويمكن القول إنه غير فقط من درجة تركيز الملكية الزراعية ، والتي صاحبها تحسن أوضاع بعض الطبقات ، ويعـد هـذا مؤشراً علي استمرار الأساس الاقتصادي الذي ساد التكوين الاجتماعي السابق للثورة ، وهو ما يعني به النمط الرأسمالى ، يضاف إلى ذلك عدد من المؤشرات الأخرى التي تتمثل فـي أشكـال الاستغلال الرأسمالية للأرض ، وخاصـة نظـام إيجـار الأرض سـواء بالنقـد أو بالمشاركة ، وزيادة الاتجاه نحو استخلاص الفائض بشكل سريع .[٢]

وعلى الرغم من الرأي السابق ، إلا أن " زايد " يؤكد علي أن الإصلاح الزراعـي فـي المجتمع المصري ، كان بداية لغرس علاقات إنتاج أكثر تقدماً في التكوين الاجتماعي ، ولقد اتسعت هذه العلاقات بعد عام ١٩٦١م بعد صدور القوانين الاشتراكية ، والتي ترتب عليهـا أمران :[٣]

(أ) انتقال ملكية القطاعات المهمة في المجتمع إلى الدولة .

(ب) التسويق التعاوني للحاصلات الزراعية .

١- عبد الباسط عبد المعطي ، الطبقات الاجتماعيه في مصر . مرجع سابق ، ص ٣٥ .

٢- أحمد زايد ، البناء السياسي في الريف المصري ، مرجع سابق ، ص ٣١٠ . وهذا الرأي يتأكد لدى عدد من الباحثين منهم :

- سمير نعيم ، المصريون ... المجتمع والثقافة والشخصية ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

- سعد الدين إبراهيم ، مصر تراجع نفسها ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٢٣٥ .

٣ – أحمد زايد ، البناء السياسي في الريف المصري ، مرجع سابق ، ص ٣١٠ .

وترتب علي ذلك ظهور شكل من أشكال الإنتاج الموجه المرتبط بنظام ، لإعادة التوزيع بحيث تتولي الدولة الإشراف المباشر علي عمليات الإنتاج الرئيسية ، وتتحكم في تصدير السلع واستيرادها ، وكذا عملية التوزيع في الداخل .[١]

ويمكن توصيف هذه العملية بأنها إحياء لنمط الإنتاج الخراجي في إطار من رأسمالية الدولة – علي حد قول " محمود عودة " .[٢]

وتشير الدراسة إلى أن الإصلاح الزراعي[٣] ، الذي بدأته الثورة يمثل في جوهرة عملية سياسية ، وذلك ما دام الهدف من قوانين الإصلاح هذه ، إعاقة تنظيم البناء الاقتصادي لقطاع الزراعة ، فهذا يستتبع بالضرورة إعادة توزيع القوتين السياسية والاجتماعية وتنظيمها داخل المجتمع أيضاً ، وهذا سوف يتضح من خلال الحديث عن طبيعة النظام السياسي لثورة يوليو .

ومما هو جدير بالإشارة هنا ، أن الإصلاح الزراعي لم يكن من ابتكار رجال الثورة ، ولكنه كان في ذلك الحين يشكل قيمة عالمية علي مسرح الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة . فقد تبنت الأخيرة الدعوة إلى الإصلاح الزراعي بوصفه جزءاً من سياستها الخارجية لأول مرة عام ١٩٥٠م . وعندما أيدت اقتراحاً بولندياً في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، يطالب بإقرار الإصلاح الزراعي باعتبار ذلك خطة عمل لدول المنظمة الأعضاء ، ومن هنا حددت الولايات المتحدة سياستها تجاه الشرق الأوسط في خطة عمل تذهب إلى أن المشكلة الاقتصادية العاجلة في الشرق الأوسط هي مشكلة الزراعة ، ولابد من تحسين وسائل الري وإصلاح الأرض البور ، وتحديث التقنية الزراعية ، واتخاذ التدابير لإصلاح نظام ملكية الأرض الزراعية ، ونظام الائتمان ، وكانت الولايات المتحدة بذلك تعلن تحديها للدور القيادي للشيوعية في استخدام الإصلاح الزراعي باعتباره سلاحاً في الحرب السياسية .[٤]

١- المرجع السابق ، ص ٣١١ .

٢- محمود عودة ، الفلاحون والدولة ، مرجع سابق ، ص ١٦٠ .

٣- لمزيد من التفاصيل حول الرؤى النظرية التي تفسر الإصلاح الزراعي كظاهرة عالمية ، انظر

– السيد الحسيني ، التنمية والتخلف دراسة تاريخية بنائية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ص ٢٢٨ – ٢٢٣ .

٤- عبد العظيم رمضان ، الصراع الاجتماعي والسياسى فى مصر منذ قيام ثورة يوليو حتى نهاية أزمة منتصف مارس ، مرجع سابق ، ص ٧٢ .

مما سبق ، تؤكد الدراسة ، علي أن الإصلاح الزراعي إبان ثورة يوليو ، كان ضرورة تفرضها الظروف الداخلية للواقع الاجتماعي المصري ، وتؤيدها السياسة العالمية من قبل دول المركز الرأسمالي . إضافة إلى أن مجمل التحولات الاقتصادية التي أحدثتها الثورة ، والتي أهمها إحلال الدولة وجهازها الإداري " باسم الشعب " لتملك وإدارة الوحدات الاقتصادية ، ولقد تم ذلك في مناخ عالمي موات جعل تلك التحولات تبدو كأنها ليست فقط أمراً مشروعاً وإنما أيضاً أمراً ضرورياً ومطلوباً في ظل ما شهدته فترة الخمسينيات من صعود النظم الاشتراكية ، خاصة النظام السوفيتي الذي ارتقي إلى مصاف الند للدول الرأسمالية الكبرى البازغة .[١]

ولم يكن قطاع الزراعة ، هو المستأثر فحسب باهتمام الثورة ، ولكن يلاحظ أن الثورة نجحت أيضاً – خاصة في الحقبة الناصرية – في تحطيم أسطورة القدر الزراعي علي مصر واستطاعت خلال السنوات العشر الأولي مضاعفة الإنتاج الصناعي مرتين ، وتحقيق العديد من القفزات الهائلة في التصنيع ، وما كان لهذه القفزات أن تتم بهذا الحجم وهذه السرعة لولا تدخل الدولة وخلقها القطاع العام ، الذي أخذ على عاتقه قيادة الاقتصاد القومى .[٢]

وفي إطار التعليم كان أبرز منجزات الثورة خاصة في العهد الناصري ، خلق نظام قومي موحد للتعليم وبذلك وضعت الثورة حداً للتشتت والفوضى والتناقض في تنشئة الأجيال المصرية . فقد كانت هناك عدة أنظمة متوازية ، لا ترتبط مع بعضها البعض من ناحية ، ولا ترتبط بأهداف قومية أو إنتاجية من ناحية أخرى .[٣]

ومن الطبيعي أن تلقي مجمل التحولات التي شهدها التكوين الاقتصادي الاجتماعي المصري منذ قيام ثورة يوليو ، بتداعياتها علي البناء الطبقي المصري ، ويمكن هنا حصر التغيرات التي طرأت علي البناء الطبقي في تغيرين رئيسيين هما :[٤]

(١) تقلص نشاط البرجوازية دون تقلص وجودها ، وتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى ، وذلك لأن قوانين الإصلاح الزراعي – كما هو ثابت تاريخياً – لم تخلق عملية إحلال للطبقة البرجوازية الزراعية ، وحرمتها فقط من جزء كبير من الأرض التي تمتلكها ، فضلاً عن

١- أسامه الغزالي حرب ، مصر تراجع نفسها ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٥٠ .

٢- سعد الدين إبراهيم ، مصر تراجع نفسها ، مرجع سابق ، ص ٢٤٢ .

٣- المرجع السابق ، ص ٢٤٣ .

٤- أحمد زايد ، البناء السياسي في الريف المصري ، مرجع سابق ، ص ٣١١ .

حرمانها الكامل من نشاطها التجاري والصناعي ، فعلى الرغم من تحديد الملكيات ، إلا أن التفاوت في نظام الملكية ظل قائماً .

(٢) تقلص نشاط البرجوازية ، أسهم في أن يكون التغير الثاني هو اتساع قاعدة الطبقة الوسطي خاصة في جناحها البيروقراطي ، وهو تغير طبقي حاسم داخل المجتمع المصري ، حيث أصبح للطبقة الوسطي أهداف ومصالح اقتصادية واجتماعية وسياسية متنامية ، وهو ما أدى إلى زيادة الوزن الاجتماعي والسياسي لتلك الطبقة ، وهذا التغير الطبقي سوف يكون له دور مهم في تحديد طبيعة النظام السياسي لهذه الحقبة .[١]

طبيعة النظام السياسي :

قبل عرض طبيعة النظام السياسي لثورة يوليو وتحليله، ثمة عدد من الاعتبارات التي يجب عرضها والتأكيد عليها ، وأولى هذه الاعتبارات ، أن المفتاح الرئيسي لفهم التحولات السياسية التي شهدتها مصر خلال عهد الرئيس " عبد الناصر " وتحليلها ، يكمن في طبيعة التحولات التي حدثت في التكوين الاقتصادي الاجتماعي المصري – وقد سبق الحديث عنها – وكل ذلك ارتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالسمات الخاصة بحركة الجيش التي سيطرت على الحكم ، باعتبار أنها حركة عسكرية سرية ، لم يكن لها أية ارتباطات سياسية ، تنظيمية مع أي حزب من الأحزاب أو التيارات السياسية التي كانت موجودة علي الساحة السياسية المصرية في ذلك الوقت ، وإن كان لبعض أعضائها اتصالات وعلاقات ذات طابع فردي مع بعض تلك الأحزاب والتيارات ، في فترات سابقة لعام ١٩٥٢م ، كما ان الحركة لم تستند إلى تنظيم سياسي أو أيديولوجي خاص بها ، بل تعددت التوجهات الفكرية والأيديولوجية في صفوفها .

وقد شكلت مجمل العناصر السابقة محددات مهمة لعلاقة النخبة الجديدة التي سيطرت علي الحكم بجهاز الدولة ومؤسساتها من ناحية ، وتنظيمات المجتمع المدني من ناحية ثانية وسياسات التغير الاقتصادي والاجتماعي من ناحية ثالثة .[٢]

يضاف لما سبق ، أن الثورة دخلت في سعيها لتثبيت أركان الحكم وتحقيق أهدافها المعلنة وغير المعلنة في صراع مرير مع أكثر من قوة محلية وعالمية . ففي الداخل ، دخلت

١- محمود عبد الحميد وآخرون ، التغير في بناء المجتمع الريفي ، مرجع سابق ، ص ١٤٣ .

انظر أيضاً:

– عادل عنيم ، النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة ، مرجع سابق ، ص ص ٧٢ – ٧٤ .

٢- حسنين توفيق إبراهيم ، الدولة والتنمية في مصر : الجوانب والمتغيرات السياسية ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١٤٤ .

في صراع مرير مع قوي النظام القديم ، الذين كانوا يدافعون عن مجمل امتيازاتهم الطبقية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ، ورأوا أن هذه الثورة سلبتهم هذه الامتيازات دون وجه حق ، ومن ثم كان الصدام حتمياً ، ومع هذا فإن الثورة لم تلجأ إلى التخلص من حياة عناصر هذه القوة ، بل اكتفت بعزلهم سياسياً بإلغاء الأحزاب السياسية ، وتحريرهم من سلاح القوة الاقتصادية من خلال قوانين الإصلاح الزراعي ، والتأميم ، مؤكدة بذلك أنها ثورة بيضاء.[١]

وعلي المستوي العالمي ، فقد واجهت الثورة خصومة شرسة من قوي المركز الرأسمالي بسبب طريق التنمية الاقتصادية والعسكرية التي أخذت بها الثورة ، وكان من شأنها أن تخرج مصر تدريجياً من دائرة التبعية للسوق الرأسمالية العالمية ، ومن ذلك تأميم الشركة العالمية لقناة السويس ، ورأس المال الأجنبي في مصر (١٩٥٦م – ١٩٥٧م) ، والشروع في إقامة الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب ، مما كان يهدد بإغلاق السوق المصرية أمام المنتجات الأجنبية في الوقت الذي تحارب فيه الرأسمالية العالمية من أجل استمرار السوق الخارجية لتدوير رأس المال وإنعاش بلادها .[٢]

ولأن ثورة يوليو ، صاغت التكوين الاقتصادي والاجتماعي بما يحقق مصالح الأغلبية العظمي من أفراد المجتمع المصري ، خاصة تلك الطبقات التي عانت طوال الحقب التاريخية السابقة [٣] ، كان من البديهي أن يترتب علي ذلك قيام رجال الثورة بحرمان الطبقات العليا ، التي طال احتكارها للحكم والسلطة من أي منافذ تمكنهم من الوصول للسلطة مرة أخري ، ولأن الأحزاب السياسية القديمة ، كانت هي الإطار التنظيمي – السياسي الذي يمكن أن تمارس من خلاله تلك الطبقات دورها السياسي بما يتيح لها العودة للسلطة ، فكان إلغاء هذه الأحزاب . وهذا الأمر يتضمن رفض حكم تلك الطبقات ، إضافة إلى أن إلغاء رجال الثورة لدستور ١٩٢٣م ، في ديسمبر ١٩٥٢م ، إلغاء للأساس القانونى الذي يستند إليه النظام الحزبي برمته ، قبل إلغاء الأحزاب السياسية نفسها في يناير من العام التالي . ومع ذلك فهذا معبر بالأساس عن مصالح الطبقات العليا ، ومن هنا لم يكن متصوراً أن يترك الضباط الأحرار دستوراً يحرم الطبقة الوسطي من أي شيء ، ويحرم الطبقات الدنيا من فرصة تأكيد وجودها وتحقيق أهدافها .[٤]

١- عاصم الدسوقي ، يوليو ١٩٥٢م بين العلم والسياسة ، مجلة الهلال ، يوليو ٢٠٠٢ ، ص ٢٧ .

٢- المرجع السابق ، ص ٢٨ .

3 – Derek Hopwood , Egypt Politics and Society 1945 – 90 , Rout ledge , London, 1993 , p. 84 .

٤- أسامة الغزالي حرب ، مصر تراجع نفسها ، مرجع سابق ، ص ص ٢١ – ٢٢ .

وفي محاولة الثورة تنظيم الجموع وملء الفراغ الديمقراطي ، بعد إلغاء الأحزاب ، تم إنشاء ما يسمي بـ " هيئة التحرير " لتنظيم جموع المواطنين والفئات الشعبية المختلفة ، والتي حققت لأفرادها مكاسب بعد قيام الثورة وبصفة خاصة العمال والفلاحين ، إلا أنه ما لبثت هذه الهيئة أن تفككت ثم تحولت بعد ذلك إلى " الاتحاد القومي " الذي كان تنظيماً مفرغاً من أي مضمون ، حيث تركزت السلطة بطريقة فعلية في يد " عبد الناصر " .[١]

وخلال هذه الفترة من عمر الثورة ، ظهرت العديد من الصراعات ، والتي تضمنت صراعاً بين النظام الجديد ومعارضيه من ناحية ، وصراعاً بين اللواء " محمد نجيب " و" عبد الناصر " ورفاقه من ناحية أخرى ، وصراعاً داخل مجلس قيادة الثورة حول اتجاه الحكم في النظام الجديد وشكله من ناحية ثالثة ، ووسط هذه الصراعات نجحت الثورة في التخلص من كل معارضيها ، وبعض أتباعها . بعد معارك شديدة برز خلالها " جمال عبد الناصر " باعتباره رجل الثورة الأول وبلا منازع .[٢]

وهنا تجب الإشارة إلى أن هذه المرحلة كانت بمثابة مرحلة انتقالية ، استوجب فيها استخدام كل الوسائل التي تعمل على تثبيت أركان الثورة وتأكيد وجودها ، لذلك كان موقف صناع القرار السياسي ، هو أن الشعب المصري ليس مهيئاً بعد للحياة الديمقراطية ، وأنه لا بد من إعداده وتدريبه على الممارسة الديمقراطية السليمة ، وانعكس ذلك في الأهداف التي كان يرمي إليها برنامج هيئة التحرير ، والتي من ضمنها أن يتعلم الشعب معنى الديمقراطية ، وأن تدربه على ممارستها .[٣]

وانتهت هذه الفترة الانتقالية في بداية عام ١٩٥٦م ، ذلك العام الحافل في تاريخ الثورة والمصريين جميعاً فتغير نظام الحكم وأدواته ، وتم جلاء الإنجليز عن مصر نهائياً ، مما كان خطوة كبيرة نحو التحرر الوطني وأممت قناة السويس ، ودحر العدوان الثلاثي وأجبر على الانسحاب خلال ستة أشهر من الجلاء الأول ، وقبل ذلك كانت مواقف " عبد الناصر " الوطنية في باندونج ضد الأحلاف العسكرية وكسر احتكار السلاح ، تأكيداً جديداً للاستقلال الوطني ، وكل ذلك مكن لعبد الناصر أن يكون له رصيد كبير لدى الجماهير .[٤]

---

1 – Derek Hopwood , Egypt Politics and Society 1945 – 90 , op. cit , p. 105 .

٢- على الدين هلال ، تطور النظام السياسي المصري ، مرجع سابق ، ص ١٥٨ .

٣- المرجع السابق ، ص ١٥٩ .

٤- أحمد زكريا الشلق ، أسس النظام السياسي الجديد ، ضمن ندوة " أربعون عاماً على ثورة يوليو " ، تحرير رءوف عباس ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٨٧ .

وما تأكد خلال هذه الفترة ، أنه تم إعطاء الفرصة الأولي لتحقيق التحـــرر الـــوطنى ، خاصة في ظل النجاحات التي حققها " عبد الناصر " في إطار هذه القضية ، وجاء ذلك علي حساب قضية الديمقراطية والحريات السياسية .[١] وفي إطار ذلك يعلـــن " عبـــد الناصـــر " الدستور الجديد في يناير ١٩٥٦م في مؤتمر شعبي ، وجاء بعد ذلك انتخاب " جمـــال عبـــد لناصر " رئيساً من خلال الاستفتاء العام ، أمراً طبيعياً ومنتظراً فـــي ٢٥ يونيـــو ١٩٥٦ ، فأصبح المرشح الوحيد ، ورغم معارضة البعض لأسلوب الانتخاب . إلا أن دور عبد الناصر جعل انتخابه مدعماً بإرادة شعبية جارفه .[٢]

ومن خلال دراسة هذا الدستور الذي أصدرته قيادة الثورة ، دون أية مشاركة شـــعبية يلاحظ أنه فيما يخص الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية . قد نص علي أن ينظم الاقتصاد وفقاً لخطط مرسومة ، تراعي فيها مبّادئ العدالة الاجتماعية ، مع كفالـــة النشـــاط الاقتصـــادي الخاص ، إلى جانب النشاط الاقتصادي العام للدولة ، بشرط ألا يضـــر بالمصـــلحة العامـــة للمجتمع وفيما يتعلق بالنظام السياسي ، يلاحظ أن هذا الدستور ، رغم أنه نـــص علـــي أن مصر بلد جمهوري ديمقراطي ، إلا أنه لم يصرح بقيام الأحزاب ، وإنما نص علي أن يؤلف المواطنون تنظيماً سياسياً واحداً هو " الاتحاد القومي " .[٣]

ويذهب " زكريا الشلق " إلى أن هذا الدستور دشن لما يعرف باسم الرأسمالية الموجهة وهذا يعد مؤشراً علي تغير في المفاهيم الليبرالية التي كانت سائدة ، وبدأ معه عمليات خلق وظائف وأدوار متعددة للدولة .[٤]

وربما يكون أخطر ما في هذا الدستور ، هو أنه أرسي الأساس القانوني لسلطة رئيس الجمهورية ، بما منحه من صلاحيات ضخمة ، جمع فيها رئاسة الجمهورية ورئاسة السلطة التنفيذية ، ورئاسة التنظيم السياسي " الاتحاد القـــومي " ، وهـــذا يشـــير إلـــى أن رئـــيس الجمهورية تحول إلى الضمانة الوحيدة للتطور السياسي والاجتماعي في مصر .[٥]

١- محمود عبد الحمد وآخرون ، التغير فى بناء المجتمع الريفي ، ص ١٤٦ .

2 – Remond Baker , Egypt's Uncertain Revolution Under Nasser and Sadat , Harvard University Press , Cambridge , 1978 , p. 65 .

٣- لمزيد من التفاصيل حول دستور١٩٥٦ ، انظر :

– أحمـــد فارس عبد المنعم ، السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية . مرجع سابق ، ص ص ١٠١ – ١١٤ .

٤- أحمد زكريا الشلق ، أسس النظام السياسي الجديد ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .

٥- المرجع السابق ، ص ٩٠ .

يضاف لذلك أن نصوص القانون دعمت من قضية العدالة الاجتماعية والديمقراطية الاجتماعية في حين أنها قيدت الديمقراطية السياسية بمختلف أبعادها .

ولقد تم العمل بهذا الدستور فترة لم تزد على عشرين شهراً تقريباً ، حيث قامت الوحدة بين مصر وسوريا في فبراير ١٩٥٨م ، وعلي أثرها ألغي الدستور ، وصدر آخر مؤقتاً ، طبقاً للأوضاع الجديدة ، ثم عطل الأخير بحدوث الانفصال عام ١٩٦١م ، وظلت مصر تحكم خلال هذه الفترة بدساتير مؤقتة تصدر قراراتها من رئيس الجمهورية ، علي اعتبار أن الرئيس مستفتي عليه من الشعب ، وحائز على ما يشبه الإجماع .[١]

ولقد أدى الانفصال السوري في عام ١٩٦١م ، واكتشاف أن قادته كانوا ممن تولوا مناصب أساسية في الاتحاد القومي ، إلى طرح أسئلة مهمة علي تفكير عبد الناصر ونظام حكمه ، هذه التساؤلات قادت إلى ضرورة إعادة النظر في عدد من الأفكار السياسية والمنظمات التي يقوم عليها الحكم ، وتم التوصل من ذلك إلى أن النظام السياسي يعاني من أزمة فكرية ، وهي تتلخص في الافتقار إلى فكر متطور ، يقود حركة المجتمع ، فأخذ النظام إثر ذلك في إعادة ترتيب ذاته ، فواجهته قضية البحث عن أيديولوجيا واضحة وهوية فكرية محددة ، فكان إعلان الميثاق الوطني في يوليو ١٩٦٢م ، ثم صدور دستور مؤقت جديد في مايو ١٩٦٤م ، وكانت سنوات تحول هائلة ، سواء فيما يتعلق بتطور الأيديولوجيا أو البناء السياسي والدستوري .[٢]

وطرحت الرؤى الأيديولوجية للنظام في هذه الحقبة العديد من المفاهيم المهمة ، منها مفهوم الاشتراكية ، والتي كانت تعني إقامة مجتمع يقوم علي العدل الاجتماعي لا على الربح الفردي ، وعلى التخطيط لا على قوى السوق ، وعلى التصنيع لا على إنتاج المواد الخام للتصدير للخارج . لقد كانت الاشتراكية ، كما طرحت في تلك الآونة ، أداة تعبئة موارد المجتمع ، وحث الجماهير علي زيادة الإنتاج ، ولخصت أهدافها في كلمتين هما : " الكفاية و " العدل " .

ومن هنا فإن علي الحكومة أن تتدخل لضمان توزيع الثروات والدخل بشكل عادل ، وهدف ذلك حل الصراع الطبقي ، وذلك من خلال إزالة الاستغلال ، وتضييق الهوة بين الطبقات ونشر الخدمات الاجتماعية ، وإتاحة الفرص التعليمية للجميع ، وكان عبد الناصر

١- طارق البشري ، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ، كتاب الهلال ، العدد ٤٩٢ ، ١٩٩١ ، ص ٢٠٩ .

٢- أحمد فارس عبد المنعم ، السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص ص ١١٧ - ١٢٠ .

حريصاً علي التمييز بين مفهوم الاشتراكية والماركسية ، وأقام هذا التميز علي ثلاثة أسس:[١]

الأول : رفض دكتاتورية الطبقة الواحدة .

الثاني : احترام مبدأ الملكية الفردية .

الثالث : الإيمان بالدين ، مؤكداً باستمرار إلى التوافق بين الإسلام والاشتراكية .

وإضافة لما سبق ، فقد تناول الميثاق الوطني قضية الديمقراطية ، وذلك بطريقتين : سلبية وإيجابية ، فانتقد الميثاق التجربة السياسية التي شهدتها مصر فيما قبل الثورة ، باعتبارها ديمقراطية مزيفة كانت تحمي مصالح أقلية من الأثرياء وكبار الملاك ، وعلي الجانب الأخر ألح الميثاق علي تلك العملية التي تقود إلى إقامة ديمقراطية حقيقية ، والتعديلات التي يجب إدخالها علي هيكل المجتمع ومؤسساته لتحقيق مشاركة الجماهير السياسية ، من هنا انطلق الميثاق من تأكيده علي أن الديمقراطية الاجتماعية لا تقل أهمية عن الديمقراطية السياسية ، إلا أن الديمقراطية الحقيقية لا يمكن إقامتها إلا علي أساس من الديمقراطية الاجتماعية ، ووصل الميثاق إلى نتيجة مهمة مؤداها : أن المؤسسات السياسية لا يمكن لها العمل بنجاح في ظل هذا الواقع الاقتصادي والاجتماعي ، لذلك ينبغي إدخال تعديلات أساسية علي الهيكل الاقتصادي والاجتماعي قبل أن تصبح المؤسسات النيابية تعبيراً حقيقياً عن الديمقراطية السياسية ، ووصف " عبد الناصر " وعدد من المثقفين مفهوم الديمقراطية في هذه المرحلة – وكما طرحها الميثاق – باسم الديمقراطية الاشتراكية .[٢]

وإذا كانت مفردات الخطاب السياسي التي وردت في هذا الميثاق ، تحمل رؤية جيدة حول الديمقراطية ، فإن التطبيق الفعلي لهذه الرؤية يعكس تناقضاً حاداً بين الخطاب السياسي والتطبيق الفعلي علي أرض الواقع ، فإذا كانت الديمقراطية الاجتماعية قد تحققت إلى حد ما في هذه المرحلة ، فإن الديمقراطية بأبعادها السياسية قد غابت عن المجتمع المصري ، ويكفي في هذا الصدد مقولة " أحمد حمروش " الذي أشار فيها إلى " أن الاتحاد الاشتراكي والذي يمثل الساحة الوحيدة التي يتحرك فيها القرار السياسي ، كان أشد حاجة للديمقراطية ، ولكن من المؤسف لم تزدهر الديمقراطية داخله ، وألقي ذلك بظلاله علي النظام السياسي بأكمله".[٣]

١- علي الدين هلال ، تطور النظام السياسي فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٦٤ .

٢- المرجع السابق ، ص ١٦٦ ،

٣- أحمد حمروش ، ثورة يوليو ، الجزء الثالث ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ١٨٠ .

والملاحظ هنا أن النظام السياسي في عهد " الرئيس عبد الناصر " ، عمل علي حشد التأييد لنظام الحكم وتوجهاته السياسية ، وكانت عملية " التسييس الجماهيري " التي دعا إليها النظام في واقع الأمر ، عملية استبدال التأييد السياسي بالمشاركة السياسية ، وهكذا روج النظام لفكرة أن المعارضة السياسية والخلاف الأيديولوجي يمثلان تهديداً لمصالح الجماهير وليس لأسلوب الحكم الذي انتهجه النظام ، ولعل الأمر الجدير بالملاحظة ، أنه مع كل سياسة جديدة أقبل عليها " عبد الناصر " ، استطاع تهدئة قطاع من أفراد شعبه وتسييسه إلى مؤيد سياسي للنظام فالإصلاح الزراعي أكسب النظام تأييد صغار الفلاحين وضمن تسييسهم ضد الجماعات الاقتصادية والسياسية التي أبدت تشكيكها في فعالية هذه الإصلاحات ، وبالأسلوب نفسه ، سعي النظام إلى كسب تأييد البرجوازية الوطنية من خلال إجراءات التمصير ، في حين عزز مناصرة الجماعات العمالية والمهنية من خلال قوانين التأميم وبرامج الرفاهية الاجتماعية .[١]

ومجمل التحولات الاقتصادية والسياسية ، التي أحدثتها الثورة في التكوين الاجتماعى المصري ، وأكدتها فترة حكم عبد الناصر ، تمخضت عنها سياسة خارجية ، تؤكد رفض التبعية ، وتأكيد الاستقلال الوطني ، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى عدد من النقاط العامة :[٢]

أولاً : أن التوجه الاستقلالي علي صعيد العلاقات بالعالم الخارجي ، ورفض التبعية ، ارتبط بالسعي لتحقيق لتنمية المستقلة ، ونظراً لثبوت عدم إمكانية الاعتماد علي الرأسمالية المصرية الأجنبية في تحمل مسئولية تحقيق التنمية ، نهضت الدولة لتحقيق هذا الهدف من خلال عمليات التمصير والتأميم وتأسيس قطاع عام كبير ، وعلي الرغم من الإنجازات الإيجابية التي ترتبت علي هذا التوجه ، إلا أنه كان من شأنه تعظيم دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع وبالتالي تدعيم أسس الدولة التسلطية البيروقراطية في مصر .

ثانياً : أن التوجه الاستقلالي علي صعيد السياسة الخارجية ، وتأكيد النظام علي شعارات حماية الاستقلال الوطني ورفض التبعية والأحلاف ، كان أحد مصادر الشرعية السياسية للنظام الناصري ، بل ودعم مكانة " عبد الناصر " بوصفه زعيماً كاريزمياً ، ليس داخل مصر فحسب وإنما علي الصعيد العربي أيضاً ، ولاشك في أن تضخم الكاريزما الناصرية ، كان أحد العوامل الرئيسية وراء ضعف المؤسسات السياسية وهشاشتها .

١- مايسة الجمل ، النخبة الوزارية في مصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص٥٠.

٢- حسنين توفيق إبراهيم ، الدولة والتنمية في مصر ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٣ – ١٥٤ .

ثالثاً : أن التوجه الاستقلالي علي صعيد السياسة الخارجية للنظام الناصري ، أدي إلى خلق ضغوط وتحديات خارجية للنظام ، كما أن استمرار وتصاعد الصراع الإسرائيلي العربي ، ووقوع هزيمة ١٩٦٧م ، جعل لهدف تحرير الأرض ، وإزالة آثار العدوان ، الأولوية علي ما عداه من أهداف ، وقد ترتب علي ذلك نتيجتان هما :

الأولي : أن القيادة السياسية ، استمرت طوال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ، منشغلة لحد ما ببعض القضايا الخارجية ، وانعكس ذلك بدرجة أو بأخرى علي اهتمامها بالشئون الداخلية ، مما أدى إلى اتساع نطاق بعض الأخطاء والانحرافات داخل بعض أجهزة الدولة ، إلا أن التوجه العربي للقيادة في هذه المرحلة منح مصر قوة وتأثيراً ليس على المستوى العربي فحسب ولكن علي انمستوي العالمي .[١]

الثانية : أن زيادة التحديات الخارجية من ناحية ، وتبني القيادة السياسية لهدف التحرير ، ثم هدف إزالة آثار العدوان ، وذلك بعد هزيمة ١٩٦٧ ، من ناحية أخرى ، قد جعل الأولوية في فكر النظام السياسي وممارساته لتلك القضايا ، بالإضافة إلى قضايا التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الداخل ، وقد كان ذلك علي حساب بناء مؤسسات سياسية قوية وتوسيع دائرة المشاركة السياسية في العمليات السياسية ، وضمن هذا السياق تم تأجيل قضية الديمقراطية السياسية ، خاصة أن الطبقات المحكومة لم تضغط من أجلها ، في ظل الحديث المحموم عن أولوية العدالة الاجتماعية ، وفي ظل غياب أية مؤسسات فاعلة للمجتمع المدني .[٢]

وعلى الرغم من التباين الواضح في مواقف المثقفين المصريين حول تحليل هزيمة ١٩٦٧م ، إلا أن المؤكد أن هزيمة الجيش المصري في ١٩٦٧م ، جاءت لتبرز كل نقائص النظام المصري ومثالبه وتنظيمه السياسي ومؤسسته العسكرية ، ومن هنا بات من المحتم القيام بإعادة تقييم السياسات على المستوي الاقتصادي والسياسي ، وبات على عبد الناصر أن يدرك أن الأيديولوجيا الرسمية لمصر والتي جاءت نتاجاً لاحتياجات نظامه ، لا تلبي الاحتياجات الضرورية لشعبه.[٣]وكان من أهم نتائج حرب ١٩٦٧م ، أن إدراك جميع الأفراد في المجتمع المصري ، أن الإنسان لا يحيا بالخبز وحده ، يضاف لذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تهدف من تلك الحرب إلي القضاء علي القومية العربية ، وإسقاط نظم الحكم

---

1 – Yezid Saigh , Avishlaim , The Cold War and the Middle East , Clarendon , Press , Oxford . 1997 , P. 31 .

٢- حسنين توفيق إبراهيم ، الدولة والتنمية في مصر ، مرجع سابق ، ص ١٥٥ .

٣- مأساة الجمل ، النخبة السياسية في مصر ، مرجع سابق ، ص ٦٦ .

الثورية في الوطن العربي ، والقضاء علي العسكرية المصرية ، والقضاء علي الاقتصاد المصري ، وفرض الصلح علي العرب بالقوة وإقامة إسرائيل الكبرى .[١] وأخيراً عملت حرب ١٩٦٧م علي أن فقد النظام الحاكم لشرعيته ، وخسارته لإجماع أفراد المجتمع المصري عليه .[٢]

وتمحورت الإصلاحات السياسية التي شهدتها السنوات الأخيرة من حكم " عبد لناصر " وخاصة فيما بعد حرب ١٩٦٧م حول قضيتين رئيسيتين :[٣]

الأولي : السعي إلى تطوير التنظيم السياسي ، بحيث يصبح أكثر تمثيلاً للمجتمع ، وهو الأمر الذي حظي بأولوية من أجل عبور تلك الفجوة الأيديولوجية ، التي تفصل بين النظام والجماهير ، بيد أن هذا التطور انصرف إلى تقوية وإصلاح التنظيم ذاته الذي تسيطر عليه الدولة ، وعلى الرغم من أن التطوير في مجال التنظيم لم يصل إلى حد الأخذ بالليبرالية السياسية . إلا أنه كشف عن حقيقة أن الجهود التي بذلها عبد الناصر لتسييس الجماهير باءت بالفشل ، وأن هذا التسييس قد أدي من الناحية الفعلية إلى خلق مجتمع تغلب عليه السلبية . ويموج من حين لآخر بمشاعر الإحباط كرد فعل لسلطوية النظام ، بل يشهد أيضاً بعض الأشكال المتطرفة من العنف نتيجة الحرمان السياسي .

الثانية : التركيز علي تصفية مراكز القوي ، التي بدأت تأخذ شكلاً محدداً داخل أجهزة الدولة السياسية والأمنية ، ومنها إعفاء " المشير عامر " و " شمس بدران " وزير الحربية من منصبيهما ، ومعهما القادة العسكريون أعضاء ما كان يعرف بجماعة المشير وغيرهم من أصحاب السلطة في تلك الفترة .

مما سبق ، يمكن للدراسة أن تشير إلى أن الثورة و " عبد الناصر " قد حققا العديد من السياسات التنموية علي المستوي الاقتصادي والاجتماعي ، والي حققت لأفراد المجتمع المصري العديد من الآمال والطموحات ، إلا أن هذه الإنجازات التي تحققت خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين علي مستوي التكوين الاقتصادي الاجتماعي ، لم تقابلها إنجازات مماثلة علي صعيد النظام السياسي وخاصة قضية الديمقراطية السياسية ، وتبدو هذه المفارقة على اعتبارها ترجمة عملية لعقد اجتماعي غير مكتوب بين الدولة

١- صلاح بيومى ، صنع القرار السياسي في مصر ، كتاب الوفد ، العدد ٢ ، يوليو ٢٠٠١ ، ص ٧٠ .

2 – Barry Rubin , Islamic Fundamentalism in Egypt Politics , St. Martin's Press New York , 1990 , P. 15 .

٣- انظر في ذلك :

- مايسة الجمل ، النخبة السياسية في مصر ، مرجع سابق ، ص ٦٦ .

- طارق البشري ، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ، مرجع سابق ، ص ٣٥٩ .

ومواطنيها ، وبموجب ذلك العقد تقوم الدولة بمسئوليات كبيرة لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية وإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين ، مقابل أن يغضوا الطرف عن قضية الديمقراطية السياسية .

وتتأكد الرؤية السابقة ، من خلال ملامح الاختلاف بين المثقفين المصريين حول توصيف النظام السياسي الناصري ، فيتحدث " عاصم الدسوقي " مؤكداً أنه إذا كانت الديمقراطية حكم الأغلبية ، فإن ثورة يوليو ديمقراطية ، لأنها تمثل الأغلبية ، وإذا كانت الديمقراطية تعني حكم الصفوة المالكة ، فإن ثورة يوليو أيضاً ديمقراطية ؛ لأنها تشل الملاك الجدد لوسائل الإنتاج بمقتضي الإصلاح الزراعي والتأميم وإنشاء القطاع العام ، ومن ناحية أخري فإن أي ثورة في العالم نجحت في الاستيلاء علي السلطة ، لم تفتح الباب هكذا لكي يشاركها خصومها السياسيون في الحكم .[١] وتتفق رؤية " السادات " [٢] للديمقراطية مع الرؤية السابقة التي أوردها " الدسوقي " .

وبخلاف الرؤية السابقة ، يؤكد " السيد يسين " ، علي " أن النظام السياسي لعبد الناصر حاول اختزال الكائن الإنساني ، لكي يصبح كائناً اقتصادياً ، وتجاهله للبعد السياسي لم يحقق له الأهداف التي كان يطمح في تحقيقها ، فإنكار الحقوق الديمقراطية للمواطن ، ومنعه من الممارسة السياسية ، وإدخاله قسراً – بصورة مباشرة وغير مباشرة – في شبكة ممارسات سياسية مفروضة عليه ، لا يمكن أن يؤدي إلى تنمية حقيقية " .[٣]

ولو تناولت الدراسة ومن منظور نقدي أبعاد الديمقراطية السياسية في الحقبة الناصرية لأمكننا القول بأن أزمة المشاركة السياسية كانت أبرز ملامح العهد الناصري ، حيث اتسمت مؤسسات المشاركة وتنظيماتها بالضعف والهشاشة وانعدام الفاعلية ، تلك المشاركة التي كان من شأنها – كما يؤكد " سعد الدين إبراهيم " – أن تقلل من حجم الهزائم التي منيت بها هذه الثورة . والمشاركة السياسية الشعبية هنا لا تعني بالضرورة صيغة الديمقراطية الليبرالية ، القائمة علي تعدد الأحزاب ، فإلي جانب تلك الصيغة هناك صيغة الحزب الواحد الذي تمارس فيه ما يسمي بالديمقراطية المركزية ، وكلتا الصيغتين تؤديان إلى المشاركة

١- عاصم الدسوقى ، يوليو ١٩٥٢ بين العلم و السياسة ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

٢- لمزيد من التفاصيل حول رؤية الثورة للديمقراطية ، انظر :

– أنور السادات ، قصة الثورة كاملة ، مطبوعات ثوره يولبو ، العدد الثاني ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهره . يوليو ٢٠٠٢ ، ص ص ٢٤ – ٢٥ .

٣- السيد يسين ، الوعي القومي المحاصر ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٩١ . ص ص ، ٥٢ – ٥٣ .

الشعبية ، شريطة تطبيق أي منهما تطبيقاً حقيقيا ، ومع الأسف لم تأخذ ثورة يوليو بأي من الصيغتين ، وإن كانت قد اتبعت الصيغة الأقرب إلى الحزب الواحد ، وهو " الاتحاد القومي " ومن بعده " الاتحاد الاشتراكي " إلا أن ذلك لم يتمخض – في الممارسة – عن مشاركة شعبية حقيقية ، وظل التنظيم الواحد شكلاً بلا مضمون ، وتحول في معظمه إلى جهاز بيروقراطي متضخم ، شأنه شأن بقية أجهزة الدولة في مصر .(١)

أما عن المجتمع المدني ، فإنه علي الرغم من أن السياسات العامة التي انتهجتها الدولة خلال الخمسينيات والستينيات قد انحازت بصفة عامة لصالح القطاعات العريضة وخاصة الطبقات الفقيرة ، إلا أن الدولة – ومع تضخم أجهزتها واتساع دورها في الاقتصاد والمجتمع – اتجهت إلى إحكام سيطرتها علي مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني ، ففي الوقت الذي منحت فيه الدولة العمال مزيداً من الحقوق والمكاسب ذات الطابع الوظيفي والاقتصادي ، فإنها انتزعت منهم بعض الحقوق التنظيمية والنقابية ، وذلك بفرض سيطرتها الحكومية والإدارية علي النقابات العمالية ، وقد تم ذلك من خلال إجراءات قانونية وإدارية وتنظيمية عديدة .(٢)

مما سبق تنتهي الدراسة إلى أن ثورة يوليو ١٩٥٢م والنظام الناصري لحكم المجتمع المصري ، قد عملا علي تحقيق الديمقراطية علي مستوي التكوين الاقتصادي والاجتماعي ، من خلال العديد من القوانين والإصلاحات ، التي عملت علي تحقيق العدالة الاجتماعية ، وتحسين ظروف الحياة للطبقات الفقيرة ، والتي تمثل أغلبية المجتمع المصري ، والتي عانت طوال الحقب التاريخية السابقة ، وهذا كما يشير – " عبد الإله بلقزيز " ومجموعة من الباحثين – كان يمثل توجهاً عالمياً لدي العديد من مجتمعات العالم في تلك الحقبة من تاريخ العالم . هذا التوجه الذي كان يؤكد علي أن الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية هي الديمقراطية الحقة .(٣)

وإذا كانت الثورة قد نجحت إلى حد ما في تحقيق الديمقراطية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي ، إلا أنها – أي الثورة والنظام الناصري – تواجه بالعديد من الإخفاقات يأتي

١- انظر في ذلك :

– سعد الدين إبراهيم ، مصر تراجع نفسها ، مرجع سابق ، ص ص ، ٣١١ – ٣١٢ .

– حسنين توفيق إبراهيم ، الدولة والتنمية في مصر ، مرجع سابق ، ص ١٥٥ .

٢- المرجع السابق ، ص ١٦٠ .

٣- مجموعة من الباحثين ، ندوة " نصف قرن علي ثورة يوليو " ، المستقبل العربي ، العدد ٢٨٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، سبتمبر ٢٠٠٢ ، ص ١٣٠ .

أولها غياب الديمقراطية السياسية ، وإلغاء التعددية الحزبية ، وتهميشها لمشاركة القوى الشعبية التي كانت تؤيدها .

خامساً : النظام السياسي في عهد السادات

بمجرد أن توفي الرئيس "عبد الناصر " ، كان الطريق ممهداً من الناحية الدستورية لصعود " السادات " إلى سدة الرئاسة ، نظراً إلى أن " عبد الناصر " كان قد عينه في سبتمبر ١٩٦٩م نائباً له ، وتجسد ذلك في أكتوبر ١٩٧٠م عندما حصل " السادات " على سبعة ملايين صوت في الاستفتاء الذي أجري لانتخابه رئيساً جديداً لمصر .[١] وفي السنوات الأولي لحكم " السادات " كان لا صوت يعلو علي صوت معركة التحرير ، إلى أن جاءت لحظة الحرب في السادس من أكتوبر ١٩٧٣م ، ومن خلال هذا الانتصار الذي حققه الجيش المصري حقق " السادات " مغانم سياسية مهمة ، فقد أثبت السادات للمجتمع الدولي ثقل مصر وأهميتها في نزاع الشرق الأوسط ، كما تعاظمت زعامة مصر في الوطن العربي ، بوصفها الطرف الذي أحرز النصر في المواجهة بين العرب وإسرائيل ، فى الوقت الذي عزز فيه " السادات " مركزه في الداخل وبين أبناء شعبه بوصفه زعيماً بلا منازع . وعلاوة علي ذلك فقد منحت هذه الحرب " السادات " الشرعية السياسية التي ظل بحاجة إلى أن يقرنها بسلطته الدستورية ، فقد غدا " السادات " زعيماً حقيقياً بجدارة ، وتعززت بشكل هائل قاعدة قوته ، كما تضاعفت مسئولياته تجاه شعبه ، ولم يعد السادات في نظر الجماهير مجرد امتداد لصورة " عبد الناصر " كما لم يعد مجرد حافظ وعود سلفه ، بل وضعته زعامته الجديدة في موقع المسئولية المستقلة ، وأصبح عليه مواجهة حاجات المجتمع المصري الداخلية .[٢]

(١) التكوين الاقتصادي الاجتماعي :

بدأ التكوين الاقتصادي المصري يشهد تحولات جذرية ، عندما بدأت الدولة في عهد " السادات " في التخلي عن الأيديولوجية الاقتصادية والاجتماعية ، التي أخذ بها " عبد الناصر " والتي كان أساسها التوجه الاشتراكي ، وبالمقابل تبني " السادات " توجهاً رأسمالياً .[٣] وذلك في إطار ما يعرف " برأسمالية الدولة التابعة " ، وقد حددت ورقة أكتوبر ١٩٧٤ والتي عرضها " السادات " الخطوط العامة لعمليات التحول في التكوين الاقتصادي المصري ، حيث أكدت الورقة علي الحاجة إلى ترشيد الاقتصاد ، وإلى المشاركة السياسية ، غير أن

١- مايسة الجمل ، النخبة السياسية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٧٩ .

٢- المرجع السابق ، ص ٩١ .

3 – Derek Hopwood , Egypt Politics and Society 1945 – 90 , Op. Cit , P. 185 .

السيناريو الذي حدده " السادات " للإصلاح الاقتصادي ، كشف عن تحول أكثر قوة تجاه الخصخصة ، إذ احتل القطاع الخاص أولوية مطلقة في ورقة أكتوبر ، وعلى الرغم من ذلك ظل للقطاع العام نصيبه في برنامج السادات ، لأنه اعتبره قوة فاعلة وضرورية لمساندة القطاعين الآخرين وهما القطاع الخاص والأجنبي ، وقد ارتكزت إصلاحات " السادات " الاقتصادية علي ثلاثة محاور رئيسية هي :[١]

١ – موارد مصر وطاقاتها التنموية .

٢ – رأس المال الأجنبي .

٣ – الثقافة الغربية .

وقد شكلت هذه المحاور الثلاثة سياسة الانفتاح الاقتصادي ، التي تبنتها القيادة السياسية المصرية .

ويعد القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م [*] بمثابة الإطار القانوني لسياسة الانفتاح الاقتصادي في فترة ما بعد ١٩٧٣م ، وهو القانون الذي عدل به القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧م ، وقراءة هذا القانون توضح ضخامة الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته مصر في سبعينيات القرن العشرين ، وحدد القانون مجالات الاستثمار في : الصناعة والتعدين ، والطاقة والنقل والسياحة ، واستصلاح الأراضي والإسكان والتشييد والبناء ، وتربية الحيوان والمصايد وشركات التأمين والاستثمار ، والبنوك وأية مجالات أخرى . وبذلك يكون الاقتصاد المصري برمته متاحاً أمام الاستثمار الأجنبي ، وكان القيد الوحيد الذي وضعه القانون علي رأس المال الأجنبي ، هو اشتراطه إشراك رأس المال المصري بنسبة معينة في المشروع ، وذلك باستثناء مشروعات بنوك الاستثمار ، وقد أجاز القانون للمستثمرين الأجانب الاضطلاع بها كاملة بمفردهم ، يضاف لذلك أن القانون قدم العديد من التسهيلات

١– انظر في ذلك :

– حسنين توفيق إبراهيم ، الدولة والتنمية في مصر ، مرجع سابق ، ص ١٩٨ .

– مايسة الجمل ، النخبة السياسية في مصر ، مرجع سابق ، ص ٩٢ .

*– لمزيد من التفاصيل حول القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته ، أنظر :

– حودة عبد الخالق ، أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادي بالنسبة للتحولات الهيكلية في الاقتصاد المصري ١٩٧١ – ١٩٧٧ ، ضمن بحوث المؤتمر السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ص ٣٦٧ – ٣٧٣ .

في شأن الضرائب علي المشروعات ، كل ما سبق ، يؤكد علي أن " السادات " كان عازماً علي تحقيق انفتاح الاقتصاد المصري وبأقل قيود ممكنة .[١]

ومن خلال تحليل الأدبيات التي حاولت تفسير التحول إلى الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي يمكن التمييز بين وجهتي نظر أساسيتين :[٢]

الأولى : تري أن العوامل الداخلية كانت العامل الحاسم وراء الأخذ بالانفتاح ، حيث إن الانفتاح والأخذ به لم يأتِ من فراغ ، وإنما هو نتاج لتطور الاقتصاد المصري خلال عقدي الخمسينيات والستينيات ، وذلك من زاوية التغييرات العديدة التي ميزت عملية التنمية وكانت محصلتها النهائية تنامي فئات الرأسمالية المصرية ، التي مارست ضغوطاً في اتجاه التحول بشكل سافر إلى رأسمالية المشروع الخاص ، وتمخض عن هذا الضغط في النهاية طرح الانفتاح والأخذ به .

الثانية : تري أن العوامل الخارجية قد مثلت العامل الحاسم في التحول إلى الانفتاح ، وخلاصة وجهة النظر هذه ، أن انكاسة التنمية في مصر بدءاً من عام ١٩٦٥م . كانت أساساً لهذا التحول نتيجة للضغط العسكري والاقتصادي للقوي الرأسمالية العالمية .

ورغم أن الدراسة الراهنة ، تؤكد علي أهمية الدور الذي أدته العوامل الخارجية – دول المركز الرأسمالي – في الضغط علي مصر من أجل تبني النظام الرأسمالي ، وإدماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، إلا أنه من المهم أيضاً ، التأكيد علي أهمية العوامل الداخلية ، التي تمثلت في بنية اقتصادية واجتماعية وسياسية . مهيأة للقبول بالتوجهات والضغوط الخارجية ، لذا من التعسف الفصل بين العوامل الداخلية والخارجية .

وقد كانت الدولة هي صاحبة المبادرة في تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي وتطويرها وترتب علي ذلك تغير في طبيعة دورها الاقتصادي والاجتماعي ، الذي نهضت به خلال الحقبة السابقة ، فبعد أن كانت الدولة هي الأداة الاستراتيجية لتعبئة الفائض الاقتصادي وعنصراً أساسياً في عملية الإنتاج الاجتماعي ، أصبحت أداة رأس المال الدولي والمحلي في استنزاف الفائض الاقتصادي وفي تبديده ، بل في نهب أصول المجتمع الإنتاجية ذاتها وتبديدها ، فقد تحولت الدولة في ظل الانفتاح من مؤسسة اجتماعية إنتاجية ، إلى أكبر مؤسسة استهلاكية في المجتمع ، كما أصبحت – أي الدولة – وسيطاً مالياً بين رأس المال

١- المرجع السابق ، ص ٩٢ .

٢- انظر في ذلك :

- المرجع السابق ، ص ص ٧١ – ٧٧ .

- مصطفى مرتضى ، المثقف والسلطة ، مرجع سابق ، ص ٢١٢

المحلي ورأس المال الأجنبي.[١] وهذا ما يؤكده " محمود عبد الفضيل " حين يذهب إلى " أن أهم الآثار الملموسة لسياسة الانفتاح في مصر تفاقم العقلية الاستيرادية ، وطغيان روح الاستهلاك علي روح الإنتاج " .[٢]

وإذا كان النظام الحاكم قد حدد في ورقة أكتوبر الهدف من الانفتاح الاقتصادي ، في تزويد مصر بالموارد المالية اللازمة للتنمية ، إضافة إلى تزويد المجتمع المصري بالتكنولوجيا الحديثة ، فإن المدقق تاريخياً أن بعض دول المركز الرأسمالي دفعت مصر لتبني سياسة الانفتاح من أجل إعادة إدماج التكوين الاقتصادي – الاجتماعي المصري وتدعيم تبعيته للنظام الرأسمالي العالمي ، واستخدمت في ذلك العديد من الآليات والوسائل ، والتي منها : القروض والمساعدات الاقتصادية والمعونات التي كان الهدف الأول منها خدمة مصالح دول المركز ، وتحقيق معدلات عالية من الربح من جانب ، وإرضاء القوى الرأسمالية في البلد التابع من جانب آخر ، فالقروض والمنح لا تنم عن مصالح نبيلة . بقدر ما تنم عن الاستغلال ونقل الفائض من الداخل إلى الخارج بمعنى أن القروض والمنح التي تهبها بعض دول المركز الرأسمالي لدول الأطراف ، لا تخلو أبداً من مضامين وأهداف اقتصادية وسياسية أيديولوجية واجتماعية ، تخدم في الأساس مجموع الدول المانحة .[٣]

وقد سمحت سياسة الانفتاح بتهيئة المناخ المناسب في المجتمع المصري لعمل الشركات المتعددة الجنسيات ، والتي عملت في مصر ليس فقط في إطار حركة رأس المال أو تقديم الخبرة الفنية أو الإنتاجية ، ولكن حملت معها مساندة فعلية وفكرية من النظام الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي في الدولة الأم ، وكان لهذه الشركات تأثير قوي داخل المجتمع المصري من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعيه .[٤]

ومن الطبيعي أن تلقي مجمل التحولات الاقتصادية التي صاحبت الأخذ بسياسة الانفتاح بظلالها على التكوين الطبقي المصري ، وأول ما يلاحظ في هذا الصدد هو أن التمايزات الطبقية قد أخذت في التزايد بشكل ملحوظ منذ أوائل السبعينيات ، فلقد دفعت السياسات الاقتصادية الاجتماعية التي اتبعت في تلك الحقبة إلى مزيد من التفاوت في توزيع الدخل

١– حسنين توفيق إبراهيم ، الدولة والتنمية في مصر ، مرجع سابق ، ص ١٩٩ .

٢– محمود عبد الفضيل ، تأملات المسألة الاقتصادية المصرية ، المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٣ ص ٢١ .

٣– مصطفى مرتضى ، المثقف والسلطة ، مرجع سابق ، ص ٢١٤ .

٤– أحمد عبد العزيز شلبي ، الإطار التنظيمي والمؤسساتي للاستثمارات الأجنبية في مصر ، ضمن أبحاث " المؤتمر السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين" ، مرجع سابق ، ص ٣٧٢ .

وعمقت الفجوة بين الفقراء والأغنياء وزادتها اتساعاً ، وهنالك العديد من المظاهر التي تؤكد عدم شرعية بعض الأساليب التي أدت إلى هذا الثراء والرخاء لدى عدد من الأفراد ، والتي تعد سبباً أساسياً وراء تفاقم الأوضاع الاجتماعية ، وحدة التناقض الطبقي .[١]

وإضافة إلى زيادة أعداد الفقراء والمهمشين في المجتمع المصري ، تآكلت أوضاع شرائح الطبقة الوسطي ، وتفاقمت المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية ، والتي منها : البطالة، والمديونية ، وتدني مستويات المعيشة ، بل وعدم إشباع الحاجات الأساسية لقطاعات عريضة من المواطنين .[٢]

ولقد خلقت سياسات الانفتاح نخبة جديدة ، هى نخبة الانفتاح ، التي شكلت أهم القوى الدافعة نحو تبني سياسة الانفتاح وتدعيمها ، لما تحقق لها من مزايا اقتصادية وطبقية ، ولقد تشكلت هذه النخبة من ثلاثة روافد رئيسية هي :[٣]

أولاً : الرافد الرأسمالي التقليدي ، وضم العناصر الرأسمالية التي كانت قبل ثورة يوليو ١٩٥٢م ، وقد اتجه نظام " السادات " إلى تنشيط هذا الرافد من خلال تصفية الحراسات ، وإعادة الأموال لبعض أولئك الذين طبقت عليهم الحراسات .[*]

ثانياً : الرافد البرجوازي البيروقراطي ، وقد ضم فئات البيروقراط والتكنوقراط من العسكريين والمدنيين الذين شغلوا مناصب اقتصادية وسياسية ، وإدارية مهمة في جهاز الدولة والقطاع العام ، خلال العهد الناصري ، واستغلوا مناصبهم في تكوين ثروات كبيرة بأساليب شبه مشروعة ، وغير مشروعة ، ومع اتجاه النظام لتبني سياسة الانفتاح ، انخرط عدد كبير منهم في تدعيم تلك السياسة ومساندتها ، باعتبارها تحقق مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية .

١- إبراهيم العيسوي ، مستقبل مصر – دراسة في تطور النظام الاجتماعى ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٤٨ .

٢- حسنين توفيق ، الدولة والتنمية في مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٠٣ .

٣- المرجع السابق ، ص ص ١٩٩ – ٢٠٠ .

*- " من أول الإجراءات التي اتخذها وأهمها " السادات " والتي دعمت الوضع الطبقي لكبار ملاك الأراضي والرأسماليين ، وكانت إيذاناً باستعادة مواقعهم الطبقية ، إلغاء الحراسات في مايو ١٩٧١ ، وترتب على إلغاء الحراسات ، إخراج عدد من صغار الحائزين للأراضي ، من البنيان الحيازي ، وزيادة تركز الملكية الزراعية مرة أخرى لصالح كبار الملاك " . انظر في ذلك :

– عادل غنيم ، النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة ، مرجع سابق ، ص ٣٧٨ .

ثالثاً : الرافد الطفيلي ، ويشمل العناصر والفئات التي ظهرت خلال السبعينيات ، والتي استطاعت تكوين ثروات كبيرة ، من خلال الانخراط في كثير من الأنشطة الطفيلية غير المنتجة اقتصادياً واجتماعياً – بعض هذه الأنشطة غير مشروعة وتقع في دائرة الجريمة الاقتصادية – ومن هذه الأنشطة على سبيل المثال : عمليات الاستيراد والتصدير ، والتوكيلات التجارية ، وعمليات التهريب ، والاتجار في السوق السوداء ، والمضاربة ، وعقود المقاولات ، وأنشطة التخليص الجمركي ، وما إلى ذلك من أعمال السمسرة والوساطة .[١]

وعلى الرغم من أن هناك اتفاقاً على أن التطبيق السيئ لسياسة الانفتاح الاقتصادي ، وغياب الضوابط القانونية أو التنظيمية المرتبطة بذلك أو ضعفها ، قد أفرز جملة من الاختلالات والتناقضات والتشوهات في التكوين الاقتصادي – الاجتماعي المصري ، إلا أن أخطر ما تعرض له المجتمع المصري من تشوهات يتمثل فيما اعترى النسق القيمي – باعتباره أحد مركبات البنية الفوقية للمجتمع المصري – من اختلالات ، حيث إن الطبقة الطفيلية التابعة الجديدة ، لم تكتف بتدعيم التحولات الاقتصادية والتشريعية والسياسية لها ، بما يحقق مصالحها المرتبطة بمصالح المركز الرأسمالي ، ولكنها عمدت أيضا ومنذ البداية إلى نشر قيم اجتماعية بين الجماهير تتلاءم مع الواقع الذي خلقته وتدعمه .[٢]

ومن الطبيعي ، أن مجمل التحولات التي شهدها التكوين الاقتصادي الاجتماعي المصري منذ منتصف السبعينيات ، تلقي بتداعياتها المباشرة وغير المباشرة على النظام السياسي وما يرتبط به من عمليات وأبعاد ، وهذا ما سوف تحاول الدراسة إيضاحه فيما يلي :

(٢) طبيعة النظام السياسي :

تقتضي دراسة النظام السياسي وقضية الديمقراطية ، في حقبة " السادات " ، أن تتم هذه الدراسة على ضوء مختلف التوجهات الاقتصادية التي تبناها السادات ، وعرضت لها

١- انظر في ذلك :

- جودة عبد الخالق ، أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادي بالنسبة للتحولات الهيكلية في الاقتصاد المصري . مرجع سابق ، ص ٣٨٨ .

- عبد الباسط عبد المعطي ، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ .

- عايدة عبد الفتاح ، التحولات الاجتماعية وتغير أدوار الصفوة ، مؤتمر " القرية المصرية : الواقع والمستقبل . المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٦٥٣ .

٢- لمزيد من التفاصيل حول القيم الاجتماعية في حقبة السبعينات ، انظر :

- سمير نعيم ، أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات على أنساق القيم الاجتماعية ومستقبل التنمية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الأول،الكويت،مارس١٩٨٣،ص ص١١٣ .

الدراسة فيما سبق ، إضافة إلى أهمية الإشارة لذلك على ضوء التوجهات الخارجية للنظام ذاته لأنه من الواضح ، أن " السادات " بتوجهاته الاقتصادية الجديدة ، تجاوزت طموحاته مجرد إعادة تنظيم الاقتصاد المصري محلياً ، إذ إنه كان يأمل في تحقيق اندماج للاقتصاد المصري داخل منظومة النظام الاقتصادي الرأسمالي الغربي ، لذلك تضمنت أهداف الانفتاح الاقتصادي هدفاً عاماً نحو إعادة صياغة كاملة وجديدة لعلاقات مصر مع دول المركز الرأسمالي . وتقف ضخامة الحوافز والضمانات التي منحت للرأسمال الأجنبي شاهداً واضحا على رغبة " السادات " وجهوده من أجل تحقيق هذه الأهداف ، وكان هذا يتطلب صياغة نظام سياسي يتلاءم مع هذه التوجهات وتلك الأهداف ، ومن هنا أصبح النموذج الغربي هو الصورة التي يجب على " السادات " أن يدعمها ، خاصة في ظل السياسة الخارجية المصرية نحو الولايات المتحدة الأمريكية للاستفادة من دعمها اقتصادياً وسياسياً .[١]

من هنا أشار " السادات " في ورقة أكتوبر ١٩٧٤م ، الحاجة إلى إعادة تنظيم النظام السياسي ، وعلى الرغم من إبقائه علي الاتحاد الاشتراكي كمظلة سياسية ، إلا أنه أكد على ضرورة تغيير نظام الحزب الواحد .[٢]

ومع تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي ، وما شهده التكوين الاقتصادي والاجتماعي من تحولات ، ترتب علي ذلك بروز التناقضات الطبقية الحادة داخل المجتمع المصري ، والتي وصلت لدرجة يصعب معها جمع هذه الطبقات في إطار تنظيم سياسي واحد ، ومن ثم أصبح هناك مطلب ملح لتشكيل هذه الطبقات في إطار تنظيمات سياسية تعبر عنها ، ومع احتمالات انفجار صراعات اجتماعية بين هذه الطبقات بما يشكل تهديداً للنظام السياسي في تلك الحقبة ، ومبررات هذه الاحتمالات تمثلت بالفعل في الجدل السياسي الذي شهده المجتمع المصري بين القوى والتيارات السياسية المختلفة ، وأيضاً الحركات الإسلامية النشطة التي أزعجت النظام القائم في ١٩٧٢ - ١٩٧٦م ، والتى طالبت بالديمقراطية .[٣]

وبجانب المواقع الطبقية المختلفة والتي دفعت نحو التحرر السياسي ، فإن " عبد الباسط عبد المعطي " يؤكد علي أن هناك دوراً لشرائح من المثقفين رأت في التطوير الرأسمالي تحقيقاً لمصالحها ومصالح المجتمع المصري ، ووضح هذا الدور لدي بعض

١- مايسة الجمل ، النخبة السياسية في مصر . مرجع سابق ، ص ص ٩٦ - ٩٧ .

٢- انظر في ذلك :

- حورة عبد الخالق ، أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص ٣٧٣ .

- مايسة الجمل ، النخبة السياسية في مصر ، مرجع سابق ، ص ٩٦ .

٣- مصطفى مرتضى ، المثقف والسلطة ، مرجع سابق ، ص ١٩٩٦ .

هؤلاء المثقفين ورجال الإعلام والفكر ، من خلال نقد سياسات النظام وممارساته الاقتصادية والسياسية ، رافضين بذلك صيغة الاندماج داخل المؤسسات السياسية .[١]

من هنا جاء انعقاد المؤتمر السنوي الأول للاتحاد الاشتراكي في يوليو ١٩٧٥م ، ليؤكد حق إنشاء المنابر السياسية داخل إطاره ، علي أن تكون هذه المنابر بمثابة قنوات للرأي ووسيلة للتعبير عن الخيارات السياسية ، وتلقفت هذه الفرصة جماعات سياسية عديدة حرمت طويلاً من العمل السياسي ، فأعلن عن تشكيل (٢٩) منبراً سياسياً عبرت في مجملها عن كل أجنحة المسرح السياسي ، وفي مارس ١٩٧٦م ، أعلن " السادات " تشكيل ثلاثة منابر سياسية داخل إطار الاتحاد الاشتراكي ، جمعت فيما بينها العديد من هذه الجماعات والرؤى السياسية البازغة ، ومثلت أجنحة اليمين والوسط واليسار . وتلا ذلك صدور أول قانون ينظم الحياة الحزبية في مصر منذ عام ١٩٥٢م ، وشهدت مصر رسمياً إنشاء نظام التعدد الحزبي .[٢]

وبجانب ذلك اتخذ السادات عدداً من الإجراءات التي تعبر عن الانفتاح السياسي ، منها علي سبيل المثال : إطلاق سراح فئات المعتقلين من الإخوان المسلمين ، والسماح لهم بإعادة ممارسة بعض أنشطتهم ، ولكن في إطار ما يتوافق من النظام الحاكم .[٣]

مما سبق ، بالإضافة إلى تأكيد عدد من الباحثين [٤] ، يمكن الإشارة إلى أن التحول الذي حدث في النظام السياسي المصري ، من صيغة الحزب الواحد إلى الأخذ بالتعددية السياسية ، يرجع إلى عدد من العوامل المباشرة ، من أهمها :

أولاً : التحول إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي ، وما تبعها من تحولات علي مستوي التكوين الاجتماعي والطبقي المصري .

ثانياً : التغير في توجه السياسة الخارجية المصرية من التعاون مع الاتحاد السوفيتي ، الذي بدأ يعاني من أزمة هيكلية منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين ، إلى التعاون مع دول المركز الرأسمالي ، وعلي رأسها الولايات المتحدة ، ورغبة القيادة السياسية في كسب

١- عبد الباسط عبد المعطي ، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

٢- نبي نافع،الممارسة الديمقراطية في عهد السادات،بدون دار نشر،القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ص ٨٩ – ٩٠ .

3 – Najib Ghadbian , Democratization and the Islamist Challenge in the Arab world , Westview Press . New York , 1997 , p. 88 .

٤- من هؤلاء الباحثين علي سبيل المثال :

- علي الدين هلال . النظام السياسي في مصر ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠٠ – ٢٠٣ .

- زكريا محمد عبد الله ، البرلمان المصري (١٩٧٦ – ١٩٩٥) ، كتاب المحروسة ، العدد ٢٦ ، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ص ١٣ – ١٤ .

دعم هذه الدول اقتصادياً وعسكرياً ، بإعطائهم انطباعاً بوجود استقرار سياسي ، وحكم ديمقراطي في البلاد .

ثالثاً : تنامي الحركات السياسية داخل المجتمع المصري ، والتي تدعو إلى توسيع الحقوق الديمقراطية للمواطنين والسماح للتيارات السياسية المختلفة بالتعبير عن ذاتها بحرية .

وإذا كانت التعددية السياسية ، التي أقرها " السادات " بعد غياب طويل تعد – على المستوي النظري – مظهراً مهماً من مظاهر الديمقراطية ، فإن الدراسة الراهنة ، تشير إلى أن هذه الديمقراطية لم تكن نابعة من إيمان عميق بقيمة الديمقراطية ، بل هو تحول أراد به " السادات " إثبات ولائه للغرب ، وانتمائه إلى النظام الرأسمالي اقتصادياً وسياسياً ، بمعني أن هذه الإجراءات نحو التعددية السياسية كانت مقدماً للولايات المتحدة ليثبت به " السادات " صلاحية مصر لتلقي المعونات والمساعدات الأمريكية ، وتوفير مناخ من الليبرالية الاقتصادية الذي يدعمه مناخ سياسي موات له .

والرأي السابق يتأكد من خلال حرص " السادات " علي أن تظل إصلاحاته نحو تحقيق مظاهر الديمقراطية في النظام السياسي المصري ، مجرد واجهة تخدم علاقاته مع المركز الرأسمالي ، وذلك من خلال ما عمل عليه " السادات " من تحجيم النشاط السياسي من الناحية الواقعية ، وذلك من خلال سلسلة من القوانين التي أصابت الحياة الحزبية بالشلل ، فلقد باتت الأحزاب السياسية الحديثة النشأة مطالبة بالامتناع عن الخوض في القضايا التي تعرض الاستقرار الداخلي والأمن القومي للخطر ، وعرف السادات هذه القضايا ، بحيث أصبحت تشمل من الناحية العملية مجالات السياسة الداخلية والخارجية كافة ، وفيما عدا هذه المحظورات كان للمعارضة الحق في التعبير عن رأيها وفي عام ١٩٨٠م ، فقدت المعارضة حتى هذا الحق ، حيث أصدر " السادات " قانون " العيب " بهدف حرمان المعارضة من الضمانات القانونية لحريتها في التعبير ، ناهيك عن حرمانها في أن تنشط سياسياً لحشد التأييد لها . [١]

وفي هذا السياق نفسه ، أشار " ميلتون " Milton إلى أنه علي الرغم من اتجاه المجتمع المصري نحو الليبرالية الاقتصادية في حقبة السبعينيات ، مما يعد بيئة ملائمة لنمو الديمقراطية ، إلا أن عدم إيمان النظام الحاكم بها ، جعل منها – أي الديمقراطية – وسيلة يحقق بها مصالحه ، إضافة إلى تفريغها من كل مصداقية .[٢]

١- مايسة نجمل ، النخبة السياسية في مصر ، مرجع سابق ، ص ص ٩٧ – ٩٨ .

2 – Beverley Milton , Contemporary politics in the middle east . polity press, Cambridge , 2000 , p. 145 .

ومن خلال تحليل الخطاب السياسي للرئيس " السادات " وممارساته الفعلية ، يمكن الإشارة إلى أن الرؤية الجديدة للديمقراطية لدي السادات قد تبلورت في العناصر الآتية :[١]

(أ) القبول بوجود تعدد حزبي ، ولكن مع حرمان بعض القوي والتيارات السياسية من حق تشكيل الأحزاب ، بدعاوى ومبررات مختلفة ، وترتب علي ذلك قيام تعددية انتقائية وفي ظلها نشأت أحزاب سياسية لا تعبر عن قوي سياسية واجتماعية حقيقية في المجتمع ، بينما حرمت قوي وتيارات أخري فاعلة من حق تشكيل الأحزاب .

(ب) القبول بوجود معارضة سياسية ، ولكن بشرط أن تكون معارضة مستأنسة أي لا تختلف مع التوجهات الرئيسية للسلطة الحاكمة ، بحيث لا تقدم برامج ولا سياسات بديلة للسياسات التي يطرحها النظام ، ولا تطرح نفسها كبديل سياسي له ، بمعني أن ما تقوم به الأحزاب المعارضة داخل النظام السياسي المصري هو عبارة عن وظيفة ديكورية جوهرها إضفاء الشكل الديمقراطي علي النظام السياسي ، حتى يكون شبيهاً بالنظم الديمقراطية الغربية.

(ج) كثرة استخدام مفاهيم الديمقراطية ودولة المؤسسات وسيادة القانون علي مستوي الخطاب السياسي ، وتفريغها من مضامينها الحقيقية علي صعيد الممارسة السياسية الفعلية ، وذلك من خلال توسيع سلطات وصلاحيات رئيس الدولة دستورياً وواقعياً .

وعلي الرغم من التطور الملحوظ الذي شهدته منظمات المجتمع المدني ، منذ منتصف السبعينيات ، سواء من الناحية العددية ، أو من حيث هامش الحرية الذي تمتعت به بعض المنظمات في بعض الفترات ، إلا أن السلطة الحاكمة استمرت قادرة علي محاصرة تنظيمات المجتمع المدني داخل الحدود التي تسمح بها ، وقد اعتمدت في ذلك علي العديد من الأساليب القانونية والسياسية والأمنية والإدارية ، ومن ناحية أخرى استمر العمل النقابي خاضعاً لسيطرة الدولة ، استناداً علي أسس وضوابط قانونية وتنظيمية وإدارية ، مما جعل بعض مؤسسات العمل النقابي ؛ كالنقابات العمالية والمهنية مجرد امتدادات للأجهزة الحكومية ولذلك اتسمت مواقف معظم النقابات بمساندة النظام السياسي وتأييد قراراته . أما فيما يتعلق بالجمعيات الأهلية فإن سياسة الدولة إزاءها لم يطرأ عليها أي تغيير جوهري ،

١- حسين توفيق إبراهيم ، الدولة والتنمية في مصر ، مرجع سابق ، ص ١٧٦ .

* وهذه الرؤية للديمقراطية لدى " السادات " تختلف عن رؤيته للديمقراطية قبل وصوله للحكم ، ولعل هذا يؤكد أن ما فعله من أجل الديمقراطية ، عندما وصل للحكم يمثل مجرد واجهة تخدم أهدافاً أخرى . " حول رؤية السادات للديمقراطية قبل وصوله للحكم " ، انظر :

- أنور السادات ، قصة الثورة كاملة ، مرجع سابق ، ص ص ٢١ - ٢٥

عما كان عليه الوضع في الستينيات ، حيث استمر العمل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤م الخاص بالجمعيات، والذي يكرس سيطرة الدولة علي النشاط الأهلي .[١]

وترتب علي كل ما سبق ، أن واجه النظام السياسي للسادات أزمة مشاركة سياسية تمثلت أبرز مظاهرها فيما يلي :[٢]

(أ) التضييق علي قنوات المشاركة السياسية الرسمية المتمثلة في الأحزاب والنقابات ومؤسساتها وغيرها ، وذلك بإصدار جملة من القوانين الاستثنائية المقيدة لحقوق المواطن وحريته ، إضافة إلى حرمان العديد من القوى السياسية من حق تشكيل أحزاب ، ومن هذه القوى ، الناصريون ، والتيار الإسلامي المعتدل .

(ب) تعقب الآراء المخالفة ، وقيام المدعي العام الاشتراكي بالتحقيق مع بعض المفكرين السياسيين ، حول أفكارهم ، فيما سمي بالتحقيق السياسي أو المحاكمة السياسية ، وهو ما فتح الباب أمام الإرهاب الفكري .

(ج) تردي القاموس السياسي ، حيث اتهمت المعارضة بالعمالة والخيانة والإلحاد ، والتشكيك في الوطنية . واستخدام الحزب الحاكم وسائل الإعلام التي سيطر عليها لترويج مثل هذه المفردات .

(د) تزوير الانتخابات وإبطال مفعولها كآلية للمشاركة السياسية ، وبجانب الانتخابات هناك الاستفتاءات الشعبية ، والتي تمثل أسلوباً ديمقراطياً ، إلا أن النظام فرغه من مضمونه الحقيقي حيث عمد إلى اللجوء إليه كثيراً دون وجود ضرورات موضوعية لذلك .[*]

(هـ) تضييق هامش حرية الرأي والتعبير ، وذلك من خلال سيطرة الدولة علي المؤسسات الصحفية الكبرى المسماه " الصحف القومية " ، ووضع قيود شديدة علي حق ملكية الصحف للأفراد ، فضلاً عن سيطرتها علي وسائل الإعلام المسموعة والمرئية .

١- انظر في ذلك :

- حسنين توفيق إبراهيم ، الدولة والتنمية في مصر ، مرجع سابق ، ص ص ٢١١ - ٢١٣ .

٢- انظر في ذلك :

- المرجع السابق ، ص ص ٢١٤ - ٢١٧ .

- علي الدين هلال ، النظام السياسي المصري ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢٠ - ٢٢٢ .

*- " أجري النظام الحاكم سبعة استفتاءات شعبية في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٠ ، كان اشهرها الاستفتاء علي القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية المواطن ، وذلك بعد أحداث يناير ١٩٧٧ ، والاستفتاء علي مبادئ حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي في ١٩٧٨م ، والاستفتاء علي معاهدة السلام مع إسرائيل " .

ولقد تضافرت التداعيات السلبية لتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي ، مع غياب الديمقراطية لتؤدي إلى زيادة أشكال الاحتجاج والعنف ، ولعل أهمها تلك المظاهرات التي خرج فيها أفراد المجتمع المصري في عام ١٩٧٧م يرددون أكثر الشعارات دلالة علي فشل النظام السياسي في تحقيق التنمية " أين خبزنا يا بطل العبور ؟ " ، وتصاحبت هذه المظاهرات مع العديد من أشكال العنف والشغب ، وأسفرت عن العديد من الضحايا ، واستعان " السادات " بتدخل الجيش ونزوله إلى الشوارع لقمع هذه الأحداث ، وأحاطت دباباته بمقر إقامة " السادات " لحمايته . ولعل ذلك يدلل علي أن " السادات " قد وصل للحد الذي أصبح فيه بحاجة إلى الجيش لكي يحميه من الجماهير ، وإزاء ذلك اضطر " السادات " إلى إلغاء القرار بإنهاء دعم السلع الغذائية الأساسية ، وهذا القرار أصدره " السادات " في اليوم السابق لاندلاع المظاهرات تنفيذاً لتوجيهات صندوق النقد الدولي .[١]

وعلي الرغم من أن " السادات " قد أدان هذه الأحداث علناً ووصفها بأنها " انتفاضة حرامية " حرضت عليها مجموعة من الخونة اليساريين ، إلا أنه لا يمكن التقليل من هذه الأحداث التي ما كانت إلا صرخة من الطبقات الشعبية العريضة ، التي تعرضت للإفقار في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي ، إضافة إلى أنها تجسد فشل هذه السياسة من ناحية ، وفشل النظام السياسي القائم في استيعاب هذه الجماهير من ناحية أخري ، وكل هذا يؤكد علي تضاؤل سريع في الشرعية الشعبية " للسادات " والتي تمتع بها بعد حرب أكتوبر .[٢]

وإذا كانت الظروف الداخلية للمجتمع المصري ، وما اعتراها من تدهور ، سواء على مستوى البنية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية ، قد أدت دوراً في زيادة صوت المعارضة والنقد لحكم " السادات " فإن علاقة مصر بالنظام العالمي والعربي قد أدت دوراً مهماً أيضاً في ارتفاع أصوات المعارضين أيضاً ، فقد شهدت علاقات مصر الخارجية تحولات جوهرية خلال عهد الرئيس " السادات " ، فمنذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين ، ومع التدهور الذي بدأ يعاني منه الاتحاد السوفيتي ، بدأت علاقته بمصر تتجه هي أيضاً نحو التدهور ، وانتهي الأمر بطرد الخبراء السوفيت من مصر ، وإلغاء معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين وهذا كان بالدرجة الأولي إرضاءً للولايات المتحدة ، التي بدأت السيطرة علي العالم ، من خلال العديد من الآليات والوسائل أهمها الديون الخارجية ، والتي وصلت بالنسبة لمصر " ٢٥ " مليار دولار أمريكي ، وأمام تفاقم الوضع في مصر أصبح تأمين الحصول علي المعونة الأمريكية السبيل الوحيد أمام " السادات " ، الأمر الذي

١- مايسة الجمل ، النخبة السياسية في مصر ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٢ - ١٠٣ .

٢- سعد الدين إبراهيم ، مصر تراجع نفسها ، مرجع سابق ، ص ٢٣٨ .

جعله يعرض على الولايات المتحدة صراحة أن تحل مصر محل إيران [*] باعتبارها حارساً للمصالح الأمريكية في المنطقة ، كذلك منح " السادات " القوات الأمريكية تسهيلات علي الأراضي المصرية .

والتحول الآخر في سياسة مصر الخارجية ، هو التحول فى علاقاتها مع إسرائيل من المواجهة والحرب ، إلى التسوية والسلام ، وترتب علي ذلك تدهور معظم علاقات مصر العربية ، وانتهي الأمر بعزلة مصر عن العالم العربي ، ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس مع تجميد عضوية مصر فيها .[١]

ومع كل هذا تعمقت تبعية مصر للولايات المتحدة ، خاصة أن القيادة المصرية قد ترسخت لديها قناعة مفادها أن الولايات المتحدة تمتلك كل خيوط اللعبة في الشرق الأوسط ، كما أن الولايات المتحدة هي المصدر الرئيسي للمساعدات الاقتصادية والعسكرية لمصر ، وبغض النظر عن جملة الشروط التي تكون دوماً مصحوبة بهذه المعونات والمساعدات ، فإن انولايات المتحدة استفادت من تبعية مصر لها ، من خلال عزل مصر عن عالمها العربى وامتدادها الجغرافي في المنطقة ، ودفع مصر – أيضاً – نحو إقامة علاقات مع إسرائيل ، وهذا دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى عدم الاهتمام بالعديد من القضايا في مصر ، ومنها قضية الديمقراطية ، فلم تكن الولايات المتحدة لتهتم بالديمقراطية في مصر وتدعمها ، لو أن النظام بأكمله يتبعها ويدعمها .[٢]

كل ما سبق وغيره أدي إلى زيادة المعارضة الداخلية " للسادات " ، وواجه " السادات " كل صور المعارضة بتوجيه ضربة إلى جميع معارضيه ، بإصدار أمر اعتقال لحوالي (١٥٠٠) شخصية بارزة في البلاد ، وامتدت لتشمل ممثلين مختلفين من مجمل التيارات السياسية من اليسار واليمين ، وهذا الإجراء كان مؤشراً علي درجة اليأس التي وصل إليها

---

*–" كانت لإيران في تلك الآونة الأسبقية علي ما عداها فى السياسة الأمريكية للشرق الأوسط ، وكان الاهتمام الأمريكي بإيران منذ بداية الحرب العالمية الثانية ، أي مع بدء اهتمام شركات النفط الأمريكية بحقول بترول إيران " ، أنظر في ذلك :

– جميل مطر ، العالم ومصر خلال نصف قرن ، المستقبل العربي ، العدد ٢٨١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، يوليو ٢٠٠٢ ، ص ٥٣ .

1 – YEZID SAYIGH , Avi shlaim , The Cold War and Middel East , Op. Cit , P. 42 .

٢– انظر في ذلك :

– حسين توفيق إبراهيم ، الدولة والتنمية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨ .

– مايسة الجمل ، النخبة السياسية في مصر ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ .

النظام الحاكم ، إضافة إلى أنه يمثل شاهداً علي فقد النظام الحاكم لتأييده وشرعيته لدى طبقات المجتمع المصري وشرائحه المختلفة .

ويؤكد ذلك أنه بعد مرور شهر واحد علي هذه الاعتقالات ، وبالتحديد في الأول من أكتوبر ١٩٨١م ، تم اغتيال الرئيس الراحل " أنور السادات " في العرض العسكري الذي اقيم في ذكرى حرب أكتوبر علي يد جماعة الجهاد الإسلامية .[١]

مما سبق ، يمكن الإشارة إلى أن العوامل الخارجية تضافرت مع بعض العوامل الداخلية ليؤديا دوراً مهماً في مجمل التحولات التي شهدها المجتمع المصري ، خلال حقبة السبعينيات من القرن العشرين إضافة إلى أن مجمل التحولات السياسية التي شهدها النظام السياسي ، والتي تتمثل في الانفتاح السياسي والتوجه الليبرالي داخل النظام السياسي ، لم تكن إلا من الناحية الشكلية ، ولم تتجسد علي أرض الواقع . ويدلل علي ذلك فشل النظام في استيعاب الجماهير الرافضة للنظام وممارساته والتي عبرت عنها في صور متعددة من المظاهرات والإضرابات .

وحول مظاهر الديمقراطية وأبعادها في تلك الحقبة ، فإن الدراسة الراهنة تذهب إلى ما يؤكده " فرانك " Frank حيث أشار إلى أن " تبني أجهزة الدولة في العالم الثالث للشعارات الديمقراطية خلال حقبة السبعينيات ما هو إلا محاولة لخلق صياغة نظامية للسياسات التي فرضها عليها نظام تقسيم العمل الجديد للرأسمالية العالمية ، والتي أهمها الانفتاح الاقتصادي.

من هنا فإن الديمقراطية هنا لا تعدو أن تكون مجرد شعارات أو صياغة نظامية شكلية لا تضرب بجذورها في أعماق العلاقات اليومية بين الأفراد ، ولا حتى في أعماق الاتجاهات السياسية للحكام أو رجال السياسة .[٢]

١- المرجع السابق ، ص ١٠٦ .

٢- أحمد زايد ، الدولة فى العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ١٩٤ .

التعقيب :

حاول الباحث خلال هذا الفصل ، الكشف عن الدور الذي أدتـه العوامـل والمتغيـرات الخارجية في تشكيل بنية المجتمع المصري ، اقتصادياً وسياسياً ، وذلك بالاعتمـاد علـى التحليـل السوسيوتـاريخي للمجتمع المصري ، منذ قيـام الدولة المصرية الحديثة على يد " محمد علي باشا " ، حتى نهاية حكم السادات في بداية ثمانينيات القرن العشرين .

ومن خلال العرض والتحليل السابق ، يمكن للدراسة الراهنـة ، أن تخلـص إلـى أن العوامل الخارجية ، متمثلة في دول المركز الرأسمالي ، لقد أدت دوراً تاريخياً مهمـاً فـي تشكيل ملامح بنية المجتمع المصري اقتصادياً وسياسيا ، من خلال العديد مـن المحـاولات التي بذلها المركز الرأسمالي ، من أجل إدماج المجتمع المصري في بنية النظام الرأسـمالي العالمي ، من موقع التبعية ، اقتصادياً وسياسياً .

ويمكن التدليل على ذلك ، من خلال العديد من الحجج والأسانيد التاريخية والتـي مـن أهمها :

أولاً : تدخلت دول المركز الرأسمالي ، في القضاء على محاولة " محمد علي " لبناء الدولـة المـصرية الحديثة ، لأنه كان يهدف إلى تهيئة مصر للدخول ضـمن النظـام الاقتصـادي العالمي ، من وضع مستقل ومتكافئ ، وقد نجح في ذلك إلى حد كبير ، وتم إجهـاض هـذه المحاولة من قبل الدول الأوروبية العظمى في ذلك الوقت وهـي : بريطانيـا ، والنمسـا ، وروسيا ، عندما أرغموا " محمد علي " على توقيع معاهدة لندن في عـام ١٨٤٠م ، وقـد تضمنت هذه المعاهدة العديد من الإجراءات التي أدخلت مصر في النظام الاقتصادي العالمي من موقع التبعية .

ثانياً : بعد معاهدة لندن ١٨٤٠م ، برز وتنامي دور الأجانب في المجتمع المصري ، سواء على مستوى البنية الاقتصادية باستخدام رأس المال الأجنبي ، أو علـى مسـتوى البينـة الاجتماعية والثقافية ، حيث شكل الأجانب الذين توافدوا بكثرة على مصر ، مصدراً لمحاكاة المصريين للحضارة الأوروبية .

ثالثاً : تأكدت أهداف دول المركز الرأسمالي في المجتمع المصري ، والتي انحصـرت فـي تعظيم الاستغلال الاقتصادي لمصر ، بما يكون من شأنه زيادة التراكم الرأسـمالي فـي دول المركز ، من خلال الاحتلال البريطاني لمصر .

رابعاً : شهد العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تحولات جوهرية ، أهمها بداية فتـرة الحرب الباردة ، وانقسام العالم إلى كتلتين ، أولهما : الكتلة الرأسـمالية بقيـادة الولايـات المتحدة والثانية : الكتلة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي ، ولقد أثرت هذه التحولات على

مصر ، من حيث توجه مصر بعد ثورة يوليو ١٩٥٢م نحو المعسكر الاشتراكي ، وذلك بوصفه حليفاً وصديقاً لها ، حتى تتمكن مصر من فك الارتباط والتبعية للمركز الرأسمالي ، وقد حاول المركز الرأسمالي إعادة مصر لتبعيتها من خلال ضربها عسكرياً أكثر من مرة ، إلا أن عودة مصر لم تتحقق إلا بعد انتصار أكتوبر ١٩٧٣م . بعد ما تبنت مصر سياسة اقتصادية جديدة ، تمثلت في التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي ، وإحداث تحولات شكلية نحو الديمقراطية ، وكل هذا من أجل كسب ثقة الولايات المتحدة الأمريكية وصداقتها ، بعد ما تولدت قناعة لدى القيادة السياسية ، بأن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك كل خيوط اللعبة في منطقة الشرق الأوسط .

مما سبق ، يمكن التأكيد على أن العوامل الخارجية أدت دوراً مهماً وحاسماً في تشكيل بنية المجتمع المصري ، اقتصادياً ، وسياسياً ، والعمل باستمرار على إدماج مصر في النظام الرأسمالي العالمي من موقع التبعية . وتضافرت مع مجمل هذه العوامل عوامل داخلية أخرى عملت على إنتاج مثل هذه العلاقات مع دول المركز وإعادة إنتاجها مرة أخرى ، وتمثلت أهم العوامل الداخلية ، فيما اتسمت به الدولة المصرية منذ تاريخ نشأتها ، وهي المركزية الشديدة تلك المركزية التي تخلقت بفعل عوامل متباينة ، منها طبيعة الأرض ونظام الري ، وترتب على ذلك تركز ملكية الأرض والسلطة في يد الدولة بشكل مركزي . وسمة المركزية هنا تم تدعيمها واستمراريتها من قبل العوامل الخارجية ، لما تحققه لها من نقل الفائض الرأسمالي إلى دول المركز .

وهذا كله خلق تشوهات عديدة داخل البنية الاقتصادية للمجتمع المصري ، والتي تمثلت في وجود العديد من أنماط الإنتاج بشكل مشوه ، وليس بشكل تطوري ، ولهذا كانت حالة التخلف الاقتصادي والتي تصاحبت معها حالات تشوه مماثلة داخل البنية الاجتماعية الأخرى ، ومنها البنية السياسية للدولة ، والتي اتسمت بتضخم أجهزتها ومركزيتها وبيروقراطيتها ، ومجمل هذه السمات عكست غياباً واضحاً للديمقراطية ، حيث تركزت السلطة في يد القلة الحاكمة . واستمرار هذا النمط داخل البنية السياسية المصرية طوال فترات التاريخ المتباينة ، يرجع لتلك العلاقة الجدلية بين نظم المجتمع المصري من ناحية ، وبينها وبين العوامل الخارجية من ناحية أخرى ، تلك العلاقة الجدلية التي تعمل دائماً على إعادة إنتاج المركزية داخل النظم المختلفة للمجتمع المصري .